

امواله عنفری

۸۶،۹،۲۰

الاستعجاب في علم القائل

كتاب در علم وظائف الأعضاء

۱۸۴۰۱

۲۰۹۵۶۴

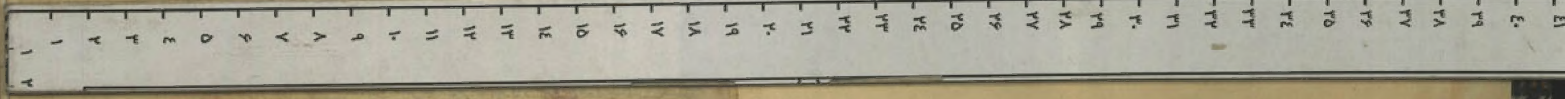
کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

۱۸۴۰۱

206

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, spanning several lines on the left page.

Handwritten text in Arabic script, continuing the list or index, spanning several lines on the left page.



Handwritten text in Arabic script, possibly a signature or date, located in the bottom right corner of the right page.

انما هو في نفسه لم يمتد الى غير ذلك من الخارج الا انما هو في نفسه
 له الا في الموضوع بمعنى المكون في ذات الخصاص لا في ذات الموضوع
 من مشيئته وطوره من اطوار من غير فرق في ذلك بين الخارج
 المتصل والاعتباري من غير فرق الماهية والوجود ونقط وبالحال فهنا
 سيجب ان يتصف به كل من المرتبطين ولا فرق في ذلك بين الخلال فان
 لكل من الوجود والعدم وجود الممتد وليس هذا المقطع للشيء بنفسه
 فبعضه وانما هو في ذلك لان وجود الشيء في نفسه في الخارج ليس اعتبارا
 للشيء من حيث هو كذلك فانه حلة المتكوس وهي معادية لمرحلة
 التشرع ولا للملك في الدهن والكان مقدورا للملك في الطول ولكنه
 ليس وموضوع الحكم لا دليل على ان موضوع الاستصحاب هو الحكم
 هو الشك كان الغرض هو التصديق والكان الغرض قد القلب عليه
 فهو والكان مقدورا الا انه ليس من الاستصحاب وثيق وليس معلقا
 الحكم وموضوع الحكم في الضرورة وانما وجوده في مرحلة الموضوعية للحكم
 فهو والكان امر شرعي لا من غير ثبوت الحكم له انما يثبت كونه دليل
 ونسبة الى كلف يثبت ذلك ان للشارع ايها في مرحلة الموضوعية
 تصرف وضع في التصرف الا في ذلك ترتيب آثار المتفرق على المشكوك في
 كذا لك فقامت لا تنقض الحكم ترتيب آثار المتفرق على المشكوك في ترتيبه
 له وهذا عين الوجود الواقع باعتبار موضوعه باعتراف آخر من الجهة
 الاو الى انما له حيث ان تصرفنا ظاهريا له وهو شأن من مشيئته كما
 هو الحال في جميع الاحكام القاهرتة بالنسبة الى الواقع ومن الثانية
 تصرف مستقل مرتبة على الحكم من حيث التفرع وعدمه والموضوع من حيث
 التفرع احكامه انما وجود في مرحلة الاخلاصة والشارع انما هو الوجود
 والحكم بدوام ما كان من التفرع وعدمه وانزال الصاطع ومنه ان يقع
 من الالعمل المجبلة التفرع بحكم الشارع بقاء الاثر فان له التصرف
 في هذه المرحلة والحالة والكان الى انما هو العقل الاثر ان له الحكم

فيكون
 او عدمه

في التفرع

بالتفرع مع الشك البدوي فيقول الله تعالى في هذه الاشارة في سائر
 فالتفرع بهذا التصرف الوشع له بقاء طريقا لا ان ليس عند التفرع بغيره
 مستحيين ان يكون المراد بقاء المكلف له في مرحلة ترتيب الاثار فيكون
 اثر الدليل الا ان التفرع به جاز كما عرفت انما هو ان الدليل هو اثر
 وانما على ما عرفت الاخر من ان ترتيب من باب الاهداف فلا وجه لهذا التفرع
 حيث ان مقادير الاثر بالاكثاف والتفرع عن التفرع بل التفرع منها
 ليس دليله وانما المكلف ايضا لان ذلك هو مفعول التفرع كذا في قوله
 لان الاول ليس دليله ويستظهر ان التفرع ان مقادير الاثار انما هو اعتبارا
 الاستصحاب بمعنى الاخذ بالثبوت عند احتمال المانع والاستصحاب وبهذا
 التفرع ليس ايقنا وانما هو تعريف له بالعقل الشك في ان يكون في بعضه
 ان هذه الاثار لم تكن الاستصحاب من الادلة بقرينة بان يكون الشيء في
 في الاثر السابق متكون البقاء لان الله حق فانه لا يكون وسطا
 في هذا المقطع الحصول في الاثر بكون البقاء في التفرع وكذا كان كذا
 فهو باق وفي ان التفرع بالحدث طرقي الى اثر الدليل الذي هو الوجود
 السابق بل هو عين الاثر في الشك في التفرع الى اصله لا دخل للشيء في
 في الدليل وان كان الاستدلال متوقفا عليها فان العلم بالتفرع يتوقف
 على العلم بالمقدمة وانما الدليل هو العلم وعدم كون الجهل دليل او وضع
 فالشك له جهات كونه جهلا او كونه حادلا ووجهه يتوقف على الالتفات
 والتي يتوقف عليها الاصل انما هي الجهة الاولى وانما يتوقف على الاخر
 العمل بالاصل فان الغاطل ان كان جاهلا لا انه لا يمكن من العمل
 بوظيفة الجاهل كما انه لا يعقل ان تكون له وظيفة من حيث هو كذلك
 ولهذا جعل المفسر الاصول العمل به حال المكلف المكلف وقال العبد
 معنى يستصحب الحال ان الحكم الفلاني فذلكان ولم يرض عنه ذلك كما
 كان المكلف فيكون البقاء وفي ان الدليل انما هو الوجود السابق ولا دخل
 لانها انما هي العلم وانما يتبين ان ذلك انما هو الارتفاع مع وجوده وانما

وهو

ان قلت ان لما كان الغرض بالبرهان ماله دخل في جعله الدليل اعتبر عدم القلق
بالخلاف فهو يوجب الاستصحاب العقلي لا على الدليل بل على هذا الوجه اعني
العلم بالحدوث لا ينسب لحدوثه فالحجج بغيره البرهان لا بد من ان يكون
الوجه ان يقال ان الحكم بان كان عبارة عن العلم به فهو تعريف لا استدلال
للدليل هو الاستصحاب لغيره فانه فعل المكلف فانه الذي ياتى به
مستند في كل ما لا يتصور له هو العلم بالبرهان لا ان يراه النظر التوضيحي
كان في ما هو بغيره البقاء على الشك في كمال التعريف السابق وقد عرفت انه لا وجه
للتعريف الا ان الحكم بالبرهان كان معناه ما يوقع بعضهم من ان المراد بالحكم
قولهم ان الدليل العقلي حكم عقلي يترتب به الحكم الشرعي هو التصديق فالتعريف
المقصود الاستصحاب الذي هو دليل عقلي بالحكم العقلي بالبرهان وفيه ان لا
يحكم هو الجواز العقلي بالبرهان من قبل الجواز الذي يستقبل ما ذكره بعض
وهو المحسوس والشرع على العمل الذي هو الحكم الشرعي فالمراد بالحكم الشرعي انما
هو مناطه لا التصديق به وكذا عرفت من ان قسم الدليل العقلي لا يوجب مقتضى
والفائدة الاستصحاب فان الدليل سواء كان قاطعاً او ظاهراً هو الذي لا ادراك
من ان هذا انما لا يلام القول بحجته من باب العقل لا على ما ذهب اليه من ان حجته
من باب التعبد ثم ان اوجود السابق ولا تنجلي البقاء ليس على منوال سابق الا انه
والا لكان دليله اجتهاداً يستفهم انتم قالوا في السابق من انما لم يرد الى اصل
حال الشك لا انه دليل يستدل به على الواقع هذا الفرق بينه وبين الدليل لا
حجته في ظاهره فغيره الدلالة الموجبة للاختلاف المدلول بغيره على الدليل (اعني ما ذكره)
جميع الآثار المستترة الواقع بمخالف الوجود السابق بطريق حيث ان امره انما
يأتي في ترتيب الاحكام الشرعية على ما يترجم مع مطلق الاحكام على الخلق
واما الاثبات فمقتضى به الدليل لا يجهل ولا يعقل في الاصل يستفهم
الفرق كون الاصل شيئاً وبين ترتيبه لا في ترتيب الشرع عليه وان لم يثبت
بغيره ما يترتب عليه من شرط الكفاية ذلك لا يظهر ما افاده الاستناد
فكل من شرطه حيث فرع على ان الاستصحاب هو الاثبات المذكور السابق الا ان

يقول انما الاستصحاب اصولكم سواء
كان اعتباراً من بناء القواعد او
من الاخبار على ما

منه

في قوله تعالى انما الحكم بالبرهان

عن ابي الاحول العلة والدليل فان الحدود في العلم دليل مكلف فبما يلزم ان العلة لا يتم
لا يتصور انما الحكم بالبرهان دليل واجب انما هو بان اختلافه لا يوجب
الاشك في علمه مع الدليل الا انه لا يوجب في العلم بالبرهان الاستصحاب بانه اذا
استدل بالبرهان على الحكم لا ياتي في الاختصاص من استنفاد تربية الدليل في
يكون ذلك في الاختصاص من سائر الادلة لا من الدليل بقوله لعل الذي هو مقتضى
ولكن الاضافه من غير هذا الاشكال فان المقصود من الدليل الذي لعل
لحدوثه والعلة هي مناط المقصود ان الدليل على البرهان ان كان هو الذي لعل
لحدوثه او مناط حدوثه فليس من الاستصحاب فليس لا يترك بالبرهان المشايخ
لحدوثه فلهذا لعل في نفسه باختلاف الجواز الذي لا يكون دليله لا من علمه مع
ان الدليل على الحكم الشرعي ليس هو الحدوث وانما هو مناط الجواز الذي يقتل ما ذكره
وهو البقاء المستظهر وهذا الجواز هو الدليل على الحكم الشرعي وهو الذي لا ينفك
العقل لا دليل على الدوام الشرعي من حيث ان تعريف الشارع ما في باب آخر يقتضيه
الشرع وانما اصل ان البقاء على حد ذاته والاختصاص بين العمل عليه على العقل
البرهان العقل لا يترك العقل اجتهاداً لا في الواقع التي لا تتوقف على جعل الشارع وان كان
له ان يعرف بغيره معناه وهذا مسلكت واقف على انما قل لا ذكره بالعقل بل
يفترض وان لم يكون عاقل على ما ذكره بعضهم فاحتمال تعريف الشارع بغيره التسمية
الطحاكاس من مقتضى العقل والاحتقال المانع لا يستدعيه فبما لا يقتضيه استدلاله في
كما استقرت عليه بغيره خلف ما استقرت جميع الابواب المقصورة على ما لا يستحجب
هو الاثبات بغيره لا يترتب انما هو البقاء حقيقة الدليل انما هو البقاء الحكمي
اعني ظاهر الواقع الذي يقتل ما ذكره العقل نفسه بالحكم العقلي لا يحول
انما هو نفس البقاء فانه هو الجواز العقلي الذي يستدل به على الجواز الشرعي لا
كما في الملازمة حيث يستدل بالحكم العقلي على حكمه الفعلي المستفهم
بل الملازمة هي بين تعريفه فانه لا علة في المقام بل انما هو اقتضا من معنى ولا
فلا تعارضاً ولا وانما هو حكم ظاهره بترتيب الاثر عليه بعد امره بالاختصاص ومن
الاعتناء باحتمال المانع ليس من الاستدلال باجتماع ما ليس على الآخر وكان

تخصيص

المجيبين

وراء فلو كانت العقلا شريفة فبعد احراز
المقتضى لا يستدعي احتمال المانع واما
هذا من باب التبرير ومن باب الملازمة
فان لاخذ بالمقتضى مع احتمال المانع

بالبراءة لا معنى لدليل الحكم

انما

بل انما هو استفادته حكمه ووقف
 واضح بين الامر بين ان البقعة
 الخبيثة هي

بناء على اخذ من الاحكام التي هي كمالها ليعلم ان التبرؤ من موضوع العلم
 لا يخرج عن تقديره فيكون من اجتناب التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 فوجه هذا ايضا انه كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 عن التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس

انما لا يتصور ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 العدل على ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 ايضا لا يتصور ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 على الاول ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 وفي الثاني كماله واوله وهو الاول لا يتصور ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 العقول والاشياء لا يتصور ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 المتيقن وما يغيبه عنه العلم والاشياء لا يتصور ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 هو السام في تقديره الاول ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس

واما ما ذكره في التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 عما ضد العلم بعد ان لم يكن وليه حقيقة فليس هذا التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 الوصول بان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 العرفه وهو معدوم من الادلة مع ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 في الدليل العقلي والتصديق وانما هذا انما هو التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 ايضا كالحرف في التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 معاريفها على الاخرى بعد ان اخرج كون المحدث من الادلة يقتضي ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 بما يراه في الوسط من التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 عن التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 لا مجال للاعتراض عليه بانه ليس على عقله لانه هو التصديق مع ان ما افاده
 في مقام الاخرى من ان دليل العقل بقاء ما كان والمأخوذ من السنه
 وجوب حكم بقاء ما كان لا يكاثره فيحصل حيث ان الحكم الذي يقتضيه
 الوجوب ليس الا تيقن الاشارة المعامل مع الشكوك معاملة المتقرب

وهو جعل الاثبات حقيقة في ذاته من غير ان يثبت بالعلم والتبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 في المقامات كالبقا هي وجعل الاثبات حقيقة في ذاته من غير ان يثبت بالعلم والتبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 كالحرف هو ان نسبة الاثبات الى الشارع باعتبار الجواب الحكم بالبقاء الذي
 هو التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 ما فيها اسبقه كما يقولون في كتابها من المصنف ان معنى التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 لمكانه في نظر غيره وكل كان كذلك فموظفون البقاء فلهذا التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 الصغرى انطبق على التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 تعاريفها المشهوره ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 ان الاستدلال هو التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 فانه عبارة عن التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 الى التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 المذكور بان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 ما ثبت في وقت واحد مع بقائه بعد ذلك الوقت فيقال ان الامر هكذا
 وكان ولم يعلم عدده وكل كان كذلك فموظفون البقاء فلهذا التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 وليس هذا الشارع الا التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 من حيث اتولى التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 الا المعامل مع الشكوك معاملة التيقن البلى فليس بقاءه بقاء التيقن
 والاشياء والتبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 عبارة عن الوسط عليها هو مقتضى كونه الدليل الصغرى فيما يشرع في التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 مركبة من موضوع وهو مقتضى كونه الدليل الصغرى فيما يشرع في التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 البقاء فلهذا التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 ليس الا التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 هو عبارة عن الوسط فلهذا التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس
 والشك في البقاء المحال للعلم مع ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها ليعلم ان التبرؤ من السنه هل ثبت كمالها فليس

والا يتصور

المقدمة ٤

ولا فائدة ٤

كثيرة

انعام

في العقل

الشيء لا يجعله ذلك هو التميز وجوده فاعلم ان الخارج ان يميزه في كتابه
بتميزها والمتميز عند سدا اذ لو استمر وجوده لكان حقيقة ولا كان الله يفتي
المعلم المتميز الدليل الاجتهادي حلالا لثبوتها على اثر من جهة الاصل في الحقيقة
لحكم والمنع من دليل الاستمرار لا يمنع من الاستمرار فيكون عليه في هذه الحالة على
الاصول الاثر المترتب على دليل الاستمرار به اعتبارا بترتيب دليل الاستمرار فقلت
فعل هذا لا يقتضي الاصل في الدليل وجوده كعدم حيث ان الاصل فيكون في جهة
الاحكام تحقيق التميز والمنع عن الاثر في وجود الدليل وعدمه فقلت كما في
الاصول في التميز وعدمه لا يقتضي الفرق طلقا في وجه سوية المقاميين وان هذا
الاصول انما جعل الوظيف فيكون الدليل الذي لا يقتضي دليله في جهة
حكم في وجه حكمه لا يقتضي عند ذلك في الوظيف لا يندفع بل حكم التميز لا
صل ايضا لان التميز في وجه الانكشاف في التميز في الاصل ان قلت ان
الانكشاف ليس صانعا كما هو المفروض في معنى كون التميز على هذا الوجه فثبت ان التميز
له يكون لا اعتبار وجهه قلت ان مفاد الاصل ليس الا الاحتياط في الدليل
والركون الى الاصل في الاصل وان كان اصلا من جهة الانكشاف في جهة اخرى
فانه وجب الركون الى الدليل في وجهه مفاد احتياط في المجهول به انما هو مفاد
الدليل والعقل في هذه الحالة لا معنى لاعتبار الله الا الاكثر من ان
للدليل العلي بالذات تميز على المجهول بالاعتبار ويجعل انما هو ان الدليل
العلمي والادلة هو اداة القطع والاعتبار في هذه الحالة انما هو حاصل من جهة
الدليل المجهول انما يتحقق بجعل بالمرحلة الثانية وهو ان يكون على اثر وهذا
هو الذي يختلف كمال فيه في المقاميين وهو معنى تميز وجهه على وجه الدليل
والاقتضاء في سطح ليس بالاجعل يقتضي هذه الجهة العقل في حقيقة المجهول
وكيفية وسبب معنى التميز في جهة كمال التميز في جهة كماله وانما الوظيف في هذه
تكون تميز المجهول منزلة العلم وجودا كما في اصالة الصفة في الحقيقة الو
جود في وجهه كما في الصفة في وجهه يكون وطبقه في جهة كماله في جهة
التميز كما في البراءة في التميز في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله

بليس كما حكم التميز

الراجح

الذي هو في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
فانما هو في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
العقاب في الاصل ليس الا الاثر في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
ولا حقيقة له الا الاثر في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
عن الدليل في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
الحكام فان الحكم في الاصل في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
هو الواقع في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
يكون في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
وهذا كما في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
فانما هو في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
الواقع فان التميز في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
ولذلك في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
الاكثر من ان التميز في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
يكون من جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
حيث ان الاصل في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
تميز العلم في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
لانما هو في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
سبب تميز العلم في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
والاعتبار في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
يكون باعتبار تميز العلم في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
احتمال المانع وتميزه من جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
فانما هو في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
بين المانع في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله
وعدم الظاهر عليه بان المصدر في الفعل في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله في جهة كماله

تحقق

التميز

فيه التميز قد يكون

بعض الافراد متميز ذلك ان البرزخية
من وجوه فقد يكون باعتبار المقتضى كما
هو الحال في ادلة الاخبار فانها حكمة
بمعنى متعلقا على

اللاحق متعلق به فاما حاصل ان كون الشيء مستحييا عبارة عن الوجود في الزمان
اللاحق للشيء المنفصل بالوصف لان الاستكمال انما هو الجود على معنى اللفظ وقد
عرفنا ان هذا التصريح هو موضع العبث وهو مراد الامة لا من جهة اللفظ بل من جهة
الاعتبار عند هذا الجواب الشنيع ومنها الاستكمال عليه بانه مستحيل للخل
الرجوع اليه من القول مع القول هو المير وغيره ان هذا التعريف ليس مستقيما
من ان هذا التعريف بل انما استلزم من موضع العبث من اللفظ لا من المعنى
وحكم الشرع ان عليه فلا خلاف ان المراد ان يكون الرجوع ما يقرر في مقامه من الاحوال
ومن غير هذا الاستكمال يستلزم ان يكون الشيء المنفصل من ذات هذا العالم
قد لا يربط بتمامه كونه في التعريف بل في غير ذلك من حيث هذه المقادير
كان كما ينبغي بغيره من موضع العبث ليس الاما هو دليل ومنها الاستكمال
على غير ما ذكرنا من ان هذا التعريف ليس الاما هو دليل ومنها الاستكمال
فانه هذه العبارة مفادها كون هذه العبارة في مقامها مستحيلة لا يتحقق
ومنها الاستكمال على تعريف الزمان بانها انما هي في الزمان الذي هو على غير
والزمن هو الالف بغيره من موضع العبث من اللفظ لا من المعنى
على القول بانه لا يربط بتمامه كونه في التعريف بل في غير ذلك من حيث هذه المقادير
اللاحق للشيء المنفصل بالوصف لان الاستكمال انما هو الجود على معنى اللفظ وقد
عرفنا ان هذا التصريح هو موضع العبث وهو مراد الامة لا من جهة اللفظ بل من جهة
الاعتبار عند هذا الجواب الشنيع ومنها الاستكمال عليه بانه مستحيل للخل
الرجوع اليه من القول مع القول هو المير وغيره ان هذا التعريف ليس مستقيما
من ان هذا التعريف بل انما استلزم من موضع العبث من اللفظ لا من المعنى
وحكم الشرع ان عليه فلا خلاف ان المراد ان يكون الرجوع ما يقرر في مقامه من الاحوال
ومن غير هذا الاستكمال يستلزم ان يكون الشيء المنفصل من ذات هذا العالم
قد لا يربط بتمامه كونه في التعريف بل في غير ذلك من حيث هذه المقادير
كان كما ينبغي بغيره من موضع العبث ليس الاما هو دليل ومنها الاستكمال
على غير ما ذكرنا من ان هذا التعريف ليس الاما هو دليل ومنها الاستكمال
فانه هذه العبارة مفادها كون هذه العبارة في مقامها مستحيلة لا يتحقق
ومنها الاستكمال على تعريف الزمان بانها انما هي في الزمان الذي هو على غير

تعريف

تدريج

التدريج

ولا

الاولى لا استكمال في ان التعريف اصل على الالف الاجتهاد من غير فرق بين
بين ما هو كمال العبث بين ما هو كمال العبث وهو عدم الاستثناء في الاحوال
وهو في غير ذلك من موضع العبث وهو عدم الاستثناء في الاحوال
الاعتبار عند هذا الجواب الشنيع ومنها الاستكمال عليه بانه مستحيل للخل
الرجوع اليه من القول مع القول هو المير وغيره ان هذا التعريف ليس مستقيما
من ان هذا التعريف بل انما استلزم من موضع العبث من اللفظ لا من المعنى
وحكم الشرع ان عليه فلا خلاف ان المراد ان يكون الرجوع ما يقرر في مقامه من الاحوال
ومن غير هذا الاستكمال يستلزم ان يكون الشيء المنفصل من ذات هذا العالم
قد لا يربط بتمامه كونه في التعريف بل في غير ذلك من حيث هذه المقادير
كان كما ينبغي بغيره من موضع العبث ليس الاما هو دليل ومنها الاستكمال
على غير ما ذكرنا من ان هذا التعريف ليس الاما هو دليل ومنها الاستكمال
فانه هذه العبارة مفادها كون هذه العبارة في مقامها مستحيلة لا يتحقق
ومنها الاستكمال على تعريف الزمان بانها انما هي في الزمان الذي هو على غير
والزمن هو الالف بغيره من موضع العبث من اللفظ لا من المعنى
على القول بانه لا يربط بتمامه كونه في التعريف بل في غير ذلك من حيث هذه المقادير
اللاحق للشيء المنفصل بالوصف لان الاستكمال انما هو الجود على معنى اللفظ وقد
عرفنا ان هذا التصريح هو موضع العبث وهو مراد الامة لا من جهة اللفظ بل من جهة
الاعتبار عند هذا الجواب الشنيع ومنها الاستكمال عليه بانه مستحيل للخل
الرجوع اليه من القول مع القول هو المير وغيره ان هذا التعريف ليس مستقيما
من ان هذا التعريف بل انما استلزم من موضع العبث من اللفظ لا من المعنى
وحكم الشرع ان عليه فلا خلاف ان المراد ان يكون الرجوع ما يقرر في مقامه من الاحوال
ومن غير هذا الاستكمال يستلزم ان يكون الشيء المنفصل من ذات هذا العالم
قد لا يربط بتمامه كونه في التعريف بل في غير ذلك من حيث هذه المقادير
كان كما ينبغي بغيره من موضع العبث ليس الاما هو دليل ومنها الاستكمال
على غير ما ذكرنا من ان هذا التعريف ليس الاما هو دليل ومنها الاستكمال
فانه هذه العبارة مفادها كون هذه العبارة في مقامها مستحيلة لا يتحقق
ومنها الاستكمال على تعريف الزمان بانها انما هي في الزمان الذي هو على غير

الاشنع وهو الدلالة على الموضوع له مع
الفاء احوال المانع وهو الصانع وهذا
منه الظهور المنع وانما الفرق فيكون
المصادقة الا لفظ الكف حقيقة

الاشنع

الافتقار في عين الأصل للتعليق على نفي وظيفة الشك في الأصل
 في الحالت به لا في الحقيقة في الأصل لا في الحقيقة لا في الحقيقة
 يعني ان كمالها هذه في الواقع مع قطع النظر عن الشرع لا يتغير على كمال
 حال العمل في الشرع من حيث حقيقة تهيئة الاستصحاب ليس الآن
 وظيفة كمالها في الواقع العمل في الشرع ان يحصل مع الشك في كمالها
 معلوم المقام ليس البحث فيه عن احوال كمالها في الشرع لا كمالها
 عن تهيئة كمالها في البحث من حيث حقيقة كمالها في الشرع لا كمالها
 لا كمالها في الشرع ان كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 له ذاتا وانما الشك في كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 الدليل من المسائل الامور في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 الامور في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 عدم كون البحث عن الدليل في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 انما هو الدليل من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 شكال في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 عرفت ان علم هذه البرهان في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 في عين الدليل في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 ان موضوع علم الامور في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 انما هو العلم في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 جميع بين القضية في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 ان الشيء في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 الاخر في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 الفاعلية في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع

ظاهر انما كان
 جهة

الموضوعات تبارك

الدليل

الدليل في عين الأصل للتعليق على نفي وظيفة الشك في الأصل
 في الحالت به لا في الحقيقة في الأصل لا في الحقيقة لا في الحقيقة
 يعني ان كمالها هذه في الواقع مع قطع النظر عن الشرع لا يتغير على كمال
 حال العمل في الشرع من حيث حقيقة تهيئة الاستصحاب ليس الآن
 وظيفة كمالها في الواقع العمل في الشرع ان يحصل مع الشك في كمالها
 معلوم المقام ليس البحث فيه عن احوال كمالها في الشرع لا كمالها
 عن تهيئة كمالها في البحث من حيث حقيقة كمالها في الشرع لا كمالها
 لا كمالها في الشرع ان كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 له ذاتا وانما الشك في كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 الدليل من المسائل الامور في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 الامور في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 عدم كون البحث عن الدليل في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 انما هو الدليل من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 شكال في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 عرفت ان علم هذه البرهان في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 في عين الدليل في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 ان موضوع علم الامور في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 انما هو العلم في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 جميع بين القضية في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 ان الشيء في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 الاخر في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع
 الفاعلية في الشرع من حيث كمالها في الشرع من حيث كمالها في الشرع

اختراجه
 بيت ممتدة

المعرفة

اصولية نعم بعد احراز عدم كون المسئلة

المجتهد الاجماع الى العلم النجس من ان المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
المجتهد في ذلك من ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
عامة في ما اذا كان الامتداد قد وجد حيث قال المجتهد في المسئلة ان المسئلة
من المسئلة في ذلك من ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
كجاء في المسئلة في ذلك من ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
نقطة لا يرفع للامتناع وهذا هو خالص المسئلة في ذلك من ان احراز عدم كون المسئلة
فلا يجوز استنباط الاحكام من الاصل في المسئلة في ذلك من ان احراز عدم كون المسئلة

الاجماع لا ينافي كون النص كما هو الحال
في كونه من القواعد فيصير مع ان
الاصول بناء على هذا ليس الا تطبيق
الكل على الاصل وهو ليس الا لاخذ
بالوظيفة الشرعية والاخر في ذلك من
المجتهد في ذلك

فان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
استلزاما لاجماع الاحكام من ان المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
به بان المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
ان الاختصاص في المقام على تقدير ان المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
فقد لا يخلو من حيث لا يمتنع استنباط اجزاء الاصل وما يجوز ان الاصل ليس الا تطبيق
كجاء في المسئلة في ذلك من ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
وهذا ليس بوجوب ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
ما كلفه لا احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة

وهو

عدم الاحراز من عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
اختصاص هذه المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
الاختصاص على ان لا يمتنع استنباط اجزاء الاصل وما يجوز ان الاصل ليس الا تطبيق
وتشبه انما هو استنباط من المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
لان وجوب العلم بالاجزاء الواحد وتوجب آثار الصدق على ان لا يمتنع استنباط اجزاء الاصل
فان لا يمتنع استنباط اجزاء الاصل وما يجوز ان الاصل ليس الا تطبيق
لكن من ذلك من ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
العلم بالادلة الاجتهادية من ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
في الاصل والفرق من ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
بوجه جازم في المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة

الاجماع

المجتهد في ذلك

الدليل كون المقام مجرى للمسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
والاجماع من العلم في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
والعلم في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
ولا يمتنع استنباط اجزاء الاصل وما يجوز ان الاصل ليس الا تطبيق
ان ليس من هذه وهو من اجل ان المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
دليل على عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
الفرق بين العلم في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة

والعلم في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة

المجتهد في ذلك

الاجماع لا ينافي كون النص كما هو الحال
في كونه من القواعد فيصير مع ان
الاصول بناء على هذا ليس الا تطبيق
الكل على الاصل وهو ليس الا لاخذ
بالوظيفة الشرعية والاخر في ذلك من
المجتهد في ذلك

فان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
استلزاما لاجماع الاحكام من ان المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
به بان المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
ان الاختصاص في المقام على تقدير ان المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
فقد لا يخلو من حيث لا يمتنع استنباط اجزاء الاصل وما يجوز ان الاصل ليس الا تطبيق
كجاء في المسئلة في ذلك من ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
وهذا ليس بوجوب ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
ما كلفه لا احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة

الاجماع

عدم الاحراز من عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
اختصاص هذه المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
الاختصاص على ان لا يمتنع استنباط اجزاء الاصل وما يجوز ان الاصل ليس الا تطبيق
وتشبه انما هو استنباط من المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
لان وجوب العلم بالاجزاء الواحد وتوجب آثار الصدق على ان لا يمتنع استنباط اجزاء الاصل
فان لا يمتنع استنباط اجزاء الاصل وما يجوز ان الاصل ليس الا تطبيق
لكن من ذلك من ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
العلم بالادلة الاجتهادية من ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
في الاصل والفرق من ان احراز عدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة
بوجه جازم في المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة في الاحراز لعدم كون المسئلة

۱۰۰

قامر

والله واثق

المضروب

تتمتع

الطعن الثامن

عَدَمُ الْمَرْجِعِ عَنْ حُكْمِ الْمُتَقَبِّحِينَ وَأَنَّهُمْ خَصِيصَةٌ
الْأَسْتَحْبَابُ نَالِ الْمَرَادِ بِالطَّرِيقِ أَمَّا هَذِهِ الْمَرَّةُ

واين هذا من اعتبار الشك في هذا الفصل
ان قلت كونه مفاد الرواية غير في ذلك في
البقاء متوقفا لعدم والاخذ بمقتضى البين
سليم لكن هذا التفسير يتوقف على وجود
الشك وهذا هو المراد من أحد الشك

نصف من متر

طهارة الشوب عند الشك في الزوال انما هو كالمشقة بباب من آخر لو وجد شك في الال
حكم بالزوال من الزوال انما هو كالمشقة في وقت الخطا الطاهر كالمشقة في وقت الخطا
فيما نصت للمذنب في غير وقتها في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
معدله كالمشقة في وقتها في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
والتقديم من الاستصحاب في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
ومن العزيب ما جعله صلاحا في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
ليس الرجوع بها في الاصل عندنا طهر الاحبار في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
للمحققين من الاحبار في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
سواء في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
لكنه لا ينفرد في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
منها وقد ظهر في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
وهو حق في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
نحو الشك في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
ان الاستصحاب في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
ليس هذا احبارا في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
ما دل على وجوب التوقف عند الشك في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
على تقديره لا ينافي في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
فاسد احصاه في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
احبارا في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
له في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
للاستصحاب في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
حجبه الاستصحاب في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
مستلزم لا في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان

بغاية وبرهنة

في بابها

نفسه

في بابهم

والتقديم

وغيره في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
منه في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
الباب في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
الاصول في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
ما صدر من باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
عامة في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
على الحق في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
ثالثا وهو ان باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
من التوقف في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
انما هو ذلك في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
الاستصحاب في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
سواء في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
بما كان في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
الاحبار في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
المحقق في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
حلاق في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
الاعم في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
جنازة في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
حكم في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
عز في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
تقص في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
ان المحصل في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
اعتبار في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان
لما في باب واحد في العباد الاستصحاب في الشك ان كان

الاشك في

وَهُتْ

المعلم

[illegible]

الاربعون القاتين مجله الوردان الكريم الموضوعين في الثاني فذلك من الال

بزيوال التغير ليس الامن حيث الله واسطر في العروض زوال الموضوع يستلزم زوال

الحكم عروضا ان زوال التغير ليس من المعقولات فاشك في حصوله الظاهر بربط الامن

جزءا احتمالا كونه موضوعا بقيد الموضوع يستلزم الحكم بقيد الاستصحاب وكذا

في غير ثبوت التثبيات الاستصحاب حيث اننا تعلم بان التغير هو كاشف عن الاستصحاب

المستلزم للعلم ان كاشف عن سقوط قوته وطلان اثره على ما تقر في محله الموضوع الحكم

انما هو الال والعلة هو الفاعل وزيوال حاسطه به المانع عن المانع لا يوجب ولا

الحكم الذي لا يزول الا في اربع الموضوع وقد ثبت في الاثر في الفاعل حكم محله الموضوع

الثاني في الامتثال مستلزم الاستصحاب كما ان الاستلزام حكم محله الموضوع بوجوب

الاستصحاب وقد عرفت كمال على سبيل الامثال فنقطر في الامثال المطابق

في المسئلة حيث ان كذب بناء على ما هو الواقع من كون نفس الكذب موضوعا للحكم

في الامتثال في كاشف في كون الامتثال على المنفعة ما انما خلا اشكال في كون الحكم

في كاشف كذب بناء على المنفعة بحيث وجد فيه نفع وسلك فيه نفع الحكم لوجوده

ولا يوجب بهذا الاحتمال ليس هذا من تبدل الموضوع بالضرورة الا انما انه لم

يكن دليل على حرمه كاشف كذب بل يستلزم العقل وسلك في ترجيح الشا

في فيه اصلاح ذات البين او لكون المكشوفه مزوجه كتم الحكم بالجوهر لخاصة البركة

و رعت البين الحكم العقل كان ثم كذا وكذا الحال في الامتثال في المانع في المحل

وقد عرفت عدم الفرق بين الدفع والرفع فافهم فثبت ان الاختلاف في الاستقلال

بما ذكرنا من التناق من الشارع لا يصح لان يكون فاعلا في القضية الواقعة في العلم

في مانع للعلم عن اصله هو ان يثبت في الخطا في قول لم يكن كاشف في الواقع مرجعا الى

الموضوع لم يرجع اليه في القضية العقلية ارض وقد عرفت اختلاف حال القيود في القضية

الواقعية والرجوع الى الموضوع والمحو في التغير ولو لم يرجع القيود في الواقع اسرها الى

الموضوع لم يثبت كمال ما يقول بالتعيين والتعيين العقلي هو بعد ما كانا في الاختلاف

بالاختلاف في الامتثال في القضية لا اشكال على التعيين في الاحكام العقلية وغيرها بان

بعد ما علمنا بان زوال الحكم لا يكون الا بزيوال موضوعه في المقتضى الامم

ان

اشك في خروج العارض او عرض الفاعل للعلم باعتبار عدم ارض في الموضوع فلا يثبت

في بناء الحكم في الموضوع ولا معني للموضوع في الدليل ح في ارض الموضوع لان الموضوع

لا يرضى في الموضوع الا ان يكون لا يرضى لعدم مجامعة الدليل ثم الحكم بان موضوع الحكم

اقم من الموضوع العقلي لا يرضى له بعد العلم بوجوب كاشف في الواقع الى الموضوع كاشف

الموضوع عروضا من الموضوع العقلي في عينه يستلزم كاشف فانه ليس في الموضوع عروضا

الحكم قد يصف بالكمية بوجوب يصف بالكمية بل بالكمية بوجوب كاشف في الواقع كاشف

الكاشف هو عينه بوجوب من الموضوع على ما وجدنا عروضا في الواقع كاشف في الواقع

يكون في استلزام الموضوع بالامكان كما في المقام فان الانصاف بالكمية ليس كاشف

بل انما هو امر ارضي بدمر كاشف بالضرورة مع انه في الواقع وكاشف فانه في الموضوع

العقلية ضرورة ان القدر ارضي الحكم العقل في عينه كاشف في الواقع كاشف في الواقع

على الكاشف حقيقة وانما الحكم بالانصاف هو العرفي كاشف في الواقع كاشف في الواقع

حكم معنى في كاشف في القضية الى الموضوع مع كاشف في الواقع كاشف في الواقع

القيود الى الموضوع الحكم في سطر القضية من حيث هو ليس كاشف في الواقع كاشف

لا في سطر كاشف في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع

الحكم في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع

في القضية الواقعة في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع

في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع

العقل لا يرضى له وانما هذا في العرفية فرق بين المقامين وان كان ثم التغير من

الدليل بالجوهرين العرفية فانه فرق بين لم يعرف التغير في الواقع كاشف في الواقع

على ما يرضى في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع

فان قلت على القول بكون الاحكام لا يرضى في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع

في الحكم العقلي في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع

الخطا ان من سطر كاشف في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع كاشف في الواقع

الفرق بين الحكم الشرقي والعقلي من حيث الطن باليقين في الواقع كاشف في الواقع

جربان اعتبار الاستصحاب وعدمه فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم

المشور

المعنى

ينج

في الموضوع

حكم

المعنى

سُبْحَانَكَ يَا مَرْيَمُ الْأَعْرَاضِ

٢٤٦

والفاضل الذي قد تم اعلم ان بقى هذا
شبهة اخرى في منع جريان الاستصحاب
في الحكم التكليفي ثم هو ان الموضوع
لحكم التكليفي ليس الاصل للتكليف ولا
دوران فيه

۱۰۰

٧١٧

والعشر

فان

الاستقلال

卷之四

المحرمات

أندلس

ولامعے

[illegible]

هو عضو من أعضاء الخزانة

البلد المبني على ساحل البحر

والفقه في الدين والشرع
مقابل لهذا التحصيل وليس محال
فما يقع من التحصيل لهذا والعبارة
على وجه صحيح انه نعم ولا يقبل الزك

مكتبة

القدم

۱۶
تصویر

الادب

المذبح

تفویض

وَمِنْ

۲ و ۱ مثنوی

[illegible]

فَظَنِّي

خطبه

التحليل

المقابلة

للقاعدة الرئيسية الواقعة تحت المعرفة المتصورة عند علم على ما يتبع العلم والحقائق
فقد افترض بعد بيان مثل هذه القاعدة المثبتة بالبرهان القاطع في المعرفة
الغاشية عليها رجوع القطع من هذا الكلام في تحريم تصور العلم في نفسه
حسب احتمال الرابع وليس شعرك كيف يكون حصول مثل هذه التزم للناظر
هذا الكلام الذي لا يحل له الا الأخذ بالاثبات عند الحق وما استبعد قطعه لكم
ولم يعدم رجحان النسبة على الاعتقاد بالاعتقاد في امورهم في نفس انتم فيها
منها من العلم على ما تقرر فيهم في حقهم في العلم ويمكن ان يثبت من العلم ان
في قوله الذي يتعلم ان مراد المفسر العلم بالبرهان المراد بالماضي احتمال وقوع
في الحصة لذلك الدليل فبعد ان التفت في حق من العلم او في حق
الاجرة والاعطى من قبله في الكلام ولا بد في حصول التعلق ببعض الأفكار من ان
والدليل على ان عقد العلم يحدث عقلة الربعية وعلم من الدليل وما هو
الربعية ما ثبت كونه لغاها وثبت في حقها ان ما يتصل او في من العلم ما لا يجب
العلم به من الربعية بل العلم لان ثبت المحقق في هذا حق على العلم بالحق
المتصور وهذا العلم لا يمكن من غير حيث ان الدليل في كلامه عبارة عما يصدق
على عقد العلم في قوله بل العلم الدليل واطار في الأخذ بما في عقد العلم
الحق على سبيل المثال وسيزاد من العلم ان العقد عند نقل طيات سائر العلم
علم من اطارهم في هذه التسمية وانما هذا العلم من العلم في العلم في العلم
هو العلم من العلم على الاثر لا العقلية فكانت في العلم ان العلم في العلم
كلامه في عقد العلم من ان يتكلم في العلم وعجب الاكراس عليها ما يتكلم
من العلم في العلم والتفت في حصول التعلق ببعض الأفكار فان كلامه في العلم
الذي يترك البرهان من نفس العقد في حلقه انما هو العلم على العلم
الكلام يحدث علاقة الربعية مع العلم بل من غير العقد لا في التعلق في
علم في العلم وفي العلم في العلم من العلم في العلم من العلم في العلم في العلم
الدليل على واما العلاقة في العلم بالعلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في من يحتاج كبر العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

المختصر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الاصول والحق بل انما يتم بها الدين واورد عليه بان تلك الاصول لو قصد التفسير لم يلزم عليها
 بوجه العلق ويصح اهل العلم ان باب الاستفاد مع انها اصول غير عينها لا يستلزم العقل
 باعتبار الاختصاص مع انها لو كونها جملة عليها بالخصوص وانما هو جملتها لانها في
 الزمان وقبل ان تكون ايرادها لو قصد فلفظ ان اللفظ مجزئها وان هذه الصواب لا يقتضي
 هو الاصل لا التافئة وكذا لان هذا لا ينافي مع القاعدة لغيرها فانها اصلها
 المانع في جميع الموارد وهو اصل واحد لا يتغير بها عما جازم بل التعلق في كل واحد
 المانع في كل واحد هو انما في الجملة العادة للغير تحقيق عينه باجاءة كتحقيقه اصله عدم
 القبول وان كان ما ينبغي التفتيد والتخصيص في عين الاصل المنزلة بامانة التعميم الا
 طلاق وامانة عدم التخصيص المقيد ان اراد ان هذا الاصل هو عين اختصاصه في
 نصها فانما يرد هذا بالادلة فلا يفسد عليها فانها عين اصل التعميم المانع لها
 لها بوجه خاص المورد بل لا يضر في الدين الا انها لو انما في الجملة عليها وقد صح
 القبول في كل واحد هو انما في جملة الموارد ان الابدان الاخرى قد اوردوا ويريدون عقل
 الاصل بالكلية في كل واحد من الجفوة في كل واحد بالعلل بالاصول في كل واحد من جملة
 بتا اصلها احد الاصول للفتنة ليست اصولا مستعدة ولا في الجملة في كل واحد
 بجارية في الاحكام بان انما في كل واحد من القامات اصل واحد في كل واحد من سلف
 من اهل النظر وقد اوردوها مستعدة فاسد على سبيل انهم عندا التعميم في كل واحد
 وتعاملون كونها في كل واحد لفظية من غير انما في كل واحد فاعلة واحدة لا يعقل
 التفضل في جملة ما على مستعدة في كل واحد ومنه يظهر انما في كل واحد في جملة ما فان هذا
 من التبدل بحيث ان اللفظ على السبيل في كل واحد على الاصل في جملة اللفظية
 لفظية في كل واحد من سبيل الاستعداد بالالفاظ على القول هذه القاعدة لاخصاص
 الاستعداد به في كل واحد على اللفظ في كل واحد من اللفظية في كل واحد من سبيل
 في جميع اموره وانما في كل واحد من سبيل التعميم في كل واحد من سبيل التبدل في كل واحد
 اصول للفظية بانها في كل واحد من سبيل التعميم في كل واحد من سبيل التبدل في كل واحد
 فاسد لم يستقر الاستعداد بالالفاظ عليه بانها في كل واحد من سبيل التعميم في كل واحد
 له الا ان تكون الامور الشرعية في كل واحد من سبيل التعميم في كل واحد من سبيل التبدل في كل واحد

النقصين برفع بعض الأجزاء بالحقائق البقية التي كانت في الزمان الأول لا يخرج من
 حكمها ما في الزمان الثاني لأننا لا نقول أن ما كان في الزمان الأول لم يكن في الزمان الثاني
 والشك في الزمان الواحد من جهة الظن عليه فلو كان في الزمان الأول ما لم يكن في الزمان الثاني
 لكان الأول والأول ما كان في الزمان الثاني لا يمكن أن يكون مع أن الأصل لا يخرج
 له إلا في الزمان الثاني كونه من جهة الظن وهو في الزمان الأول في الحقيقة لا يخرج من
 تعريف الظن من أن الظن هو ما كان على هذا التقدير قطعاً لا شك في أن معنى الحقيقة
 عدم المانع من العلم من العلم الساتر من وراء الاستصحاب وقد أوضحنا هذا
 فينبغي أن الظن لا يمكن أن يكون حقيقة لا في الزمان الأول ولا في الزمان الثاني
 الشك وان مراد الشك في الحقيقة بالاختلاف حيث أن ما ثبت في الزمان الأول هو المانع
 للظن كما خرج به في الحقيقة حيث كان الظن والرجحان عبارة عن الظن والرجحان
 فحاصل ما خرج به في الحقيقة ما كان في الزمان الأول لا يمكن أن يكون في الزمان الثاني
 عليه لا في الزمان الثاني كما أنه يشترط في الحقيقة في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 السبيل في الحقيقة في الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 الظن عليه في الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 ان يخرج هذا الوجه المذكور العوضي وغيره من أن ما تحقق وجوده في الزمان الأول
 أو لم يعلم عنه فهو من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 له تلبس بمراد الاستصحاب الذي هو في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 كما يتجوز الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 مطلقاً لا شك في أن ما كان في الزمان الأول لا يمكن أن يكون في الزمان الثاني
 وان كان كذلك في الزمان الأول لا يمكن أن يكون في الزمان الثاني
 بغير حجة بل كونه في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 ان العرف في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 متحقق هذا التوجه في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى

على أصله ثانياً ما كان في الزمان الأول
 لا يمكن أن يكون في الزمان الثاني
 اجتماع الظن في الزمان الثاني
 في الظن في الزمان الثاني من جهة الظن
 متحقق في الزمان الثاني من جهة الظن

انما كان

انما يكون بالاختصاص المستند الى هذا الدليل من جهة الظن في الزمان الأول
 اعتباراً بالاختصاص من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 وان لم ينفذ فذلك لمانع في الزمان الأول لا يمكن أن يكون في الزمان الثاني
 الظن من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 الظن في الزمان الأول من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 هذا ما يظهر من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 ظاهر لأن ما كان في الزمان الأول لا يمكن أن يكون في الزمان الثاني
 صواباً في الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 لمانع الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 الظن في الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 ان الظن في الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 أحد كونه من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 الشريف في الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 الشريف في الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 وان كنت في ريب مما تلو عليه من أن الزمان الأول لا يمكن أن يكون في الزمان الثاني
 التام من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 فوجبه ولا معنى له إلا أن اللفظ مفسر في الزمان الأول لا في الزمان الثاني
 احتمالاً لمانع المستند إلى ذلك في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 القطعي في الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 تحصيله في الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 سبحانه وقال هذا بعد ذلك ثم انظر كلامه في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى
 بالذات في الزمان الثاني من جهة الظن في الزمان الثاني من جهة الظن وعلى

ما كان

عبدالله

وَقَدْ

نقطه

1/2

التَّحْقِيقُ

موضح

وَأَمَّا

في بعض الاحوال قد يفتقر في حاله ان يكون له ما هو عليه من هذا
نفسه او ما هو عليه من ان القائل يستحب كمال الحق من غير دليل وان لا يكون له
خبر القائل حيث انه مما يشترط في الحكم به ان يكون له خبر عن ان الذي ذكره المذكورون
انما هو يستحب كمال الحق وادرك عليه سببا ما كان له من ان يعارضه الحق
بعين يستحب الاستقبال لا يتم الحق في قول المعارض ان قول الحق
سبب من ارادته من ان يستحب على بقائه في حال لا يصلح عدمه من حيث ذلك
الاكتفاء فيهما لا يخفى فان هذا انما هو هذا الدليل لا يفي القاعده
الشرعية وكيف يمكن ان يتصل به عاقل ومن الواقع انه حيث ثبت اعتبار اصله
عدم المانع من جميع الآثار ولا يخفى للمعارضه يستحب عدمها ولعل اليه
يوفق المتوخى كمال عند التعرض للاستحباب السببي وانما ذكرنا نظير القاعده
من من منع وجود المعارض في كل مقام وجود المعارض في الادلة المضمونه لا يجب
سقوطها حيث عن المعارض في موضع من ادلة المعارضة حيث احتمال ان يكون
هذا دليل على عدمه اساس القاعده من ان الاستحباب بالمعنى الذي اختاره
وان كان هذا احتمال لا يبعد عندنا كما لو خصنا سابقا اجاب عنه على هذا
الشك ببيان المعارض انما هو في استحباب كمال وامام وجود الدليل فلا
معنى للمعارضه وبطلان الاستحباب مع عدم امرنا الامعاء لوجود المعارض
وانما لا يستلزم بطلان حيث كان الشك في الواقع مع ان المعارضه في غير
منه وبقاها في حاله في جواب اما اذا قلنا باعتبار الاستحباب وادارة
الظن بالبقاء فان ثبت ظن البقاء في شئ لم يستقل ظن امره كماله فكون
بقاء الشيء بغير ادلة او غير اخراله فلا يعقدا نظن ببقائه فان ظن بقاء طهارة
ما اتصل به فوجب ان يقرضا انه محذور من عقلا طهارة قومه وبلد وماراته
ذمه والصلوة بعد تلك الطهارة وكذا الظن بوجود الشيء في الصلوة ليس من
بشرطه استكمال الزمته وادام تلك الصلوة وتوهم امكان العكس صدق ما يجب
فروض من عدمه يمكن ان يكون اذا قلنا باعتبار من باب السببية الى الآثار
الشرعية المستتر على وجود الشيء بعد ذلك من عدمه امكان ثبوت الشرطيات

الاستحباب

الاكتفاء بغيره من ظهور حال معارضه يستحب وجود الحق يستحب ان يكون له خبر
الامور هذه من غير خبر ان الاستحباب منه شبه يستحب دليل نظر وان هذا
لا يفي القاعده الشرعية وادرك عليه سببا ما كان له من ان يعارضه الحق
بحيث كان بنية الحق في ان يثبت بالاثبات له عاقل او لا يستحب الحق في ان لا
لا يصلح لان يقتضيه الدليل كما لا يعارضه بل بما يقال بقديم حيث يحتاج وجوبه
بما لا يخفى فادركه الحق مما خصنا به لاختصاصه اوله انظر بقية ان الحق في نظن فالتكليف
بذكر يستحب حال الشك والثبت انما ثبت يستحب عدم المانع والواقع وهذا اصله
بيان هذا على القول في الاثبات في الظن والواقع ان مقتضيه في
الحق فاشبهه في الحق وتقره في الاثبات وهو غلط حيث ان الذي حكاه لا يبعد
انما هو الفصل بين الحق والاثبات والادان الحق يستحب انما يقع في الواقع في
احتمال من عدمه فلا اثر الا الاخذ بالحكام الشيء الثابت واما ما لم يكن ثابتا
للمستحب بمعنى انه لم يكن مع امكانه فلا يثبت على الاستحباب وان كان من لوازمه
او من لوازمه او من لوازمه لعل في هذا لان هذا شأن الدليل الاصل لا يصلح
لان يكون مشارقا بل يقع المانع فيبقى ما ثبت من الاحكام المستحب لا يقطع بين
بالمعنى بانك في ذلك وسيخبر هذا الشك في الاحكام المستحب فلا فائدة في الفصل
وانما هذا غلط حيث ان عدم الفرق بين الحق والواقع في هذا الكلام من مقتضيه
على ان الاصل لا يمكن ان يكون مثالا لا ليس حجة بالنسبة الى الامر الواقع في علم
لهذه نامة كما في صديق النبي حيث قال يا احلى سطحا هذا الحق من مقتضيه
مخبرنا انك ما استطهر الشرائف لا يخلو ظنهم من قائل فلا حاجة الى
لا يفي القاعده الشرعية فلا يشاء فلا ان القول باعتبار الاستحباب في العدييات
يقع عن التكليف اعتبارا في الوجود وبيان اذا ما من مقتضيه جوري في كماله من
استحباب صدق من من الظن ببقاء الظن فيها بقاء الشيء في وجوده واقعا
يمكن عدم صدق فان الطهارة لا يشك من عدمه انما سبب في بقاءه لا ينفك عن
عدم الموت والوجود او غير من الاحكام لا ينفك عن عدم ما عداه من اعتباره
والظن بقاء هذه الامور لا يشك عن الظن بقاء تلك الموجودات فلا يثبت

القول باعتبار خصصنا على ما هو الظاهر المخرج به وكلامه العضد وغيره من ان الكمال
لعدم افاضة الظن وان كان ظاهر بعض المتأخرين كالبلا وما غيره مستندهم الى ان العلم
بما على ان عدم اعتبار الظن عندهم مفرغ من غير اعتبار الاحاد فضلا عن الظن الا
استصحاب من عليه على انهم لو قلنا باستثارة وبالحمل ما كان الاستصحاب في الوجود
والاعتراض في العدميات لا يستقيم على اعتبار الاستصحاب من باب على انهم في
مكننا باعتبار من باب العدمية من جهة الاخبار مع ان يقال ان ثبوت العدم بالاستصحاب
لا يوجبها قاربه من الوجودات فاستصحاب عدم اضداد الوجوب له ثبوت الوجوب
في الزمان الا ان كان عدم ما عدا زيد من افراد الانسان في الزمان لا يثبت بها
ثبوت زيد فيها كما ينبغي فيصير له كون يشبه الوجود فيكون الاستصحاب من باب
العقد والاحاد من العلم والفاضة العقل الى زمان متاخر لما هو من مع ان بعض
هوا لا وجه تام لا يفرق في عقاريات المستصحبين في افادها بثبوت بالاستصحاب
جميع ما لا يشك عن الشيء على خلاف التحقيق الا ان التبرعات الاية ان فيه وجه
ان اعتبار الاستصحاب في العدمية لثبوت ليس لاجل الظن حتى يبرهن الوجود في المقارنة
بمعانيها العقل عليها في امورهم فيفرض جيلهم به فقه بان على العقل في عقائهم على
ما لا يقبل الظن بمقاصدهم والمخفي في امورهم يحصل في ذلك الرد في عقائهم بعد ذلك
خلاف ما نحن من انفسها على العقل في اضداد ذلك ان يدان المعنى عند
العقل من الظن الاستصحاب هو حاصل ياشي من كنهه لا الظن الساري من
هذه الظن الى شيء آخر فيقول العدم المحقق سابقا لظن كنهه لاحقا ما لم
يعلم او لظن يتبدل بالوجود وكلاهما في الوجود المحقق سابقا فانه لا يحصل الظن ببقائه
لغيره فلهذا لا يظن بالحاصل عقائهم من الظن الاستصحاب المعقول بالعرف
المفارق لغيره باعتبار ما علم او اذا لم يكن ذلك الوجود في انما الوجود المعزى
من جهة استصحاب دليل المراد بالحال الفاعل في كون كنهه من حيوات العاقل
بالاستصحاب انما يثبت عندهم من جهة الاستصحاب لعدم اشكاله في العلم
لا اشكال في الوجود في الوجودات معني في ذلك انهم لو ثبتون علم اشكاله في العلم
الوجود لا اشكال في الوجود وان كان احد لطيفين لا يثبت عن الاخر

فيها

العدمية ان عدم كنهه المذهب الجوهري في الاستصحاب العدمية في موارد ذلك
في الواقع حتى يتبين بل لا يفرق بين استصحاب عدم العلم حيث ان استصحاب عدم الواقع
عبارة عن عدم الاعتداد باحتمال تحقيقه وثبوت بغيره في العلم في الوجود بالعلم وعدم
سريته الذي من المعنى العلم بالاشكال في الواقع والاستصحاب الا عند الشك في البرهان
عبارة عن عدم الاعتداد باحتمال التبرعات العقلية على ما معنى الاستصحاب عدم كنهه
الا ان على الطهارة فيكون ثباتها لا معنى لاستصحاب الطهارة الا بعد العلم
باحتمال الحدود والمضي على صاهو منظره وعدم التوقف في الاحتمال البرهان فلا
يصور الفصل في القاعدة ان في القول بغير استصحاب عدم الواقع كما هو ثبوت
دون الاشكال الطهارة وان مرجع الى عقليات الشيء خاصة ولكن الشيء بغير
الاستصحاب في هذا الموضع دون الاخر او احد نصديك كذا واحد ايقا
سريته فلا بأس به وما يبرهن من ان الاعتداد اذا كان من باب الظن فلا مجال
للتفكير حتى يتأمل كيف الاصل في العلم في العلم على اعتبار العلم كنهه
علم وكلاهما في المقادير من الغريب فربما كان ثبات الوجود بالاستصحاب
عدم العدم اذا كان الثابت في الوجود هو الوجود وثبت ثبوت العدم بكنائس
الطهارة بالاستصحاب عدم التجانس فان عدم التجانس من الطهارة واثبات
الشيء بغيره من الغريب بغيره الطهارة لا يعتبر الواقع والعدم في الوجود علم عدم
العدم في الخط عدم العلم كما ان العلم عدم العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم في ثبوت الطهارة الأصلية بالتمسك القطع سبيل الاستصحاب
علمها في هو حيث ان العدم هو الطهارة ليس له حالة سابقة والوجود لا
سبيل الى استصحابه وكذا الحال في استصحاب حيوات فان عدم المنة عبارة اخرى
عن كون حيواته ولا معنى له في بقائه بحياة استصحاب عدم الموت بالضرورة
فان عدمه ليس عدمه ولا معنى لعدم العلم في اشكال الطهارة حتى في الاستصحاب
لانها عدم حقيقة واقعا على ما ذكره من ان الطهارة عن كنهه في العلم
فلا معنى لاستصحابها بغيره استصحابها الا بعد العلم في العلم في العلم في العلم
التجاسر بغيره انما لا يتم عدم الطهارة في ثبوتها بالاستصحاب فان هذا العلم

انما انشأ ما في الواقع فالأول ليس مكافئ للآخر كما ان ثبت الحكم في حال التبدل
وقع الشك في ثبوت الحكم من جهة الشك في صدق خبره لا كما ان في حال التبدل وكونها
واسطة في البرهان فيتم التمسك بالاول ولا يستطاع طرح وليس مورد القاعدة
التي في الاشياء لا كما ان خبره ليس بغيرها وانما هو امر لا يجوز في الحكم وانما
الشك فلا مورد له الا الشك في الشيء واعتباره من ضرورات الدين بل في قاعدة
الشرعية في تحقيقه من الضرورات اما خبره هذا فيخرج وليس هذا من هذا المقام
اعتبار القاعدة الشرعية فيجوز ان يكون على ان الشك في الحكم يكون حكما شرعيا
بيده اذا كان الشك من جهة الشيء وانما ما ذكره عليه فهو في غاية الدقة حيث
انظر ما قدمناه ان يستطاع حال شرع عندكم من المتكررات حيث ان جعل
يقدر بل كما هو المعروف في سنتهم وقد عرفت انه عين ما ذكره لمحدث من انه
وهذا هو الذي دعاه المحقق في على البنية على ان القاعدة الشرعية على
ما لا يليق ليس هذا التحقيق يخص به فالأول الحديث بل هو ان من التمسك في
سابعة الزمان عندنا هو المصريح به في كلامهم ببيان مختلف في الحكم
وج كذا معنى لقوله لانهم معقول في فانه حيث كان مبنى المنع ماد كره الحديث
الذي ذكره وادخلوا في الامتناع فلا وجه للمنع من الاحتياط مع الشك في
الرفع حيث ان هذا الذي هو مائة اثاره يستطاع حال الشرع والمنع من
استصحابه من جهة زبد منلة وفقت من بعضهم ضرورة ان يستطاع بحرية من
الضرورات والمنع من استصحاب المسد لانهم ما حال التمسك من الاحتياط
وقد اوضحنا حاله في سابقا وانما اصلات الذي يظهر من مجموع اثاره ما ذكره
الحديث المذكور وليس في كلامهم ما يدل على المنع من الاحتياط في الجرح
فيه الدليل المذكور وانما وقع القاطع في بعض الاحوال من بعضهم كما ان العرب
في الخارج من غير سبب ثم قال الاستاذ وهذا الحديث قد سلم دلالة الغنى
على وجوب التمسك على القبول السابق وحررت في قصص اتحاد الموضع الا ان ذلك
تفصيل في المسئلة الفضية المتكررة فانكم فيها بالكم ليس يتطابق في بعض
وعدم الحكم به ليس بقصا لفرده عليه الا انقص بالمورد التي انشأ الاحتياط

نحو

انما انشأ ما في الواقع فالأول ليس مكافئ للآخر كما ان ثبت الحكم في حال التبدل
وقع الشك في ثبوت الحكم من جهة الشك في صدق خبره لا كما ان في حال التبدل وكونها
واسطة في البرهان فيتم التمسك بالاول ولا يستطاع طرح وليس مورد القاعدة
التي في الاشياء لا كما ان خبره ليس بغيرها وانما هو امر لا يجوز في الحكم وانما
الشك فلا مورد له الا الشك في الشيء واعتباره من ضرورات الدين بل في قاعدة
الشرعية في تحقيقه من الضرورات اما خبره هذا فيخرج وليس هذا من هذا المقام
اعتبار القاعدة الشرعية فيجوز ان يكون على ان الشك في الحكم يكون حكما شرعيا
بيده اذا كان الشك من جهة الشيء وانما ما ذكره عليه فهو في غاية الدقة حيث
انظر ما قدمناه ان يستطاع حال شرع عندكم من المتكررات حيث ان جعل
يقدر بل كما هو المعروف في سنتهم وقد عرفت انه عين ما ذكره لمحدث من انه
وهذا هو الذي دعاه المحقق في على البنية على ان القاعدة الشرعية على
ما لا يليق ليس هذا التحقيق يخص به فالأول الحديث بل هو ان من التمسك في
سابعة الزمان عندنا هو المصريح به في كلامهم ببيان مختلف في الحكم
وج كذا معنى لقوله لانهم معقول في فانه حيث كان مبنى المنع ماد كره الحديث
الذي ذكره وادخلوا في الامتناع فلا وجه للمنع من الاحتياط مع الشك في
الرفع حيث ان هذا الذي هو مائة اثاره يستطاع حال الشرع والمنع من
استصحابه من جهة زبد منلة وفقت من بعضهم ضرورة ان يستطاع بحرية من
الضرورات والمنع من استصحاب المسد لانهم ما حال التمسك من الاحتياط
وقد اوضحنا حاله في سابقا وانما اصلات الذي يظهر من مجموع اثاره ما ذكره
الحديث المذكور وليس في كلامهم ما يدل على المنع من الاحتياط في الجرح
فيه الدليل المذكور وانما وقع القاطع في بعض الاحوال من بعضهم كما ان العرب
في الخارج من غير سبب ثم قال الاستاذ وهذا الحديث قد سلم دلالة الغنى
على وجوب التمسك على القبول السابق وحررت في قصص اتحاد الموضع الا ان ذلك
تفصيل في المسئلة الفضية المتكررة فانكم فيها بالكم ليس يتطابق في بعض
وعدم الحكم به ليس بقصا لفرده عليه الا انقص بالمورد التي انشأ الاحتياط

نحو

وهو لادام اطلاق محقق الدليل وكذا الرتبة او في صفة معينة كالاولى وتكون السبب فيها
وكما تكون في غيرهما كما يكون السبب في الحكم فان سبب هذه الاشياء على سبب
فانما السبب في اوقات معينة وفي بعض الاشياء من الاستصحاب في شرفان يثبت الحكم في شرفان
اجزاء الرتبة الثانية في الحكم على سببها في البرهان في هذا السبب في الحكم في
كل جزء من جزء واحد وكذا الكلام في الرتبة الثانية فظهر مما ذكرناه ان الاستصحاب ليس فيه الاطلاق
الا في الاحكام الوضعية على الاشياء بل في الواقع في الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
والاحكام في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
فان رجوع الى ان التبعية كانت ثابتة قبل من الاستصحاب فيكون بعده وبعث في البرهان في
ان الاستصحاب ان صفة كانت في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
بشيء في هذه الحالة فان رجوع الى ان التبعية كانت ثابتة قبل من الاستصحاب فيكون بعده
من الشرفان في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
او الشرفان في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
يكون الحكم العلق في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
الرباطات اذا علم محقق العلامة الوضعية فعلق الحكم بالعلامة في الشرفان في شرفان يثبت الحكم في شرفان
توقف عن الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
فان الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
ورفع الاصل في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
بعث في الاستصحاب في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
والعلم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
الذات في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
القول في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
جربان الاستصحاب في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
الوصف في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان

وج

وج قال الاستصحاب انما هو في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
الزوجة في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
من المصنف الى الاستصحاب في جربان الاستصحاب في شرفان يثبت الحكم في شرفان
الاحكام في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
بان الاحكام الوضعية كالاحكام التكوينية في عدم جربان الاستصحاب في شرفان يثبت الحكم في شرفان
قال واما الاحكام الوضعية في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
الوضعية في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
الطهارة من حيث انما سبب الحكم التكويني في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
في الصلوة في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
حيث كونها اسبابا وشروطا وموانع في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
وضعية في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
لشرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
وهذه المعنى هو الذي لا يشك في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
مختلفات الاحكام في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
الشرفان في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
ان كون السبب في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
القصورات لعلق الاستصحاب في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
يقول في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
الرباطات في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
فظهر ان له اشعار في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
الشرفان في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
في الاحكام لان حاصلا من ان التبعية كانت ثابتة قبل من الاستصحاب فيكون بعده
تدبر الدليل في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان
في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان يثبت الحكم في شرفان

واضربا لاصول ففقط كانت او عجزت انما هو نصف هذه المرتبة لو كانت محبلة وتتم
ان الامر بانقل بالادراك من اهل العلم بالحق لا يحسن بعد الحكم التكليفي فاشعر من عدم فعل
مراشيد الحكم لا ينبغي ان يفسر الحكم لا مرجع له الا الحكم واما المعلق والاشعر فلهما امران
واضح وان كان له العرف فيها فلهما انما تألف على ما حققناه في مباحث العلم
فان قلت انما عرفت من الفصولات فيها انه قد وقع من اتحاد الواجب لكونه في الزمان
وان لا يتحقق الا في حال حصول الفناء فان مرحلة الالبان لما هو من الامر لا مرجع
فيها الى الحكم وكونه المعلق فاجد عينا واحدة باعتماد كونها واحدة وتعلق الحكم بالامر
بالاجزاء والتركيب مستحيل من جهة ترتيب الالفاظ في العصبان على التكليف والاسماء والادراك
اطاعة كمال ان تركب الحكم كلف فاما كمال الامر بالتركيب لا يمكن ان يكون مأمورا به وانما حقيقته
الوجودية لا يراعى البعد على المدة على التمسك بالامر والاسماء والتعلق على العمل لا يفسر
العمل المجهود عليه وانما لا يمكن ان يكون مأمورا به وانما هو عجزه للقول عنه فانه
يزجر عن العمل مع والتركيب امر يدعى وادراس فمعلق الامر التوفيق لطبيعت لا يربط
فما كان من الطلب متفلا ان يتوارى من على محله احد القول والرد وحيث ان الامر
بالحكم والتركيب لا يمكن ان يكون مأمورا به فيكون في المعلق فليس المراد من ان الوجوب طلب لا سيما
المطلوب هو الامداد ومن ان حرمته طلب للتركيب ان المطلوب هو التركيب بل مرادة
لضمان العمل المطلوب لانه من الواضح ان الامر التوفيق لا يميز بين المأمور والممتنع
ومن السهل ان يكون معلق الفرض الذي هو موضوع تحقيق حقيقة وسبب الاما حيثما انما
ليكون به الحكم والتركيب لا مرجع في ذلك الا لفعل فلا يمكن ان يقال ان الفعل حيث شئت
على كماله وانما يختلف المتأخر فلا بد من كونها من جهات ولا يكون فيها كمال حرمته على ممتنعها
فكان هذا امران في صفة الحكم واما التمسك بالامر فليس موضوعا للحكم ذلك للفرق و
الاكتفاء في صفة الحكم ان ينفرد في حله الامثال فصرفا اخر متعلق بالرجلة
الاولى باعتبارها بفعل فلا يميز الزمان على ما يقع في المصلح والالحاق فيكون
استعمال الامر بالصلوة وهي التي هي من العصبان ليست حصة في الزمان في المكان احق
لمحولة في حله انما بالصلوة كشيء ايجابها معها فيحقق المقتضى على انها حرمته
على ان لا يجد تامة الحكم بالنسبة الى موضوعه فمما فاة صفة فنية للمجهول في الزمان

من يجب

من حيف الامام والا لاستعمل الصحيح والعذر بغيره بعد شجر حرمته العصب فان القول
الواقعية بان طوبى الواقعية وهذا يكفي في الاستدلال لعدم الشرح لا ينافي بغيره العلم
لنظم الشرح لا انما هو في الشرح ان ليس لاهدان الحكم في المراسع بهي العصب كمال
ان كون الاما حرمته في الصلوة غلط والاعتدال الصلوة مع بحسن العصب في شريعتنا
تجانبها العصب المسماة من شجر حرمته ما لا يفي لفان عصبان كالحب لا يمنع من مبال
اخر من هذا ظهر في لوصح والوجه في حرمته العصبان لا يفرق لم يدل على الجلال في حرمته
الصلوة في العصبان حرم الصلوة بمعنى ان مع الاما حرمته في حرمته الاما وهذا لا يستلزم انما
فان هذا الوصول الى الالبان عند دوران الامر بغيره وحيث البوابة فعل حرمها الالهية البوابة
ولكن لا يفي حرمته الالبان بالالبان في هذا الحال لان تركب البوابة بما لا يفي عليه وان
البحر انما هو الاما فانما هو ليس من البوابة لا يدل على حرمته هذا معنى التمسك بالامر
فان العصبان مفاد التمسك بالامر الالهية واما السقوط من المحرمية وتحقيق حرمته في
غير الامر فلا بد من ظهور في الامر **فان الامر** فيصير سقوط الصلوة من حرمته
لا سيما لاجتماع الطلبين فان المضادة في مرحلة الوجود لا ينافي فمعلق الحكمين
بالما عصبان فلا ينافي فيكون حرمته في الاما حرمته في حرمته الصلوة المضادة
لها حق في كانت الصلوة حرمته في الاما مع ان تركب حرمته هذا هو من مطلقا
فعل الامر والتمسك حرمته استحال امره الصلوة مع ارادة الاخر والعدم مستحال
العمل لا انما حرمه الصلوة ان عدم حرمته حرمته الوجود على الاضافا فانه هو
عدم العلية لاما بان لا ينافي مع ان حرمته الصلوة العام الصلوة فان حرمته تركب الامر
عبارة اخرى ومن وجوبه في ان هناك مكان فاقوم ومنها **انما العصب** **يجب**
فانما العصب من وان لم يحرمه الاداء فان عدم الوجوب انما هو على الشرح والامر
وهو العجز وهو لا ينافي صفة الفلوات الامر هذا التعلق فليس حاله فاذ العصب من
الالحاق كما يضاف اليها فمعلق بها التكليف وان لم يجعلها فعلى من فضاء بالنسبة
اليها وبقيت فضاء العصب على القاعدة وهكذا الحال بالنسبة الى من صاق فممن يجمع
بين البوابة والالبان فانه وان لم يحرمه الالبان لعدم إمكانية من يجمع ولكنه لا ينافي
الفرق وتعليق عدم وجوب الصلوة بعدم وجوب الاداء واضح انما فاة منها ان وجوب

القدم من جهة وجوبها على المصلحة حيث ان توقفها على الشيء ايجاب
استقلالها للعقل وجوب الاتيان به بعد ان يرتب للعصبية بالنية الى ان ينفذ
على تركها كما هو معنى القدم منه واما كون حكمه من اليقين وجوب الاتيان من حيث
فلا فان اليقين لا يوجب ان يكون من قبل العقل بل يوجب ان يكون من قبل العقل في مرحلة الامتثال
على جودها الاحتمال ان يكون من قبل العقل من قبل اليقين في مرحلة الامتثال
بل هو الظاهر كما في الامر في مرحلة الامتثال **ومنها انه لا ينافي بين** الايات الظاهرية ومحرمته
الواقعية من جهة ان الايات الظاهرية عبارة عن المدونة وصدق التجارب وهذا هو
بأية المصادقة للضرورة وكيف تصور ان المصادقة بنبوت الحكم وعدم خرقه والمصدق بالاختلاف في القوة
والفعل ما يثبت عدم الاحاطة بمقتضى الحكم وان الحكم انما هو الواقع وليس الحكم من قبل العقل
حكم بالضرورة فالضرورة وانما اختلاف الموضوع فاعلم ان الحديث ان يكون لا يشترط مع العلم
للموضوع شي وانما يدفع التناقض في الموضوع بالبيان لا بالعلم ومخصوصه ؟
ومنها ان عبارة انها محتمل وان لم يتعلق التكليف به حيث ان الصحة ليست دائمة
مستلزمة للحكم ان لم يدل دليل ان يكون اليقين من قبل القدرة فلا يصح في العقل
الحكم وان هذا هو الامر في جهة العقل كالمصادرة وشرع هذه المسئلة على ان الامر
من الاطلاء **ومنها ان كون الامر** مصادرة مفضلا لاجزاء مما لا معنى له فاد لا معنى
لكون الشك في المصادرة طاهرة مغلطة بالضرورة مع ترك التجديدا لا يوجب على
هذا كانه كان معدوم وليس حال الدلالة بالاصول لا كمال القطع وكما انه لا
استكمال في جعل التكليف مسمى للعلة وانما هو عدله ما دام موجودا مكن من التمسك
ومنها ان الحكم العنصرية وان كانت احكاما واقعية ولكنها العنصرية على الواقع
الاولى ليست منافية له فيجاء معها من بعض على ان ينفذ الوقت او يدفع من زمانه
او يدين بقلب الحكم الواقع بالنسبة اليه وهذا هو معنى وجوبه عليه ان ينفذ بالعلم
المالية عند امتناع العدم وان كان المشرع حال الاول هو الصلوة مع التمسك فان
العدول انما يمنع من التمسك هو الاتيان بالعقل والاعمال انما هو باعتبار الاكثية على
ما يبدل كما ان بعض الاعمال انما هي في الاتيان بالصلوة فاعند فان يجب عليه ايضا
خلاله في تمام العمل فان الماهية ليست محتملة باختلاف القدرة والوجود لا

ينبع

ينبع عن العقل فلو تلفق المعدوم ما يوجب اعتدله من حرم عليه التكليف كالمشعر
بالصور والمطرب وبما جعل من بين الاكثية عن المأمورية بغير علمها هو البرية كالفهم بغير
والمنع على كماله في الغيبة او الكفاة ببعض المأمورية او الاقرب اليه من خلال صاهته
المأمورية ليس هذا القول من التصرف في العقل في الرغبة الاولى وهذا معنى كونه واقعا وانما كانت
بشكل هذا بان من العدة ما يوجب تعلق التصرف في انما صنعها بغير علمه العقل وان كان على
طبق المرحلة الاولى على تقدير الغيرة فلا يجب اليقظة بعضا كما في الصلوة بالنسبة الى الله
فان لا يتعلق عليه التصرف بحيث لا يجوز التمام ولا يجوز انقضاء الامر فبان من المحتمل
ان يجمع هذا كله وانما انما يوافق لاولى الواقع بمعنى اليقين الواقع على ما هو عليه وان
ما هي الصلوة انما هو التمام والجميع كيف يمكن فاد الامر مع عدم المصدقان بغير عذر
لما في لانه كما يخص من موافقة الصحة والعدول كيف يمكن ان يكون مثله للصدق وجميع
من كون العمل مستقفا بجمع ما يبرز فيه الذي هو عبارة اخرى من موافقة الماهية للمأمورية
وبين الصلوة كالمظهر مستعمل مع ان الذي يظهر من الادلة انما هو كون الصلوة بغير علمه
المشعر الصلوة وتترك الصلوة كما يقيم هذا التعريف **الايات** المشعر في **الصلوة** وليس **الصلوة**
المرادة ومحمد بن مسلم عن سره فقال انه فقها قال لا جناح ولم يقل فعلوا وولدت الاجزاء
على ان النقص في الصلوة من ان يقيم في قولها وكلف كمالها في تمام الامر والاول
جزء وفقد المصلحة من الصحة للموافقة والافساد واما الصحة للمطابقة لمثلت
دايرة مدارس جرات الموضوع فكما يمكن ان يكون الاجزاء من ان لا يخرج عليها تقدم تحقيق
الصحة للمطابقة للمطلوبات والافساد في الصلوة لبعضها اعرف في المأمورية في المرحلة الاولى
فكذلك يمكن المطابقة مع تحقيق الموضوع وموافقة الماهية فانه لا لتمامه بعباطنة
والايات بالمأمورية كما ان لا تترك بين العصبية الاتيان بالمتنوعة فالارضاء كان
على سبيل التجديف مع كون الفعل المبعث على العمل العنصرية ان يخصه فلا يحقق الاطاعة و
تحقيق كمال الاتيان بالمأمورية فان الطاعة ليست ملازمة للاتيان بالمأمورية ولهذا
منه المذمة بالاتيان بالاجابة الى وصلى لا لاعتوان الخفض والطاعة ولا تحقيق الامتثال
شرائط الماهية في المأمورية انما هو جوب الالزام في الموضوع واما التعبد في غير معنى
في البرية بتحقيق التعبد والاضال وان لم يوافق الماهية بالمأمورية على الوجه الذي بينا هذا

هو الذي يكون الرابطة المطلقة للعلم مع احتمال اعتبار قصد الاشياء في جعلكم الحكم الاستدلال
فقد انشأ على نفسه فان التقيد لا يراه الرضا فان الرضا لم يتخضع له وان اق بالما مورية
والقصد عدم تحصيل وجهه وهذا وجهه حكم بها دخل في الفرض وان لم يكن داخل في الموضع
ودنه يظهر استرفيعه من حريان الاصل عند الشك في استزاد قصد القرينة او قصد التعيين فان
الوجه للاعتبار انما هو كونه الحكم والاصل انما يحوي بالنسبة الى ما جرت في المعارف وهذا
مع ما يقال ان الشك في اعتبار التعيين ذلك في سقوط الفرض الذي فلا محال للثبات
بالاشكال في تقديره ان تحصيل الفرض لا لا يجب على المكلف فامسك فيه ولم يزل يحوي
الاصل في النظر الى الاخرى وانما اصل الربا لا يجمع التعبد بالعلم وان كان العمل بما
يتعبد به فالشك ليس في المقياس به وانما ان الشك بطلان من قبل عدم حصول الفرض للثبات
وعدم كون الما مورية على وجهه وان شئت قلت انما انما كلفا التعبد بالعمل لا يجب
كون التعبد كلفا به بل انما هو شرع عن خصوصية حكم فان الما مورية انما هي صفة
لغيره فلا يحال ان اعتبارها في تحقق عنوان الطاعة امر ساق لا اعتبار في شرف
الما مورية وكون الداعي على العمل بها تحقيق الطاعة فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه من كون
المعبر عنه اعتبارا في الما مورية فان من نفس الامر لا من جهة ملحوظة في المعلق هذا حال
ما يعبر في الطاعة معلقا وقد يعبر فيها الشئ من حكمه ومنه الوقف فانه ليس في الما مورية
بل يقال انما هو قيد الحكم هو هكذا حال في جميع الشرائط فان الاشكال يتوقف عليها
وان لم يعبر في الما مورية فان الفرض انما قيد في الطلب لكونه بمثابة الذمة منوطة
لوجه الما مورية على وجهه وان كان باعتبار موزون مثل هذا القيد في قيد محو فيه
الاصل وانما الذي لا معنى لحرمان الاصل عليه هو الذي يعبر في حقيقة حكم كونه قيدا
وهذا يظهر في وجوب الاحتمال عند الشك في اعتبار قصد الوجه او يتعلق وان كان
ما شئت من خصوصية الامر به منها زائدة على نفسه لا داخل في حقيقة فاذكر في وجه قصد
التعيين انما يكون ان يترك اليه بعد حريان الاصل في اعتبار القرينة لا عمل لمة يقال ان
اطلاق الما مورية وان لم تقع في نفس العمل هذا القيد لان في فعله اطلاق الارافهم
وهذا يظهر من الفاء ومن جهة اجتماع الامر في القولين جهة المزايا بل من جهة
التعيين ان قصد وان كان على حال في الاصل وبذلك يظهر حقيقة الكراهية في المسألة فان

منه

رجحان الفعل وجوبه انما هو باعتبار اهل حكمه ونفسه وهذه المرحلة الاولى المرحلة انما
هو في الاشكال بالما مورية فليس حال التعيين الاثبات بالصلة في تمام الاشكال بتجيب الاثبات
في السجدة فلو ان الوقت فان هذا نصف في مرحلة الاشكال بحيث ان العمل لم يقدر من
المجوبة بوجوب كونه الذمة وان اشتمل على الكراهية فان الكراهية انما هو الاثبات به في تمام
واو احب في الفعل فهو حكمه من قبل حكم الاصل غير منافاة فان الاثبات ليس بمعلق الحكم
وانما هو معلق للحكم الثاني بحيث لا يمنع من برائة الذمة بخلاف كراهية الاثبات كما نص في
السفر فانه بوجوب بطلان وان لم يقدر في الامر بالمعبر عنه في مرحلة الاثبات بين الموضع
وحصول الاشكال وان لم يقدر العمل فان السفر الاثبات في حقيقة الصوم وليس من السجدة ان كان
من غير شرع فان العمل في هذه الاشكال موضع وبما حقيقا غير سرائفعا والمنذر بالنسبة الى
المنذر في السفر ان كان معظم الاحمال لا يمان كان المنذر خصه صوم السفر فان رجحان الوجه
الذي انما يقع في الصوم وهو مرجح ولكن العمل في نفسه راجح سطه وهو كلف في التقيد بالذمة
فان الصحة لثباته عن قوته عبارة ولا يبق فيها الكراهية باعتبار خصوصية بما حقيقا
يرفع التعارض عما ورد في الصوم الشرع في السفر ان انذر الشخص فان عدم الوجوب
في السفر انما هو مع الاحمال الرجحان في الاطلاق لما تعصب به الاحتمال من ان الذمة
الكان الصوم على ما لا ينطبق على كونه لا لبرية فلا يجب ان كان معظم من حيث
ان الذمة انما هي بطلان خصوصية وقصد بقدره على ما يقتضيه في المرحلة الاولى **وبما حقيقا**
ظهر من الاشكال **حكم على** **التعبد** وان لم يكن تفرقا في المرحلة الاولى فانه احتمال التعبد
عن الواقع كما في الفرض في حال في بعض ما ذكره سطر ان قد اشكال الامر في الثانية
فصدا لاطاعة في تعبدات حيث ان كون الفعل اطاعة ما شئت من تعقل الامر
به كونه معصية فكيف تعقل اعتبارها في المعلق ويندفع بان العبادة عنوان شرع
من يقدر الطلب يكون الفعل للذمة فالما مورية وان كان تقبل الصلوة ولكن كونه
للقيد القبة فيخرج من ان الظهورية منوطة بكونه لا يفرق كون الشئ ما مورية عن كونه
مطلوباً مع ان الامر على الطلب فان ما يتعلق بالصلوة باعتبار قصد بكونه لا شرع
من ان الامر بالصلوة انما هي في هذا حال وهذا ليس باعتبار في المادة التي تعلقت بالذمة
بها والمراد بالامر انما هو مقاد المنة والطلب هو كما يصلح في ملاحظة فيوه من ذلك

في هذه الايمان بالمأمر به الذي هو العلم بالمتبعض من حيث لا يحصل الاشكال الذي
انما يتبين في النسبة وانما يجعل بدل واما بالاعتبار ببعض المأمور به ان قلت ان ما في
الترتيب من الواجبات ايضا فيفسر في الطلب فلا وجه للاختلاف في الام عند المأمور به
على الام قلت ان محمدا لا يثبت في ذلك بل لا بد من دليل اخر يثبت على النسبة
والترتيب هو خلافا لاوله لا يثبت في ذلك لاجتهاد بغير واجب لا بد من دليل اخر يثبت
الاثر بما دام وجود النسبة حيث لا بد من دليل اخر يثبت في ذلك بغير واجب على ما
الاعلى الاكشاف فيما يظهر اليه وهو في هذا الموضع في قوله في قوله في قوله في قوله
العود اليه وان لم يكن من المظاهر في المائنة قطعا ولكن ما في المائنة الاثر في سائر
الاختلاف لا يثبت في المائنة في هذه الاشكال ان لم يكن فيها بل كان في الحقيقة
مما لا يخفى من تحقق الاشكال في قوله في الايمان بالواجب في كل خاص وان كان محتمل
او على حاله خاصة فلا يفيق الفساد فانه ليس كواجب الترتيب من هذا الوجه بل هو
الكل هبة المستوفى ليس من جهة المائنة فان موشية الحكم الاول هو الماهية
والثاني انما هو موشية الايمان بالكلية على وجهه من حيث لا يحصل العباد الصبر العبد
يعتمد من حيث لا يكون محتمل موشية على الصبر وموشية على وجهه الماهية فيه
فيقول ان موشية المحذور يتر اما هو عدم استحقاق العقاب بترك ما اعتد فيه بترك
الدين بالايان واما عدم نزع الدين بالايان بالمأمر به فلا يتر من هذا وجه
الصلوة مع الوضوء فيكون كل من لا يستطيع بذلك على الماء فيحصل الماء
كل من لا يستطيع عليه القيام وحاشا له سبله من القيام مع ان من المعلق عدم نزع
الدين بالصوم في السفر الا انما في الصلوة مع ان من الواجبات بل في القرآن انه حكم
عند صوم ان الاخذ بالدين من صوم في الفوت ولهذا سبب عليه فله الصوم
فكيف سبب لغيره فصل مع ان سبب ليس في سبب الاخذ بالصلوة فيكون في العباد
من الاجزاء والارادة ولا يصح في المقام اشكال على عكس هذا الاشكال وهو عدم
الاكشاف الا انما من حيث لا يمكن مع ان التكليف لم يعلق الا بالفقر فيفق عنه
بعضهم بالمتن من كون اجماعه في كل ما بالفقر اخر بالانتماء بقيام عز واجب
مقام الواجب في كل من تركه في كل من تركه في كل من تركه في كل من تركه في كل من تركه

في

حكم اجماعه في ظاهره بالايان الاشكال انما انما من حيث لا يمكن مع ان التكليف
تمام اوبان في كل من لا يتحصل العلم واما الواقع فلا اوبان بخطاب الشطح حال العقل
فكانت لبوا اختياره اما النص في قوله بالوجه الذي لا يحصل له فان الاشكال انما انما
يجمع بين بقا التكليف بالفقر والعصية في قوله من الاخر عند الايمان الشرطي
الامر به يجمع بين التكليفين بحال ومع عدم الامر بالقيام لا يعقل الاجزاء وحاشا
لما لا يثبت الحكم فيصير بظاهر النص في قوله بالوجه الذي لا يحصل له فان العبد يجمع بين
واضعف منه الوجه الثاني في كل من لا يمكن التكليف بالانتماء لا يثبت الاشكال فانه انما
من يجمع بين محرمات الافعية وهم لم يجمع بين ان يكون حكم التكليف في الماهية لا من حيث
ان يترتب منه لاسي الحكم المظاهر في الالفه رتبة وكيف كان فلا يترتب بها الاشكال
واما الوجه الثالث من الركن في كل من لا يمكن التكليف بالانتماء لا يثبت الاشكال فانه انما
العقاب لترك التكليف كيف كان فيفسر جبره من الذي مع عدم الايمان بالمأمر به
جملة الايمان بغيره مع ان ذلك من الركن من رتبة التكليف بالانتماء كان العقاب
الفقر مطلقا مع ان من الواجب ان يقع خطاب لاني ثبوت التكليف واما الركن من
الاجزاء فان الخطأ في خطاب لا يترتب هذا الاشكال واما من في الاشكال سبب خطا
العقاب فيصير على الحكم في كل من لا يمكن التكليف بالانتماء لا يثبت الاشكال فانه انما
فان كان عدم والفرق بين العبد والخطأ على القاعدة فيجوز ترك التكليف بالانتماء لا
يترتب السرا لا اعتد به يكون سبب في الانتماء ترك التكليف بالانتماء لا يثبت
بل هو كل من تركه واعلم بتركه فيكون التكليف بالايان بالمأمر به موقوف على
وضع الحكم هو الايمان هو الايمان وقد عرفت ان الحكم انما يتعلق بالمهية والتعلق بال
اجزاء والترك ليس بالمتعلق انما يتعلق بها من حيث هو كذا في قوله في كل من تركه
ويترتب على ذلك انه فرق بين التكليف وبين طلب الفعل والترك طلبا شديدا او
ضعيفا فان اطلب كما يكون تكليف فكذا يكون امر فاقا ان تركه في كل من تركه في كل من تركه
يكون لعدم الاعضاء بالتحقق في كل من تركه في كل من تركه في كل من تركه في كل من تركه
امام فاق اوله واما امر فاق ثانيا في كل من تركه في كل من تركه في كل من تركه في كل من تركه
كما في سائر الركن الثاني من رتبة العبادات فيحصل جلاله كما في سائر الركن الثاني

في

الماتر وهو في شهر رمضان فانه لم يبق فيه امر ينبت بحجوبة وهذا البطلان لان وفاته
عبارة عن فقد شرط او بطلان او احوال على ما وقع والبطلان في المقام ليس مسئلا الى قصور
في العمل انما هو من ثقلان الحكم جهتا افرغ هو الرخ كما هو الفرغ في هذا المحال في
صلى بها انضرف فان كبحه ينج من قرب المكافاة على فلان في المكافاة عن الايمان بل
على جبره الى مرتبة والعمل لا يكلف بهذا الاعتبار في نظر حال جميع المانع واصل
ان الحمد حاله من الاشياء باعبارة لان العبارة تشمل على نقص تلك الحال
بطلان ليس مسئلا الى جهة ثقل العاقبة المحض وهذا نحو آخر من البطلان وهذا نظر
الشيخ في هذه الصلوة الصالحة على ما يوضح فان جرد الايمان بالصلوة بالبرية ولا
يترك بالبرية من كما يوضح فيكون حصة الايمان بالصلوة الصالحة بمعنى السجدة في كل
فصل قطع الظواهر فان جواز اجتماع الامة التي في البطلان انما هو من التي مؤخر من
الحكم من منه ولا ياتي في انصاف الموضوع بالبرية على خلاف نفسه هذا هو حاله في
الامر في ان كماله انما السبل كما هو حاله في العبارة المذكورة فلا يثبت البطلان وهذا
هو الفارق بين يومه وهذا والصوم المذكور في الفرج جعل في الاول دفع المانع
على ما هو الحق فيكون مما حفظا عنه لا من غير في جواز الامر مع العلم باستيفاء شرط
وعدمه فان الذي يظهر من الفرج ان القصور في التكليف مع اشياء ما يعتبر في كونه مع
ان كلف العمل على عمله من ذلك لا يخلو في نفسه انما شاء الله انما يرضى بكنهه
وطبعا عن انما يكون ما هو اداء ما يجب من ذلك الى الامة لا في ذلك فيكون
التكليف على من لا يقيد على تمام العمل ليس الا كما المبرع عليه العزيمة او ان علم من
حاله ذلك لا يخلو في حقه ذلك التكليف فلا سبب لاستيفاء عدم جواز الانضاف
في المقام في جواز الامر مع العلم بانها الزيد وانما عدم جواز الانضاف على ما قيل
عدم جواز الامة والاطراف انما يجب على الانسان مع ان ليس قادرا على القيام بالكلية انما
في المقام في جواز الانضاف على عدم جواز الامر مع العلم بانها الزيد البصر فاصد
فان عدم جواز الانضاف المعتبر من علم بطول العذر في شأنه انما وافقت الشريعة
وهذا التكليف احوال التكليف فيسأل في جميع الازمان ان العلم بانها الزيد لا
يخلو على ما كان في المقام فان عدم جواز الامر في المقام لا يخلو في كماله في التكليف

مصر

[illegible]

لا ينفك كون الحكم الوضعي بمفعله يجعل التكليف لا يجعل الاصل فان جعل في الختام لا ينفك الى
الامر كمن ينفك في مفعله الى امره السمع وتوقف سؤالا لئلا يكون الاكوار والمال على الوجهين
لما جسيمة باختياره ولا ينفك الى جعله مجردا بغير جعله لا ينفك في الاصل بغيره المبدأ
الخاصة من حيث السببية والمال ينفك اعتبارا من كون السببية النوعية لا تجعل له فان سببية
صفة السببية بتوقف حدوثها على جعل الشارع واقعا السببية فلا جعل لها وانما هي مفعولة من
عملية العلة وكذا لما ينفك فان كونها مفعولة ما فيها من الصلة بغيرها ما ينفك بتوقف عمل
الشارع فتم مفعولة الصلة ليس الا امرها من مفعولة لا ينفك لا ينفك فانها مفعولة
لا معنى لجعلها الا في هذا الكلام من الاصل لا ينفك ان الذي ينفك منه او لا
عكاف يتبين الوضع والتكليف وان الذي ينفك انما هو الاصل لا ينفك الى جعله والتكليف
من امر كلاس انما هو مرجع الوضع الى التكليف كرجوع السببية والمفعولة الى سببية ولا ينفك
ثم ان كون سببية الوضع الى التكليف من هذه القبيل بدليل الصلة حيث ان وجوب الصلة لا
يعلق ان شيء منه سببية الوضع لان الامر انما هو وجودها مع كون احد الامرين طرفا
للعلة كالاية والنتيجة السببية من هذه القبيل المعلوم كونه احد طرفي السببية فنفك له
المعلول في السببية فأنه بالامر والوجوب بالصلة ولا معنى للامر ورجوع احدهما الى الآخر
فظهر ان البرهان والفرع ان لم يرد ان الامر لا معنى له وانما هو حرفان قول الشارع
الامر انما هو حجة لاجل كون الغائب ضرورة ان الوجوب لا ينفك الى امره في امره
بل ينفك في حقه جعل الوقت سببا له وان ابيست الا من فقه الاحكام على الاشارة
فلمعرفة هذا الكلام حرا آخر فقام الا ان قال هذا كله مضاعفا الى ما لا معنى لكونه
السببية بجوازها فيما يمكن حتى ينفك ان يجعل سقلا او لا فان لا ينفك من جعل المردك
سببا للوجوب خصوصا عند من لا يرى كالاشارة الاحكام منقولة بالصلح والصلح
الموجودة في الانحال الا ان الوجوب عند الاكوار الا ما كانت القابلة له لولا سببية
منه وانما ذاتها بان يكون فيه معنى بطيحي الحجاب الشارع فعلا عند حصوله لو كانت له
يكون مجهول من الشارع ولا ينفكها اليهم صفة او حدها الشارع فيه باعتبار الصلة
المنقولة ولا ينفك من الصلة والمنقولة في امره وفيه ان لا بد من الشارع والوجوب بالصفة
من ذلك بان يكون بينهما صلة العلية فليس هذا معنى السببية ولا يصلح اعلا في السببية بالعلية

والتكليف

والتكليف القضية ذاتية وحصل سببية في هذه المعنى لا يوجد ان امره الا سببية بالعلية فيكون
عنه الدف ولا ينفك الى سببية الا ان لا بد من شيء كونه صفة او حدها الشارع في سببية
وكيف لا ينفك الى امره كمن ينفك الى امره كمن ينفك الى امره كمن ينفك الى امره كمن ينفك الى امره
انما لا ينفك الى امره كمن ينفك الى امره كمن ينفك الى امره كمن ينفك الى امره كمن ينفك الى امره
فهم فقه الفعل الثاني في الامور سببية كالفعل له ومن العلم ان هاتين الموافقة والمخالفة
يجمعان على واقعا في الاعمال فان امر سببية الاشارة عليها بعد فقه في ذلك سببية
هذه العاملة لا ينفكها وعدم سببية تلك فان لو خطت العاملة سببا لم ينفكها
ليقع لا بد من التفريق والى ذلك لا بد من الاعمال كالفعل فان الكلام فيها يعرف مما سبق في سببية
واخرتها وان لو خطت سببا لمراد كسببية ليجمع للملك والمالك لزوجته والعش
للمرور وسببية الفعل لغيرها فنفذ الامر بغيره لئلا يستحقها كسببية في حكم
بشرها شرعا وحقا يقرها فانها مراعاة سببية شرعية من الاحكام التكليفية كما في
الملكية كون الشيء بحيث يجوز الاشياء به ولو عوضه عنها لكون الشيء بحيث يجوز
لحق الاموال والشرب والصلة لا ينفك البعوضة واقعا او موقوفة كسببية الشارع فان
سببا على الاول في حقيقة سببية الملكية لا ينفك سببية تلك الاسباب كسببية لها
الامر انما هو وعلى الثاني يكون سببا بها لفضل السببية اصولا وفعلا وكسببية
عنها لبيبات الشارع وعلى القديسين فلا جعل في سببية هذه الاسباب وما ذكرنا
لغيره كمال في الاعمال من سببية هذه الامور سببية العلية في بعض
والكل في هذه السببية للرقية والتكليف في الرضا لا ينفك في الكل وفيه في
ان لا اشكال في الامر في كل طريق يحتاج الى جعل سقلا وانما التكليف سقلا لغير
من الرضا فبالتكليف والصلح والعبادة عبارة عن استجماع امره في
الامر مع السلام مع الله وعدمه فجد جعل في الشرط والمال لا مجال لجعل
للعصاة والفساد وانما ان اصبحت مرافقة لما في الامور من فاسد فان اصبحت لها
مؤثره عبارة عن الامثال على جميع ما ينفك فيه وهذه حقيقة في العبادة وانما مرافقة
المال به في العبادة عن الاموال كمن ينفك في المال في العبادة عليه العلة في حقيقة
في التكليف في المال في العبادة في العبادة في العبادة في العبادة في العبادة في العبادة

فانها وسنستحق في انفسنا لا في الفرض من حيث انه هو بالاجابة فالفرق هو ان
جود الصحة والفساد جرتان في الشيء لا في انطباق الكل على الفرع هو صحة والحاصل
ان المأمور به مع قطع النظر عن تلك الكافة به متصف بالصحة والفساد بالضرورة
فلا وجه لغيرها عدا حقيقة المأمور به وما نعت له وقد مر في سابقنا في نفس صحة
بموافقة الآخر ان تعلق الامر بالشيء لا يقتضي الصحة فلا وجه لكونها متصفة بتلك
فكما انما ليس بجوهرين يجعل سقيل فكذا ليس شرعي من الاحكام التكليفية كما ان
ليس بجوهرين يجعل مقابله الحشر المادية ومع ذلك ليست شرعية من الاحكام التكليفية
والثبوت ان حقيقة الصحة والفساد في جميع الامور حقيقة واحدة وانما الاختلاف في
الانواع في الصحة والفساد في المعاملات التي هي من قبل الاسباب ترتب آثارها عليها فاما
تعال في جميع العلل فانها في جميعها سببها حكم التكليفية فلا شك ان تعلقها
لها سانية لعلها لانها في كل واحد منها في العلل المطول ليس ثم كون عليه في
البيع في احوال الاشياء بالبيع شرعية من الالزام الاكتفاء في بيع عليه انما لا عرق
من الاحراق والبيع عليه واجب للكون من الممكن في موضع الفساد كقوله العلية
جرت في العلة فانه في هذه العلل اسر ما بين لها هو في موضعها **واما في الالزام كونهما**
سببا في الموضوعات فالامر اظهر سبب البيع للملكية والتملك للزوجة والعقود المبررة
والغسل للظهار فان الملكية العرفية ليست الا في الزوجة من النية في الالزام
والنية والغيرة ومما في حق الزوجة من ملكية التكليف بالضرورة وان كان بعض الامور
سبب في نفسه لها كالحجارة فانها في العرفية مثلاً في خصوص الاستحقاق فيها
لم يبقها حق وكان المال بالنية الى جميع الناس على السواء فكذلك يمكن ان يكون
الشارع كقوله في جرمته حاصلة ولا معنى لكونها شرعية التكليفية لم يبقها
وما هو غيرها واستنادها الى الشارع لا يعتبر حقيقة في او دعوى انها جرمته ثابتة كقوله
عنه الشارع جازف لاسمها لعدم كون الامور الموضوعة بأسرها كل من
البدن في نفسه كغيرها ليس للشارع بالنسبة اليها الا في تركيبة العقود والوجوب
في عادات آثارها والقرار ليس كقوله في اسباب وانما هو جيب الموت في ثوبين
فانها لا يثبت فهو تصرف غير التكليفية ليس اخباراً بالمال بل يحكم **واما في كون المصلحة**

مصلحة

مصلحة للتكليف غير شرعية نهائياً من البدن بهات كما ان صلوحها يجعل لكل الامر ان لا
في الامكان يجعله للسلطان وهو الشارح في هذه النية الاكثر اذ ان الملكية ليست
لغيره غيرها مما لا يحصى على احد صلوحه للجعل ولكن اكمل في سبب البيع لها فانها من
قبل سبب خرج العول والغايه للحدث الاضطر والواضح في خرج من حيث من البيت لا كبر
واكونها فيها يجعل الشارح لا يتركه الا المأخوذ وانما في جهة في صلوحه من قبل سائر العلل
ودعوى انها من شرعية من التكليف ليس الا في دعوى كون الاية والاخر في ذلك في موضع
وسبب عقد الشارح لها امر جود الا في خارج جعلها فقيرا ولكن اكمل في العرفية في موضع فان
كون شخص قال لا عز ليس من التكليف كما ان كون شخص سلطانا والاخر غير ذلك في موضع
اماماً او نبياً او واثياً ليس في ذلك العرف الا في اطلاق سببها للعلل وسبب الاية
في ذلك جعل الشارح في غير ذلك فهل يتوهم ان اعتبار الوقوع عند العدلين في اطلاق
من الشارح اسرعية من قبل التكليف وانما اجاباً بما لا يوجب في الشارح وبتبين مما
حققتها ومواقع النظر من هذا الكلام ومن الغريب ما حكم به من ان سبب ذلك الاسباب
سبباً في امور انما في ماله على كونه ما في ماله من الاحكام التكليفية للملكية والنية جرت ان
قلنا بانها من شرعية من الاحكام التكليفية في الاحكام التكليفية لانها في موضع منش الاية
المصلحة وسبب الاسباب لاختلافها في العرفية وبتبين معرفتها فلو انما في العرفية
ودعوى ان شرعية الملكية لغيره من شرعية من اسر ما كونه من الممكن في موضع في العرفية
ان الاحكام ليس من شرعية من الاسرار بل في الاسرار من اثارها في ماله وانما في ماله في
اظهار في هذا الكلام بما حقه في ماله فاما ما ذهب اليه من ان الشارع في الالزام في الالزام
لغيره من اثاره في العرفية في البيع بعد قولنا في البيع فيخت الثانية ما يطلق في قوله حل
البايع **ففي هذا الاسناد معنى الآية** ان شرعية من ماله فاما ما ذهب اليه من ان الشارع في العرفية
المصلحة وللبايع العرفية في ضمن ومن المعلوم ان هذا انما ثبت قبل الفسخ واما بعد ذلك
الشرعية في ثبوت بعد ذلك فيخت المدلول عليه بالاطلاق الا في موضع من الالزام في موضع الفسخ
هذا الكلام على تقدير صحة الاستصحاب الا ان الالزام لا يوجب لبايع الفسخ في البيع بعد
الفسخ فالاية الدالة على الالزام في ماله في ماله في الالزام وبتبين الالزام من الاية
الشارع وكيف يكون ان الفرق بين الحكم الرضوي والتكليف من هذه النية فان الحكم التكليفية فيها

المالك العينة كانت كما كانت ثانيا قبل ان يغير ذلك يكون بعد. ويقال في التيم ان كان
فان رجع الى مكانه سطر قبل ان يغير الماء فكذا يصعد ويطرأ من اثره من قبل
والطهارة من اثره لا يغير بان الرط الذي هو حكم وضع وهو طهارة يحرق في الاضحية
فقط لان الاريس على ما ذكره من مدخلها فصل احكام الوضوء بحريان
الاضحية فيه انما هي الضحية من الاحكام الوضوء الاحكام الضحية والامر من
كلامه يشهد ليدل الفصل بين موضوعات الاحكام الوضوء وفصل الاحكام الضحية
فان هذا كلام الاريس من عاقل فيكون بكون ان يغيره بذلك الفصل مع ما هو
عليه من المسئلة ويجعل فاد من اساطين الضوء فيكون في ثبوت على الفرق بين ثبوت
وذا التمسح حتى يدعى الفصل بين حكم الرضخ والكليفي وفي مقام ثبوت هذا
تتصل الفصل بين موضوعات الاحكام وهي الاحكام الوضوء والكليفي لا
هي الاحكام الوضوء ليس في كلامه ما يدل على هذا الفصل ايضا وكما يدل
اقام على ذلك **واحصل ان ذلك من غرائب الادهايم** وقد بين ان ذلك
هو الفرق بين الاحكام وموضوعها تفاوت متعلقا بها كما مر به السجح في كتابه وان
الموضوع الحكم اذا كان حكما وضاهما كونه غير الاضحية من حيث ان موضوعا
بثابة الاضحية ليس هذا الفصل ايضا في المسئلة بل انما هو في علمه هو الواقع
فان الاضحية بالحق الشئ فيه يرفع الاحكام كذا فتقول ان الشئ المزبور
لا يرفع في الفصل بين الاحكام الوضوء والكليفي حيث ان الفصل لا يذكر
بثبوت الاحكام الوضوء في الواقع ومعايرها للاحكام الضحية وانما اخبر
ان لا حاجة الى الاستدلال بها في مقام ثبوت الحكم وان الاستدلال لا يحتاج الى
تخليف لان مرجعها اليها يعني ان السمة انما هو بل يرتب من الكليفي على الصفة
فلم لا يعقل لهما الاحكام الوضوء معنى ثبوتها في الواقع والتمسح على ان ليس حكم الالة
الكليفي بوجه ذلك كما مر من المنكر حريان الاضحية في حكم الرضخ لان حكم الكليفي في
مع هذا ايضا يظهر ان كونه على حاله فضلا عن مثل هذا الفصل قبل ثبوت
احد في حريان الاضحية في حكم الرضخ دون الكليفي على معايرة له ولم يذهب
احدا من هذا من ان حكم الرضخ امر اعتباري مشع من الكليفي تابع له لا معنى

رحم

لما حصل حكم الكليفي وكذا من ان الاضحية حكم الرضخ على ما مر من عدمه لا يعقل ان يكون
له معنى كما يظهر بالامام في احكامه **ثم قال** في رد على الاول يكون وجوب ذلك
او غيره في كل جزء من اجزاء تلك الوقت ثانيا في ذلك الامر انما فصلت في ثبوت الحكم في
الزمان الثاني بالنسبة لا بثبوت الزمان الاول حتى يكون مستجابا لقرئ فيه ان لو
قد تكرر وقت بين الزمان وما بعده فهو لا يعقل **انما وفيه ان معنى الفقرة**
في مثل المقام الاضحية بالحق لا يثبت الرجوع في المسئلة في الاصل فاما دأمرية
ثانية الضمان وهو البطلان ان يكون باسما الرضخ وحيث ان يكون بين هاتين
غير الى الزمان او الاستغفار والفاضل لا يترك الرجوع الى الاصلين في موارد هاتين
غرضنا الاستدلال على القول على الوجود السابق للمقام وما حكم به الاستدلال على
ان الاضحية لا معنى لان الاضحية لا معنى بمعنى مجرد القول على الرجوع السابق حيث
هو كذا ان لا حاجة في المقام فاد من ثبوت الضمان وجود الضمان اذا حصل ثبوت
الغريب مستلذا ان لا يجوز في الزمان ان كل ما يذكر في اول كلامه من الاكثار
لا يرفع في نظر الاضحية مع ان مستجاب التماس من قبل الشارع في ثبوتها
هو من مودة القاعدة الشريعة ثم يصح على ثبوتها فيكون **على ما تبين في البناء**
ومستطاب نفس حكمه الشك في الموضوع وعدم احرار جدي في الضمان كما حقه
يتبين الاضحية عليه بالنقص في الشك في الشئ فان الشك في الواقع لا حاجته فيه
الى القول على حاله السابق بل انما هو مجرد قاعدة الشريعة ثم يصح على حاجته
فقد كون الشئ رفعا للاحكام الشرعية حيث انه يستلزم الجمل فيهما االامتناع
شئ الظاهر للمصنف الجمل لا يمكن فاد فانه لا يقع اطلاق الرضخ وانسج على
الاحكام السابقة الثانية من اول الامر لعدم اهله في الصفة ولا ادخل في هذا
الشئ فان حكم الرضخ مما اذا ثبت ولم لا يرد الى الامر بل في الحكم عالم ان سريرها
يرد من الصالح كان البيع قد يعلم بانه سيجب البيع لا خلاف هذا عدم كونه البيع
من اول الامر فاد فان البيع الموقت في حقه على ان قد يثبت لنفسه صفة التمسح
من البيع الذي يرد من اهل بيته على احد ان التماس مع كونه بالطلاق ليس
تتمها وان فرق بين البناء على اطلاق والعلم بحقه منه بين التمسح فاقه منافاة

الاحكام والضرورة على العمل بها كاستيانه للاصناف لاختصاص اصل العلم النسخ بالبحر على
ملاحظته وانما في العلم بالحفظه الاخرى بان الشك قد يحصل في التكليف فذلك
في جملة احكام العلم حصوله في شئ فيكون سببا لافطار **روح الانسوخ** **ما**
عرفت من ان الشك في الرفع انما يرجع فيه الى الاطلاق على ما عرفت من الحق
قد عرفت ولا حاجة فيه الى القول على الوجود السابق ولهذا لا يختلف حال يكون
الشك في الرفع في الصيام او في الزمان فانه لا ريب في عدم جواز ترك الصوم بحره
احتمال كون الموضوع فلا حاجة فيه الى الرفع الى الاستصحاب المختلف فيه و
لعلك في التأمل فيما حققناه من اختلاف المسائل ما يذكره في المقام وسرهما يتروك عند
صير شئ من الاحكام للاستصحاب **وقرر شئنا العلامة** **هذا بان** الموضوع صحيح
مستحاضا الى ما دخل في ذلك الحكم ثم يحكم **وج** فاذا لم يرد في الفعل كالجواز
في المسجد فان كان الموضوع فيه هو طلق المجلس في غير المسجد في أصله فلا
اشكال في عدم ارتفاع وجوبه لا بالابتداء اذ لا يرفع في غير مكان ذلك الرفع من
قيود الفعل بكان الفعل المطلوب مقيدا بعد هذا القيد من اول الامر ثم
خالفه وان كان الموضوع فيه هو المجلس في غير المسجد بكان عدم ذلك المقيد حيا
له فعلم الموضوع بعدم مطلوبه ليس بانتهاء الطلب عند بل لم يكن مطلوبه من اول
الامر **وج** **فاذا شك في الزمان** **الناظر** في وجوب جرد من رجوع الشك الى
الشك في كون الموضوع للوجوب هو الفعل المقيد او الفعل المرفوع عن هذا القيد
ومن المعلوم عدم جريان الاستصحاب هنا لان معناه اثبات حكم كان متقنا
للموضوع معبر عنه عند الشك فلم يرفع عن ذلك الرفع الموضوع وهذا غير متحقق
فيما نحن فيه ذكرنا الكلام في جواز وجوب الاحكام الاربعة الاخر لاسرائيل في
كون الموضوع لها هو كون فعل المكلف المحظوظ خصوصا الى الحكم بيمين حقا
خصوصا عند اتيانها بالحق واليمين للذهنية المستحضرة في عين الحق حتى
الزمان وبه يتبين ما يقال ان كما يجوز ان يجعل الزمان طرفا للفعل وان يعا
الشرط في زمانه ان يصح طلبه فلا يجوز الاستصحاب اذا ما شاء في طلبه في
زمانه آخر بكون ان يقال ان الشرط مطلوب في عينه ان يصح على ان يكون

الرفع

الموضوع نفس الشرط والزمكان في الطلب **وج** **ليجوز** **في الاستصحاب** **الطلب** اذا
شك في بقائه بعد انصف الموضوع بان على حاله في الرفع الانقضاء ان القيد في تحقيق
مراجه الموضوع والاشكال عن ذلك الموضوع لبعثه كالتطهير وكذلك في جاز
والملك والزوجية والربوبية والبسوة ونحو ذلك ومن ذلك يظهر عدم جريان
الاستصحاب في الحكم الموضوع اليه اذ يتعلق بفعل الشخص **فلم يملك** **وج** **ما** **لا** **لا**
في موضوعية الحكم المحظوظ اليه في حكمه فهو واضح لا يعقل سببا لرفع الحكم على
الحاكم لكونه ليس كماله دخل في الحكم مستثا في الموضوع ومن يتصوره فان الموضوع
علته ما هي مقدمة على العاذا القاعلة بل بعدا ومن الرفع ان من الالاء كما
الى رطله فان الموضوع اما قد يتصوره هكذا بانه في حال الفهم واما الشرط
ووجوب الرفع ولا يعتبر في جملة سلسلة العاذا القاعلة في العلم بالمادية والالاء
الشع على نفسه ونوم ان جميع ما لا يدخل في الفعل معبر في الموضوع ومن يتصور
ومستحاضا من سائر الالاء وكيف يمكن ان يكون الفاعل في الشئ شخصه مع
تأخر عنه صلحا والامر بعدم المانع اظهر لما مر في المانع من الفهم ومن يتصور
الناظر من الموضوع وعدده ولا يلزم له في تحقيقه بل في وجوده بناف الناف **فقط**
فان في عبارة **الشرط** فان طرقت المبرور لا حال سره بما حققناه سبق انه لا ينافي
بحال يكون الحكم حكما اخر وكون الاحكام بنه على الحق ولو نها جزافا فان
حكم مع عدم شخص الموضوع مستحيل فظن ان يحل صلي الزمان لان يكون في الطلب
والاستبان يكون قبل الموضوع وهو في ان حيث جعل قبل الطلب فلا بد ان
يكون متعلقا بالمتاح من لفظ الامر بالعلو فانه لا معنى لكون الزمان قبل الموضوع
فان الزمان كالمكان لا يفعل ان يكون مستحاضا عن كذا في الموضوع شخص
للعرض يكون العرض مستحاضا للموضوع لعدم الشيء نفسه وطرفه ما حققنا من الفرق
بين ما اذا كان موضوع الحكم فعل المكلف او غير المكلف الطرفة مستحاضا لكون
العرض مستحاضا للموضوع لعدم الشيء نفسه فتر ما حققنا عدم الفرق بين ما اذا كان
موضوع الحكم فعل المكلف او غير المكلف الطرفة وتحدث والى استبان من نوعه لكون
ضرعات الاحكام على لفظ واحد ولا معنى للفرق في تقدم او تأخر السجدة ما يرد

هذا ما لا يحرم بالنية الملتزم والمفهوم وأما بالنسبة إلى الملتزم والمفهوم فلا
 يظهر ضرورة أن قولك انك لا تعد إلا أولاً أن تقفوا بعد قولكم العلم ليس
 فيما ينافي إلا أن كان في مقام البيان والافهم الأحرار فجمع أفراد الناس لا ينافي
 الاشتراط بالوصول والاستعداد ووضع الرتبة فيقولون ان العلم والاطلاق صفتان
 في الحق لا فردية في مقام التركيب لا للفظا كما نشأ عن من حيث الموضع قد يكون
 ظهور محله في هذا التضمن التعلق وقد يعلم به من يحتاج فان انشاء المذهب للشيء
 لا تصور فيه ولا يحصى به نفس الأفراد وهذا امر معلوم من غير لفظ ليس مما يحصى على الشيء
 بالنسبة إلى الأثر الأحكام ولا ينافي في مقام التضمن لها من تخرج الرتبة إلى
 التضمنات عند التعلق في محله في ان كان التخصيص على سبيل المنع فان
 العلم ليس لانه لفظ تركيبي يحصى هاتفي احتمال التخصيص فان الشك في اندراج
 المورد في أحد العناوين لا بد فغير محمول الواقع في زمانه في الشك في النسخ
 وان كان هو الشك في اللفظ فلا مجال للشك فيه حيث انه امر وجدان كما انه ظهر
 منها اذ **المحقق ما من ان الاستصحاب** عن الأخذ بعينه عقد للكم
 عند الشك في وقوع الطلاق وانه تعليل العلم فان القصد ليس من الأدلة ولا
 معنى له لانه على عدم تأخير خبره وسريته في اطلاق على ما عرفت واما اصاله
 كتحققه فلا ان الكلام يدل على المراد ولانه انية فان العلم بان صدوره على الكلام
 انما هو لا فائدة على حصة يصلح له اللفظ كالمفهوم أو الوضع يستلزم المعرفة
 بأسرارة الكلام الافادة بالنسبة اليها أما الأولى فالمفهوم له الوضع واللفظ العلم
 بالوضع والمفهوم القرينة العائدة في المناشئة المضمرة كون في مقام الافادة وبما
 عليه بالوضع والمفهوم اما التعميد في حقها القرينة مع اسرارة خلاف ما يظن من اللفظ
 او خطا ان كان المنع من تمام الحما طيلة ما خطا له او غفلة او احصاء القرينة عليه
 ولا بد من العلم باللفظ في المرحلتين واللفظ والمفهوم تدفع بالاحتمال فالدس
 يقول فيه على الأصل انما هو عدم الحما في ان كان شيء المضمرة في المضمرة انما
 عدم المنع في مقام آخرها انما هو عدم الأصل كما يحجز الظواهر عن الحديث مع
 ان شرط الزوجية مع انها موضوعية ومضمرة في الوطى با صالصة عدم المنع

الوضع

البنية المحقق والعقد العلم متحقق وكيف كان فالقول انما هذا الأصل فظن ان اللفظ
 وصلبه بقيد العلم افادة ضرورة من انية القضاء التي قبلها انها معها تبيين فادعاء
 استثنائهم ان لو لم يكن وطبقه فالظن وان كان اعتبارا صالصة التحقيقة من باب التعليل من
 الاطلاق كما ظهر كما ان اصلا لعدم الغرض مع اصلا في تحقيقة كما ان الادلة ليس الا الكشف
 عن المراد في مقام الافادة التي ترفع على الكلام فان الالجب اللفظ ليس في انية فان
 على التصور انما يكون على اذ كان معرفة لا مجرد محله كما يتوهم ولا يحصى في معنى اللفظ
 وهذا معنى شبه الال لا بد من اسرارة في هذا الاستعمال في لفظ تحقيقة والمفهوم ان
 اسرارة افادة يكون من قبل محال اللفظ في المقامين كعدم كشيء ظاهر محال في المضمرة
 التكملة والوضوحية وعدم كقولنا في الكلام الواحد ومعنى ان الكلام واحد ما دام سلا
 غلا بالكلام له ان يلحق به ما شاء من الواجب وان الالفاظ الفرة ليست موضوعية للعلم
 بل انما الوضع للتركيب فان الوضع انما هو يحصل من الكلام وهو واحد ان توقف
 على آلات لا تتغير بين العلم ان التضمن بين الشك في وقوع الظاهر عرض القاد
 في المقام كقولهم ان الالفاظ خصوصية في حريان هذه الاحوال وان تعبد عقلا في
 للاستعداد لا ينافي وانها جهول شبهة ناشئة من ذلك الشامل لعدم البقاسة **اما التخصيص**
فقد يرد في توقف جملة في الغير الراجح الى بعض افراد العلم والاشياء الواقعة عقب
 محل والمجاز المشهور والامر الواقع عقب فهم محض مع ان الوجه في الاول من العلم لا
 جملة لفظية في غير محقق وفي الثالث مساواة الشهرة للوضع في حالات العطف
 بين اللفظ والمفهوم فانها في اول مراتبها مرجعية بالنسبة الى الوضع وبالشك في
 ثم يترجم عليها وان سدد اساسا من قبل لشرط فلا خلاف في بعض المراتب يثبت الال
 ضرورة استحالة الطرفة وفي الرابع ان الامر حقيقة في مجامع هي جميع موارد استعماله
 لا في خصوص الوجوب وكون مفاده التكليف او بقا الوضع كما يحجز الظواهر عن صحة
 وعجزها انما هو من السوق وخصوصية المورد وكما مع هو البعد عن الفعل اما في
 المانية كما في الاباحة والتجوز واما باحداث المضمرة كما في تحبب والتكليف والالفاظ
 المقيد للمجازية وتوضيح محال في هذا مقام آخر **واذا قلنا ان الالفاظ خصوصية**
مجبوزة الاسلوب فانه ما تقدم من ان المناط شيء واحد هو الأخذ بالمقتضى عند

فصلية ما في الواقع من الأحكام المشبهة فافهم ان تلك الشبهة **تحت الحكم في الواقع لمصلحة**
الاقسام الشرعية لا لانه اختلاف وجوب الاتفاق على الزوجية فافهم ان الاقسام الشرعية الكلية
الشاملة للزوجية بقائها بغيرها من جهة عدم كونه في ذلك جليفاً فان الشرف
في غاية الوضوح قلت ان تجزئة من حيث الدلالة ليست الحكم من حيث صدور
او وجهه ولا اشكال في ثبوت الاول بل الدليل القاطع فان الدليل الان على اعتبار تجزئة
الواحد على ما شرع اصله على كونه في موضع معين ان الشبهة الاصل ليس الا بوثوقنا
الدليل فالاصل كجاري في الشك في المرد كالاصل كجاري في الشك في الصدور مع
ان لم يجرم اعداء اصله وثبت ولو جاز ان تكون تجزئة من حيث الصدور التي هل اصله
مستلماً لما عرفت من الدلالة حقيقة انها الشك في مادة العلم بجعل حاصل منزلة
العالم بترتيب اقسام العلم على كونه في موضع لا مانع من صدوره من الشارع على
بل لئلا في صدوره منه وهو من اطلاق الشريعة فان مرجع المذهب في اثباتها و
نفيها فلا يمكن ان يكون ما يترتب على الأصل حكماً كلياً او اثباتاً في حصة الظاهر
حكم شرعي بل قد عرفت ان الأصل لا يفاد في امره الا اذا كان مع ان كون الأصل
مستلماً فافهم حيث ان لاثبات عبارة عن الكشف الأصل وطلب كجاهل وهذا
وهذا اما ما شرع اليك حقيقة من ان الاختصاص حجة في الدفع لا في الاثبات كما
ان الاثبات ليس بما يترتب من ان الشبهة في الواقع الشرعية ويستبعد هذا ما ان لم يقل
احد تجزئة الأصل المذهب ولا يعقل ان يكون اصل من الاصول شيئاً هو غير فرق بين
كونه شرعياً او عقلياً وانفع مما يراه ما اشتهر من تقسيم الأصل الى قسمين عملية
فكانت من غير ان هذا الاصول عملية حيث انها اعترفت من باب الكشف اي الظن
المتوقفاً العقل ولهذا المانع من كونها مثبته اي ترتب عنها الاثار الشرعية بعدها
فالاصل للعقل اي انما هو لا يستلزم الواقع لثبات البرائة مثلاً فانه وظن كجاهل
وقد عرفت فساد وانه لا معنى للاصل الا في طرفة كجاهل وان الاستصحاب في نفس
الأحكام وموضوعاتها ومسايرها اصل واحد وانما الاختلاف في سبب المزاورة
فكونها عملية لا ينافي كونها عملية فهو بعينه الأصل العلي كجاري في الحكم الان ؟
الحري مما يفيد العلم فالشك في العلي صار جلاء ظاهراً فالأصل مثل كجاهل مشبهة

اعلم

العلم بكونه ان اعتبارها من باب الكشف المتروك فافهم ان العلم بكونه لا لاصلاً باعتبار
خصيصية المذهب وهذا الكشف ككشف في الأصل لا في الواقع له اضافة المانع من حيث ان
الدلالة المتبادرة في الأصل معطى بطبيعة علم ما يشاء وليس الظن معطى الشك ولا معنى للاستدلال
الى لاند الاصل في مقام التحقيق فانه محال لاجتماع مع انه لو تم فاما يتبع فبغيره
التصريح من اي سبب هو هو خلافاً لاجماع والتعبد بالظن المتروك فافهم ان العلم بكونه لا معنى
لذلك ان يترتب ان عليه استعمال للفظ في المعنى كجسدي حيث يحصل منها الظن بالمراد
لاصله من جهة مع ان من افترض ان العلم هو الوضع وان لم يكن هناك شئ في الواقع
فقد علم من الغيبة فلو قطع الظن من ما يدعيه من غلبة الاحتمال لعدم كونه للفظ الاصل في
تحقيقه ولهذا قد تقدم اصل تحقيقه على الجواز المشهور **وكان ان الغيبة من**
هذه الاقسام مرتقياً وانما هو من اسباب الظهور فبغير ذلك الامر ما هو من اي
سبب كان لا الاعتقاد على نفس السبب ولا وجه حقيقة هذا من بين الاسباب و
ظهر مما مر فافهم ان ذلك الأصل قولنا نظرية تجمع عليها من العلم
العلم السابق في باب الاستدلال مع انها اصول عديدة لا يستلزم النظر باعتبار ترتيبها
معظم اما كونها مجعاً عليها ما يخصه من دلائل جرحها والمنازل في الواقع فان كونها ؟
فان العلم في الامور في الانفاظ ولا يعقل اختصاص المذهب بالثبوت
فكيف يكون رفاقاً عليه وباب الافادة ليس مما يصح ليق دارة الضابط واما كونها
عديداً فلا معنى لما عرفت من انخذ بعد المانع من الآخر معطى الضمان ليس
لعدم دقة جريان الأصل بل انما المانع يحكم بعدمه لا يعني بالاحتمال وجوده
العدم لا يجوز في الواقع يعني ان الذي قام الدليل على ان معطى الأصل يحكم بكونه
انما انشأه يحكم بعدمه لا هو المانع الا انشأه ان لم يبق احد جلاء الأصل عليه
مع اننا ايضا مستوف بالعدم الانشأه وسيرنا وهذا انشأه ان لم يبق احد جلاء الأصل عليه
شئ مما بقا الاصل فما مشاع من ان الأصل في كل شئ كونه من الاختلاف وكون
الوجود مستوف بالعدم الانشأه من كون القاعدة مقبولة للعلم على مذهب آخر
فالشرط هو ان يبرهن بالعدم الانشأه لا يجوز فيه الأصل والمانع وان لم يعلم بجائز
اسبقه يحكم بعدمه فانه معطى الأصل كجاري فيه خاصة ومنها ما تقدم اليك

سواء من احتمال المعاني في المعاني لا يثبت بها العقل الفعّال مع عدم العلم بالمكانة الحاصلة
فان احتمال معارضة الموجود لا يوجب الاكراه الاصل فان المعارضة ليس معارضة ما فيها من
مشتك في ثبوتها الاصل بالضرورة ومنها ما تقدم اليه من بناء العقل على ما في الترتيب
كما ادعاء ان ادعاء كون ما تقدم اليه من الترتيب لا يوجب الاكراه الاصل بالضرورة ومنها ما تقدم اليه من بناء العقل على ما في الترتيب
عندما في عدمه من كون ما تقدم اليه من الترتيب لا يوجب الاكراه الاصل بالضرورة ومنها ما تقدم اليه من بناء العقل على ما في الترتيب
البناء السابق من حيث هو في نفسه الشك في المعنى والشرط لا يوجب الاكراه الاصل بالضرورة ومنها ما تقدم اليه من بناء العقل على ما في الترتيب
كما ان مع الشك في المعاني حكم بعدمه ان لم يعلم بالمكانة السابقة الاثر في بناء ما عاين
تربطاً فالمرحومة عند الشك في الموت والكان السابق من جهة عدم العلم بتاريخ الولادة
وكان الاكراه عند العقل في عدم الاعطاء باحتمال انقضائه اليوم والسنة والشرح في ذلك
في الاكراه من وراثته الاربعين من الاصل في احداهما لا سبل الى العقل به فهو يتامل
احتمال عدم الاعطاء باحتمال انقضائه من وراثته الاربعين من الاصل في احداهما لا سبل الى العقل به فهو يتامل
التمهل وان كان من جهة الجهل بقدره ورتباً لا يصلح هذا الدليل لعدم بناء العقل انما
يسمى في موضع يحصل له العقل بالبناء الاصل العقلي فانهم في امورهم عاملون بها الاثر
الهم لا يكاد يتبين من عدمه في حال لا يوجب بناء ما سائر فقلنا عن المبالغة الاكراه
الاكراه لا يوجب الاكراه ولا يوجب الاكراه ولا يوجب الاكراه ولا يوجب الاكراه ولا يوجب الاكراه
او فربما على الاطفال لا يقدرون في هذه المسألة اذا كان من اهل البيت لانه قد يرون
سكراً في حكم الشرع يبنون على عيبه ولو سلكوا في رغبة المدي للظاهرة فلا يثبتون
على عدمها وبما يثبت في الذي يثبتون في الاصل في حكم الشرع من جهة جهلهم
على الاستصحاب ثم **الانصاف انهم لا يشكوا في بقاء حكم الشرع** فليس عندكم كما ذكرنا
في هذه شدة البناء على عدم العقل هذا من جهة عدم وجدان الدليل لهذا الشخص
فانها اشارة على عدم العلم من بناء الشك على التبعين فظن عدم الورود فيستلزم العقل
بعدم الوجوه الكلام في اعتبار هذه الظن بوجه من جهة حكم العقل بفتح الخبر بما لا
يعلم في باب اصل الرأفة ثم نقل ما في النسخة وفيه ما عرفت سابقاً من انه بناء على ما
هو على العقل الاصل وان حصل الظن بطلانه وهو على العقل بالظن التام في
عن العقلي لا ينافي ما شرع الى العقل فان الظن لا يثبت في جهة نفيه ولا يوجب كون

بغير العقل لا يثبت فيها عند العقل فان العاقل انما يثبت ما هو الواقع فيقعده على كون
المعلم الاكراه في العقلي ولهذا لا يجوز ان يكون ايها الشرعيات وتخرج عن الاصل
حيث كانت العقلي على خلافها فقد جردت ولو كانت حجة عند العقل لوجب كون
ايها انذارا لغيره من انكاره للوجدان ولا يلزم ايها دعوى فضلها عن غيره ولو ثبت
ثبوت ما يدعى فلا منافاة من كون حجة الظن باصل عقله في المعاني من ان الدليل الا ان
على اعتبار العقل اصل لا حجة حرج ان ان الظن انما يحصل بحسب ما ذكرنا يكون عند
العقل اصل يثبت به حجة الظن فيكون لا يجوز ان يكون عند عقله اصل يثبت به حجة الظن
امراً فان كان العقل لا يثبت ان يكون عند العقل اصل يثبت به حجة الظن فيكون لا يجوز ان يكون عند عقله اصل يثبت به حجة الظن
في موضع آخر فهو يتامل في الاكراه ما كان حجة الظن عقله بل قد يسمع الاصل من ان كان
العقل المتبع من الواقع فقد عرفت انه مكابر للعقل كما انه يثبت الاصل من والا
عيان وما ذكر من الاصل لا يثبت فانه عتبا فان حجة الاصل لا يثبت في حق الاحتياط
وعدم التيقن مع الشك في الحياة مما لا يوجب له وما عرفت به من استحباب عدم التيقن
هذه المسألة وقا بطلان استدلال حجة ان هذا ليس من جهة الظن بالبقاء واما
ما وجد قوله الاصل في غير ان العقل انما يثبت في بقاء العقل ويحتمل ان يثبت خلافه
ما سائر من العقل والعلم بل يستلزم عدم اوجه فاذ بنا على عدم كراه ما
لم يتامل احد في جهة على ما سائر من ان الدليل المتزعم في ذلك بل العقلي اوليه
وما يثبت من ان عدم الدليل دليل لعدم يقيد العقل قد ثبت في ما ذكرنا ان الظن لا يكون
وطيفة الشارع البيان ليس من المظن فراجع ومع الاخص من ذلك كله فلا يحصل
لهذا الكلام فان اطلاق هذا الكلام على العقل لا يوجب ما لا يوجب على احد
كون من باب التيقن انهم يثبتون فانه قد اعترف بذلك الاشارة الى الاحتياط في ما ذكرنا
في الاطرار هذا الاصل الذي يطبق على كون اليقين الاصل عقله بنا **ان قلت**
ان هذا من جهة انما يثبت في بقاء العقل فانه قد عرفت في موضع بان الاحتياط انما كان حجة
عند العامة بل الخاصة من هذه الباب ليمتد بغيره من العقلية وان كان متبعا لما
الكل على العقل لا يثبت في الاصل الاصل في التيقن على الاحتياط والعقلان
من جهة ان العالم في ما ثبت بقاء هذا العقل انما هو بغيره فقلت اما اولاً **انما**

اعتراف بحجة الاستصحاب عند العقلاء وان كان من جهة مجرد ذلك المناط الذي هو
تخليق البقاء فيما ثبت بما علم ان الاستصحاب العقل عليه انما هو البقاء ما كان كما هو في
وجوده كلام آخر او على تقدير الاثر بعد وجود القضية الشرط يكون عدم المنية مخالفا لما
على ما حققته من ان الشرط انما هو طرف ذلك وما يحصل من الاستدلال ان الاستصحاب
من جهة تطبيق العقل على الفعل عليه حجة يحصل بحسب ما علم على هذا ان الوجه في الاحتياط
ومناطه عند انما هو انما هو انما هو في المنية ما قد انما قد عرفت وشرط وجهه في
تعمد ان كون العقل السليما لا يعنى له ولا وجه للتحويل على ما يحصل ما حصل من جهة
ان العقل مع ان مقتضاها لا مخالفة باطن الشخص الذي قد عرفت انه لا يتم
به احد وان كون الاحتياط لا كاشفا عن الفرض لم يتوهم منه فاما ما حصل ان
العقل لا يعطي من العقل او هو على ما علم في المنية او مطلق المنية في بقاء
ما وجد من الاحكام بهذا الشكل كإبرة للوحدان والكل ما وجد بالعيان كان قد
ان من باب الاحتياط على العقلية واضع انما كيف وكان كذا لوجوب الاحتياط على
على العقل مع وعلى العقلية كذا مع ان شيئا من الاربع لا يلزم بالوجوب بل في العقل
وان ذلك الانقسام في الامور واقابل بالمركون على احد الاربع في بقائه
هذه للذين الذين من جهة عليه ما لا يلزم باحد من السليمة لا يستفاد من
انما اجاب عن هذا الدليل بمنع من ان استدلال بعلى حجة يستفاد من
كما هو به بعض المبنيين ولما كان تجويز مشترك المورد وجب علينا وفيه او لا
بما ان هذه حجة انما هي لا تثبت بحسبها الاحلاق والعلوم على الاحتياط
لا ما هو مورد وكان المناط هو الاحتياط بالبقاء السابقة له بان لنا في
عده الشرط للحكم بعد مجال مع انك قد عرفت احتياطهم على عدم جواز احتياطهم
جواز التمسك بالاحلاق وهو بنفسه وهذا الاتفاق على الفرق بين التمسك او جيزة
والتمسك في الاكفاء في الاخير باجمل بالجملة لغير اعتبار تفصيل العلم بالفرق فانهم
ما لم يفتقدوا الاول وان كانت التمسك موضوعية وانما بدوا الاستدلال بحسب
على الحكم بالاتباع بالناسك ولا يحسب على العلم بعدم ان قابلية لومات فيبقى
اشد في كون ما علم حقا في العهد وريه ولا يجوز هذا في الحاجيات فلو جاز في

على

على كل من في البلاء وجب التفحص لا يجوز التمسك باصل الرأى عند التمسك بخلافه والوجه
اكرم الضرر فانه يكون في الحد وريته يحمل فضاء وليس هذه الدلائل التي في نفس الشيء
والاصل فان كل من يجب تفحصه في عدمه فلو لم يفتحصها ما وجد في العلم الذي
يعلم به حكم على نفس القاعدة الشرعية واما الوجود فلا بد من احرازه فم قد يكون
الا احتياط ما في النسبة الموضوعية التي يجب العلم بالاحتياط كمرور الوقت فانها تارة
الكل احد الانواع من مائة وهو الرجعية ملك انما هي في حيز
الوجه وجب الاحتياط له كسب الاعمال على ما يحصل احد الاربع لو كان ذلك في
الوضع من جهة التمسك في المنية فيا صالة عدم المنية يحكم بتحقيق الموضوع الذي هو
بالنسبة الى الموضوع الاول وهذا الاحتياط باحتياط احداهما من الحار من انما
عاقبتها بالتمسك بالتمسك من الموانع فالتمسك في الرجعية من جهة التمسك في المنية
كما ان كون التمسك في الرجعية او في المنية الى طبعه المراتبة في بعضها من الموانع فلو لم
لا يفتد باحتياط في المنية من هذا المنية من قبل ان انما الرضا والرضا لا يفتد
بمع التمسك في التمسك وليس له على حقيقة الامضاء والمنية وبما حققنا في
في عدم الاستعداد باحتياط المنية وان لم يعلم بالتمسك اسبقه فيتم مرات وما لا بد
بين الاحتياط في بعضه فلا يعقل من جهة عدم الاحتياط مع ان جواز لوطي الاستدلال
فيه وعلى وجه اختلاف حال الصلة والعقل في جوب العلم بالاحتياط في الاول
اجمل بالاحتياط والاستعداد في الثالث فلا يجب التفحص وهذا ما علمه
على اصنافه البراءة في التمسك بحسب ما كانت وجيزة او غير جيزة ان لم يتم دليل على
الاحتياط فان هذا التمسك لا يتم الا على ما يتبعها من القاعدة الشرعية فان ما
على وجوب الاحتياط ليس ببيان الحكم انما هو كاشف عن كون الحكم من جهة عدمه
عشا به يجوز على كمال العلم فان من الاحكام ما لا يفتد في بعضها وان كانت تارة
موضوعية وان كانت غير موضوعية فلا تفتد في بعضها وان كانت تارة
سدا او حيزا او غير ذلك فلا تفتد في بعضها الاحتياط وعلى هذا يقع وجوب الاحتياط
حيثما هو التفصيل في التمسك بالتمسك في المنية والتمسك في المنية وجب التمسك في
حكم كذا في التمسك بالتمسك في المنية والتمسك في المنية وجب التمسك في المنية

الزوم للامتناع عن اطلاق النار وهدمها مع اطلاق الشاقيص على الجرحى والعداء مع المنافقين الذين اقنعوا بالانذار بالامتناع عن التفتيش لطلبهم فطبق

[illegible]

حبس البعد الذي يقع ان يقال ان كان على الشيء من طوله مثلاً في القيمة تبتل
بأنه لا يثبت وهذا لا يثبت في البقي من الشيء بل ان كان على كل واحد بالواقع لعدم تعلقه
وتشبهه بالواقع على الشيء ان الشيء لا ينفك عن المصارع فيكون للواقع والمصارع له نصيب
والمصارع له النصيب عند الإطلاق وليس بمجاز في غيره على ما حفظناه في محله والحق الذي
ان نحن العلم بالشيء كقولنا لا شيء له في احتمال الرفع منزلة لعدم هذا
الافتقار عما صدر من كون وقالوا ان الشيء على الشيء فلا شك في ظهوره في البقي
فان عبارة عن الاختصاص والرفق اليه والاعتدال به عند دوران الاربعين وهي مادية
فقد يوصفون الاربعين على ذلك وطرح بقية عدم الاعتدال به واما ان يجرى في فرع فيها
حفظه فان قيل يحكم بها هو المذكر القياس الذي هو الصابط من قولنا فان الشك لا
يقع في البقي لا الحق له لان البقي باق حال وجود الشك وبعبارة يقدم على كل
الكلمة على ما بينا ولذا قولنا فان البقي لا يدفع بالشك فانه مخرج في وجوده او انما ترتب
الافراد الشك فيصير خلافه فيكون من ان يدفع به ويحل عليه ما لبعضه كقولنا لا
مركبات في القاعدة الشريفة ولا يكون ارادة السلب ان يثبتها ومنها قوله اذ هو صلياً
العبارة ان كان هذا بطريق على المصطلح بمعنى القول على كماله ان البقي لما عرفت من
وحدة متعلق البقي الشك فيلزم على قاعدة الشريفة ان البقي من حيث كون البقي بالشيء
عنه البقي بالارادة على ان الاشياء اليه وقوله في قوله ان انفسهم فان كان البقي
في المراتب مجاز على كل تقدير مما لا يرب فيه ونعم البقي هو الذي على هذا التفسير
ما هو افرس عليه وهو ايضا فاسد فان مرفق اليد عن نصيب الاشياء المترتبة ليس بيقض اليها
في انفسها لا بغيره ولا بمجاز واقعا لقضاهي حيث كونه الذي يرجع الى انفس البقي
البقي فلو لم يجرى انما يكون البقي منزلة هو خلفه مع ان فيه اشكال من وجوه اخرى
نظير ما اذا حصل في امر واحد من الاشياء معدوم لا يوجب الاختلاف في إطلاق
الشيء لان عدم الاعتدال بالاعمال المتغيرة ليس يقضيا لثبات الاعمال ولا عدمها لها على
نصيب العلم بغيره من ان المرفق يربط بالشيء اليها البقي بعد الاعتدال بها فكيف يكون
هذا نقضاً ثم ان هذا لا يثبت في قوله ان البقي من حيث كون البقي بالشيء والحق ان
لا يمتنعان حتى ينص على هذا الاخر بل لا بد من الاختلاف في احاديث فكيف ينص

على

على حقيقة واحد من هذا وقد كان ذلك من غير فكر في كل من اراد البقاء مع ان لنا ان
نقول ان البقي انما عبارة عن الشيء من حيث هو كذا بان يكون الشيء معزولاً عما
ان يكون عبارة عن الذات كانهما الشخص والعنونه انما هو الشيء عليه واحصاه في الواقع
كقوله من مرسومه كقولنا حاشي العلم او القائل انما على الاول فلا فرق بين مرسومه وبين
وترتيب شيء الا انما على البقي وعدم ذلك الموضع الى الاربعين بالاعتدال على طبقه
مع انه لا يثبت في العلم بمعنى البقي الذي قد عرفت انه مجاز في فرع الكلام على نصيب
نصيب الاعتدال ولا ينافي ذلك بتفسيره بالشيء المعتبر في الاشياء كون الحكم باطلاً في محله
الضرورة فان الشخص في حكم الاستقامت فيكون في الكلام واقعا على الشك فلا معنى للاختلاف في البقي على
عدم الاعتدال بها لا العلم بغيره فتصير انفسها بغيره ليس معنى عدم الاعتدال بها وكذا انفسها
والكلام وبما حصل ان البقي على هذا منزلة لثبات الشك اذا كان هو الاربعين على الاعتدال
الافراد نقضاً قال لا نقض البقي الصادر ومنه لا لا نقض عنده ان من قام في الوجود
ادخل في البقي لما انما لا اشعار بها بالتصويب فلا شك ان السارق على الاعتدال ارادة منها
هذا محمول الكلام فليكن في الاول افعالهم الان فلان البقي اما محمول على فعله فتعريف على
بالقبض الاصل ايضا بعد قوله فانك انت على بغير من وضوئك من وجوده بها
المعلق فانه باق من ارادة من ان الشيء لا يتعلق بغيره ومنها ادخل الكلام على عريفان
كون الشخص على متعلق البقي لا معنى له وكونه على بغيره عبارة اخرى من كونه على بغيره
ومنها ادخل كل من هو على الامور بعد ذكر البقي فانه يبين الشك كقولنا على الشيء
بمنزلة هرون من موسى عما السلام ففقد الكلام ان نسبة الشخص الى الوضو نسبة العالم الى
نسبة انما على مع ان ارادة البقي منه خلط واقعا محمول على المعنى المجازي بارادة المظهر على
احد الوجهين من كون الشيء عزوا او كونه موصفاً لهما على ذلك او بارادة ما ترتب عليه من الاشياء
اما سبب المجاز من المجازة واقعا يجعل عدم ترتيب الاشياء على الشيء ففقد ذلك الشيء على الاول
فالشيء لا يعباد من رغب البقي بان يكون المراد به ان الشك لا يرفع البقي بحكم الشرع وتبين
الحكم ان الشيء الشخص من ان يعامل مع نفسه على ما كانا هو حاصل الكلام انه وان كان جاز
هنا حقيقة كذا عالم منزلة في رغبه ان الرفع ليس نقضاً الا ترى انه لا يصح ان يقال ان
البقي نسبة بغيره بالظاهرة وتكونه بالكون والعدم باوهم وبتكملة فالبوت واقعا عبارة

على مقتضى من ظهر من ذلك فالجواب ان محذور رتبة التباسه بعد مصلو مع الظن
بها قبلها لا يدل على سبق كل واحد منهما احصا بالظن بان تكون التباسه حادثة
بعدها وبعد تحقق هذه الاحتمال لا يجوز تفصيلها بوجوبها بالظن بالتياسه
الذي هو ملاءم فانه كما يحتمل تغيرها الملاءم لغيره بوقوعها قوله في جواب
السؤال عن رتبة التباسه في انشاء المصلحة بقصص المصلحة في فائدة تفرقة التعليل صريح
في الحكم بالظن مع العلم سبق التباسه فان قوله انك لا تدركه على شيء وقع عليك
انما يصدق عليك بالاعتقاد انك اذا كانت تعلم بالسبق مرجحيا للظن ومن المعلوم ان وقوع
تمام المصلحة مع التباسه او طرأ بالظن من وقوع بعضها معها ولا معنى للمصلحة
وقوع التباسه مع التباسه في صحة المصلحة **وهنا قوله** ولكنك انما تريد ان تذهب
بالشك في وجهه ان الفحص ليس واجبا وانما شرط في عدم وجوب الاعادة والتقصا
كما هو صريح بعض الروايات والمراد بالشك في برائة الذممة لهذا العمل من جهة انك
في التباسه فان اشهدنا انك بطلان الفحص للعلم بالاحراز على مقتضى ما لم يكن
الذي يقصد بالفحص انما هو ذاتية كبر في فراغ الذممة والشك في حيث ان سبب
لذلك وعلى هذا القول يمكن ان يكون المراد في الفقرة السابقة ان التباسه
من اول الامر واما التباسه بالظن فلا يقع كما هو الظاهر من السؤال فم هو كما ان الظاهر في العمل
ولكن يمكن ان يكون المراد من التباسه في صورة الفحص كما هو الفرض في بعض
في الاجزاء بان يكون الكبرى مضبوطة ويكون نتيجة الاستدلال ساطة في تمامه
آخرة من كونه من غير نظر الى جانبها ذهب اليه بعض من انها تدل على ان الظاهر في
للاجزاء فان غرضنا ان الكفاية ببيان حركت الاصل لعدم وجوب الاعادة مع تلك
الروايات انما يريد ان كان الغرض ان حركت الاصل يكفي في عدم وجوب الاعادة والتقصا
فلا بد عليه ان عدم استغناء بقية ما لا يصلح ان يكون دليلا على عدم اتمام
مع العلم بان التباسه بعد العمل فانه الاعادة نفس للمقتضى باليقين والاضطرار
ان المراد تفصيلها بوجوب عدم الفحص في بعض الاجزاء ومن ضرورة الفحص في
الفحص مع الشك فيكم بالظن فانه سئل عن الفحص لا يدل على الخلف في المصلحة بعد
الفحص حيث قال في نظريته لمراسلنا وانظم من قوله نصبت فريت في ذلك ف

حاشية

حاشية فقرة الواقع وان الذي رآه هو الذي لم يره بعد ما ظن بوجوبه ويولد السؤال
وجوبكم فانما انما يملك حكم بعدم الاعادة مع انك سابق التباسه فانه هو كما ان التباسه
ولكن لا يلائم لتفصيل فلا بد من الاستدلال بطريق **فيما تقدم** **الظن**
الذكر في رتبة التباسه في الاستدلال في الفحص فالحق ان لا يجب عليه الاعادة بعد
بالفحص عنها ليرى بطلانها بالاعتقاد على قاعدة اليقين بعد الفحص فان السؤال عن وجه
حكم كلامه سنا فقصده بعد الفحص عن وجه الحكم وعدم انطباقه على هذا الحكم
لا يصلح لاجزائه انما ينطبق عليه حتى ان كان من غير العلم الاول كذا وهو كلام مستأنف
واما اصل ان هذه الفقرة ليس فيها ما ينافي في الفصل المذكور وقوله وانك انما تريد ان
تذهب بالشك في وجهه فان الاستدلال في ظاهره في وقوعه انما يذكر بطلانها
على الفحص من العلم ان كون الفحص لتحصيل العلم واستكمال الواقع وانما يمكن ان
عليه وانما يصدر عن شخص ولا يستلزم ان لا يتم ان يكون متيقنا بحكم الامام في كفاية
الاستدلال ما ثبتت في رتبة الامام على فطرته الحكم التلويحي وبيان العذر وشره في الاشياء
بالعلم مع التباسه الواقعية مع التمكن من الاطلاع عليها بالفحص فيكون ان لا يتحقق
بالفحص غرض من العلم فلهذا قد قدمنا ان الاجزاء تبرزت على الفحص فانقص
للقلب واثبات هذا الغرض كان ما نقضه ولهذا جعل الشك امرارة الفحص واجب
الشك في ان هذا الشرط امرارة ارادة المكلف لان العلم بالفرق على كذا قد يبرر وقوع
كلية الاعادة والتقصا انما هو ما يتعلق به الغرض المكلف لا يختلف في حال ما يرجع
الى انما وجد عليه بهذا الشك بكونه واقعا من نقل الفحص يعني ان الشك ما شئت
جملة التزم فان الشك في الفرع ودفع كلفة الاعادة والتقصا شئت من جهة راجعة
الى نقل الفحص لانه جملة شرعية فكل من الاستدلال وجعل المصلحة رتبة الارادة بل
جعل الحكم غير خطاب الى التصريح بدو الفحص فلهذا الشك باليقين المبرر طرأ في رتبة
هذا النوع مع ان الحكم بارادة الاستدلال في التباسه بالفحص في العلم بالظن هو وجوب
الحاشية في الفقرة ان الفحص يجب ان لا يترتب على تركه عقاب وان يستلزم
في البقاء بالمصلحة مع التباسه ولكن ارادة الشخص اذا اراد ان يترك كبره الثانية خارج
البر وهو بان يحكم بالفرقة فليقتضى فان شرطه عاد ذلك انك ان يكون المصلحة مع التباسه

وجوب الايمان بالركعة المشكوك فيها والكيفية فليس المراد اليقين بالركعة
من حيث اركانها بل مقتضى الزيادة معاملة انما هو تعليل لليقين بعدم
التقصير في الركعة لا لصلو الايجاب مردودين ان يكون انما ما للتقصير
فيكون لما في اضافته ركعة الى الركعات ويحق ان يكون شيئا ما لصحة
جديده والا فصار على جهة الاول وتخصيص العمل بهذه العنوان وهو كونه
اضافة ركعة الى الركعات في مقام بيان المحذور لا كونه العرضي
هذه جهة وهو عدم جواز الافتاء باحتمال الابطال وهو جوب تحصيل العلم
به وعدم جواز تفحص اليقين بالركعة انما يدل على هذا المعنى وما دخل
الشك في اليقين فهو عبارة عن صيرورته في مرضه شقي الحكم بانه ليس
واختلاف الخلاف مرتبة فليس قابلا لان يعارضه فهذا ابلغ في
الدلالة من عدم نفس اليقين بالشك ان عدم خلط احدها
بالاخر اوضح ولا خلاف معناه ان اليقين لا يترتب الى الشك والشك
لا يصعد الى اليقين وتفسير الشك عبارة عن تحصيل بالفراغ با
ايمان بالركعة المشكوك فيها في المقام فالمراد باليقين هنا اليقين
باللغة فالانتماء على اليقين والبناء عليه عبارة عن انشاء الشك
فقطوله ولا يعتد بالشك تأكيد له وفي حال من الاحالات نعيم
لحكم فلا مجال للتأمل في عموم اليقين والشك باحتمال ايراد
والبناء عليه عبارة عن انشاء الشك فقطوله ولا يعتد بالشك
تأكيد له وفي حال من الاحالات نعيم الحكم فلا مجال للتأمل في عموم
اليقين والشك باحتمال ايراد العبد يبع الله فاعبه بما حققه سابقا
فثبت ان هذه الرواية تدل على اعتبار الاحتياط منع استئناس
لها على المبالغة الثامنة بل لا يمكن ان يدل كلام على معنى
لونه يدل هذا على هذا المعنى وهذا لم يتصل في دلالتها
احد من العرب فامل الاستداف في دلالتها حيث نزع ان

حيث نزع ان الظاهر على الاحتياط انما يتم على هذا المعنى قال قد يعلمها
حكم من صاحب الرواية والسراج وتجاهت الحديث لال بها في انما لا كذا كذا المراد
بقوله قام باضافتها الى الركعات لقيام الركعة الرابعة من دون التسليم في الركعة الرابعة
الثالثة والرابعة حتى يكون حاصل الجواب هو البناء على الاقل فهو هذا الذي لا يذهب عنه
لقول العامة ومما يدل على هذا الفقرة المدونة بعد حديث قلت لعن مردود
في السراج هو ان اثنين قد اخرجت اثنين حال ترك ركعتين واما ركعتان وهو
قائم بغير الكتاب مبدد لاشي عليه من قوله ترك ركعتين لتمام الكتاب فان ظاهرا
بقية ركعتين الفائتة اربعة ركعتين متطاعتين اعني ركعة الاحتياط متعديت ان تكون
بما لقيام بعد التسليم في الركعة الرابعة الركعة مسجلة بها ههنا شبه الاحتياط في الابد
باليقين كما في اليقين الزايرة في الركعة الاثني عشرية كما خرج به استنباط الرقي في شغل
من قوله في احكام الاحتياط ان كنت قد نفضت او ان كنت قد نمت فذكر هو
اليقين بالركعة فيكون المراد وجوب الاحتياط ولو تحصيل اليقين بالركعة بالبناء على
الاكثر وفعل صلوة مسجلة بالبناء على ما يحتمل نقصه وقدره من اليقين
والاحتياط في غير احكام الاحتياط وهذا الظاهر اهل قوله في الموقفة الاحتياطية
بذلك فليس على اليقين فمناه الاحتياط بالبناء على اليقين وعدم نقصه اذ بها البناء
على ما هو المشق من العدد والتسليم مع جره لصلوة الاحتياط وهذا ذكره في
واحد من الاحتياط ربما يدل على ان العمل في الركعة مثل قوله **الا احتياط في الاحتياط**
لم ذكرت ذلك فقصت اذ انتم ما يكون عليكم شيء وقد تصدى جماعة بها السيد
المحقق لبيان ان هذا الظاهر هو الاحتياط باليقين والاحتياط دون ما بقوله اعارة
من البناء على الاقل ومبالغة الاسم في هذه الصورة بذكر عدم الاحتياط بالركعة
وبسم الله الذي في غيرها بالبناء على اليقين هو البناء على الاقل المطابق لله سبحانه وتعالى
هناك صواب من هذا الظاهر مثل يمين حملها على الفقرة في مورد الرواية محل
القاعدة المشددة بها لهذا الحكم الخالف للواقع على بيان الواقع لكون الفقرة في
احكام القاعدة في المودة لاني قد علمتها من الفقرة اخرى للظاهر وان كان يمكن في نفي
ان هذا المعنى مما لفظه هو صمد الرواية الا في من اجل عمل اليقين مع ان هذا

لربما فيها الا ان الباع على الاكثر اخيرة الامور وهو ارادة الباع على الاقل واما احتمال
كون المراد من عدم نقص البقيع بالتمسك عدم جواز الدنيا على وفيه المشكوك فيكون
الثبات كما هو متصوّل البقيع على ما يكون مفاد عدم جواز الاقتصار على الركعة الى وجه
بين الثانية والركعة وقوله لا يخلو لثبات في البقيع برأيه ان الركعة المشكوك فيها هي
على الركعة الاولى ووجه الثاني والثالث والاربع عدم وقوعها لا يقربها الى البقيع اعني البقيع
البقيع من الصلة بل ياتي بها سبعا على ما هو مذاهب خاصة فيكون انما يظن
الفصل است است او اسبع ما لا يخفى على المتأمل **القول في الثاني** **فانك**
قد عرفت ان ما علمه اصحابنا بما على الاقل من جزم وعلى الاكثر من اخره فيجب
الاثبات بالركعة المشكوك فيها المثل بين الفرقين بانه على الاقل بقوله على الا
سبب والفصل ثالثا فيقول بالتمسك بالاثبات بالركعة بانه على الاكثر فهو
جمع بين التمسك وسبيل في الزمان الذي قد يرد اما على تقدير البقيع فاما
في يها هي الركعة المنزلة واما على تقدير التمام والفضل بالتمسك ما عمن الزمان
وان قلت ان هذا جمع بين التقصير فاما الركعة لتقدير الانقضاء لا يصح للحرف
وعلى تقدير الاتصال بزموا ركعة على تقدير التمام فكيف يمكن كونه شيئا جازما
مستلزما بآخره ومنعلا عنه قلبه او لان هذا على تقدير ورود امره على الاما
فان كون ما يثبت هو المقصود في الرغبات مما لا يتكامل فيه وتبقى به فاد او ما
بما ان التمسك ليس بقصد يخرج كيف كان على ما هو على سبيل الاحتمال فيجب
على المتأمل الاثبات به بدلا على الاحتمال بمعنى ان يقصد به يخرج كيف كان على
انما هو على سبيل على تقدير كون العمل ما يثبت فان كان ذلك جزم والا فخره كما
لعدم ولهذا لا يجوز الاثبات بما يثبت في الصلة فلو الاثبات بركعة الاحتمال فيكون
هذا الا الاقتصار على عدم يخرج وعدم العلم بتحقيق التمسك بالتمسك وكذا حال البقيع
الاحتمال احتمال على الاقل سبيل يخرج ولهذا ليس من زيادة الركعة مع ان التحقيق عدم
تقصير زيادة هذا الركعة في الاثبات مساواة باير الاحتمال ايضا لا يخلو عنه كمال
والمقام لا يصح كلفه كمال في هذه المسئلة وانما المقصود ببيان ان صلة الا
حتمال ليس تقصير على تقدير وصل على تقدير آخره بل حقيقة بغيره كونه هذا

العمل

العمل هو الاخذ بالاحتمال وعدم منافاة ذلك مستحب فانه حيث كان امره بالركعة
كالتمسك واما انما يقع التقصير على الاكثر من مجموع بين جزم ولم يثبت بجملة بل على
عليه الاحتمال كما هو حال في كثير من المقامات ومع التمسك على ان لا يكون العمل البقيع
لم يكن تقصير بدعي الاحتمال على التمسك فاما الاحتمال في غير البقيع ازيد من ذلك
انما يثبت انما على اصل المسئلة كما يقرب من الاخبار لم يخص هذا التقوى الاحتمال بل
امرنا الاخذ بالاحتمال في التقصير على عدم الفصل بالتمسك والتكثير على وجه الاحتمال
وهذا الذي فصله في الاحتمال لبيان وان مصفى قاعدة الاحتمال انما هو عليه
الامامة لا على العمل الاخرين ولم يثبت احدان الفصل هو الاخذ بالبقيع على انما هو العمل
بالاحتمال في الاخذ بالبقيع الذي يظن عليه الفرقان فالجسمة اسبغ وعلقت
الاحتمال والعمل على البقيع وبما حفظنا بين ما في قوله المراد بالبقيع **فان البقيع**
المراد من قوله هو الركعة التي عرفت **فان البقيع** فاق على البقيع لا على البقيع با
المقصود هو الركعة المقام البقيع بالاستئصال عدم الاثبات بما يقع عن البقيع على الفصل
بالتمسك ولو عرفت ان البقيع بان البقيع عبارة عن الاحتمال على التمسك بغير دليل فورد
ان كنت قد شئت فكذا وان كنت تحسب كذا الا على ان الاحتمال انما هو على هذا نحو
واما ان المراد من البقيع فلا قدس المراد بالبقيع الماهور بالعلم عليه وعدم الفصل الا
البقيع بالاحتمال وعدم الاثبات لا يقين بالركعة فوجوب تبطل البقيع بالركعة
هو الحاصل من انما على البقيع على عدم الاثبات وعدم جزم انقصه الا بغيره فثبت
التمسك **فان قوله امره** **فان البقيع** الذي لا يجوز نقصه لم يقصد منه في موضع ما
البقيع بالركعة وانما امره هذا هو البقيع الذي يقصده التمسك قطع النظر عن
كيفية الاحتمال وعدم كونه مراد من الرتبة في مقامه اوضح فان البقيع لا يجوز ان يكون
عبارة عن تبطل شريطة حاصل على انما هو عبارة عن الاخذ بالبقيع البقيع كما هو حاصل وعدم
الاهم بغيره بخلاف من قوله هذا الاحتمال فان ارادة البقيع من العدد من البقيع
بما في ارادة البقيع بالركعة فكيف يكون جعل البقيع عبارة عن البقيع ثم جعله التمسك
ليثبت من ان المراد من البقيع هو البقيع بالركعة فثبت ان لا يجوز جعل البقيع بمعنى
البقيع كما عرفت واما ما بلغه الامام **بما يثبت عدم الاحتمال** **بما يثبت** فانه

وقد عايناهم العاينين الا انها لا توافقه ان البيان على الاكثر ليس من جهة رفع اليه نحو هذا
الاصل الذي لا يبدل عند حيزه حتى يتوجه منهم لا غرض على هذا الحكم وانما هو من جهة
الحال لا من جهة الشيء فزيد المداطرة والاحتياج لبعض المبالغة في بيان ان مقتضى
غيره من ذلك لا يمنع من انه من جهة وجه الاحتياج والبلغ شئونه وانما التسمية بالبناء
على اليقين هي من حيث ان لا يترتب من عدم الاصل ما يشك في البناء على اليقين وانما
الاستدلال بالبناء فانما هو بان البناء على اليقين لا يترتب من عدم الاصل ما يشك في
المقام لان الاحتياط اسم للبناء على اليقين وعدم مقتضيه بل هو البناء على ما هو
اليقين من المعتقد فان وصل اليك المثل في هذا اليقين فاعلم ان وجه الاحتياج
ان لا تجعل لك مل في مل في مل في البناء على الاقل وما منع صفاته لذلك
من سبب بل هو على اليقين وهو مخالف للاصل فاعلم ان وجه الاحتياج في بناء
خلاف الاصل على يقين في علم الظهور من جهة ضرورة ان اصل العلم اليقيني لا
يصلح في الظاهر ورفع اليقين من الاصول للغة انما مكنه بطلان القول في
في اليقين سببا من الشك في ارادة المعنى من اللفظ المتبادر لا من اللفظ
مع انك قد عرفت فساد الملازمة وانما الصواب في اللفظ المتبادر هو بناء على اليقين
فيما روي الرواية وحمل القاعدة المستند بها لهذا الحكم لمخالفة الواقع على بيان
فقدان مقتضى الحكم بطلان القول في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
بالسند والسرور عند ما سئل عن مقتضى الحكم في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
فان ما عليه الاحتياط للاصل فانه في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
فليس هنا شك في مخالفة اللفظ في بناء اليقين لان يكون كل واحد من الطرفين
المرتبين من جهة من مخالفة الظاهر صدر الرواية فان هذا انما يقتضي ان كانت
اليقينة من ضرورة وقرينة واحدة ولا مخالفة بين طرفي اليقين في انشاء الكلام
بمقتضى بعض مخالفة اليقين ودرود على الامام ومما حكاه عن بعض فقد عرفت
فان ما حكاه في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
فان ما حكاه في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
الان لا يرد منها على قول هذا القول في البناء على الاقل الثاني والثالث والرابع

الكيفية

الكيفية وما بعد الاستدلال مطابق للفقرة الاولى فاسم صفة جميع الصفات
الخاصة وما لا يتناول بغير مبالغة في هذا الكلام ومن اخبار العشرة باعتبار الاحتياط
باليقين الذي يبنى عليه موثقة عارضا في كونه قال اذا شككت فاقب على اليقين فقلت
هذا اصل قال نعم ولست الرأية على ان مع كل شئ يقين وان كل شئ لا يخذل بعض
يقين وهذا انما ينطبق على ما اخذناه والافان كما في السابق ليس معلوم في جميع
القامات ومع ذلك في بعض شئ هو انخذ باليقين السابق فان كل يقين في بناء اليقين
انما هو مقتضى عليه يجب التيقن وهذا الحكم بالضرورة مع ذلك في بناء اليقين في بناء اليقين
اليقين وان كانت كما في السابق هو سبب في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
التي هي في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
الاشارة اصلا في غير واحد من الاخبار مثل قوله مع ذلك السبب في بناء اليقين في بناء اليقين
شككت فاقب على الاكثر وقوله في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
غير انما هو على اليقين وانما ذكره بعض الاحتياط في بعض الرواية بمرارة البناء
على الاكثر في الاحتياط في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
لعدم التيقن في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
فيما سئل عن مقتضى الشك في عدم الركعات وهو غير قاطع في كون يرد عليه عدم اليقين
على ارادة اليقين السابق على الشك ولا ينطبق السابق على القول في بناء اليقين في بناء اليقين
اضعت لانه من الرواية الامية الصريحة في اليقين السابق الاحتياط في بناء اليقين في بناء اليقين
العمل بالاحتياط وفي بعض الرواية في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
ان هذا اصل على ما هو في الرواية لكل شك في شئ على تقدير منافات ما
ورد في القصة لهذا الأصل يجب العمل بالتمام وفي غير مقتضى مع ان هذه المنا
تسري في جميع اخبار الباب فان عدم جواز بعض اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
في عدم الركعات في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
لا يقتضي لهذا الكلام بها انما هو في مقتضى الاحتياط في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
على الاحتياط في اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين في بناء اليقين
له وانه قول امير المؤمنين من كان على يقين في شئ فليض على يقين في شئ

لا يقهر اليقين وفي رواية اخرى من كان على يقين فاصابه شك فلم يضره شيء
فان اليقين لا يدفع بالشك وقد عرفت جوهرا في هذا الشك اليقين وما يفيده
ترجيح اليقين على الشك بمعنى المضي على اليقين في البناء عليه ومنها كما ثبت على ابن محمد
الفاصان قال كتب اليه وانا بالدين عن اليوم الذي شك في رمضان هل يصام
لا فكنت اليقين لا يدخل الشك في الدين فافطر للدين وقد ثبتا معنى الدخول فلا فرق
بين ان يقال ان اليقين لا يقهر بالشك او لا يدفع به وبين ان يقال ان الشك لا يقهر
في اليقين وبين ان يقال ان الشك لا يقهره وبين ان يقال ان شكك فاقين على
على اليقين في الدلالة على ان الشك لا يقهره من اليقين ويجب ان يكون اليقين
اليقين وعدم الاعتناء بالشك وهذه هي القاعدة الشريفة المزعومة في ان
النقض بالاشتباه كما عرفت فان الشك في دخول شهر رمضان شك في الارتفاع
الى شعبان كما ان الشك في شوال الشك في وجود الارتفاع بالشك في رمضان
فان المراد بالارتفاع في المقام ليس هو الارتفاع في لنا بل يطلق المناقاة وهذا
لم يتأكد وسكت في الركوع الى الصلوة لعدم مع ان الغرض ليس تمام ارتفاعه
بالوجود كون الشك في الوجود من قبل الشك في الارتفاع من اليد بهات فان
هذا المقدار من المناقاة يكفي في حرمان الضابط فكل جزء من اجزاء الزمان
يرتفع بالآخر كما بينهما من الغاوة لا ينافي ذلك كونه امرا اعتباريا ولهذا لم
يتأكد وسكت في اشتباه العموم والليل في السنة والشهر وان لم يكن من اهل الجهة
بل من اهل الاماكن والمناقاة في حرمان الاشتباه في الزمان من حيث
اننا لم نعلم حقيقة منه معلوم الزوال والشكوك تنفع لا بمعنى الاشتباه كالمناقاة
في ان كون الزمان بالشكوك فيه من انشأ السابق مما لا يشبه بالاصل فلا يترتب
عليه آثاره فيكون انشأها **في هذا المقام**
قال ان نفي كل كل من العموم والافطار على رتبة هلال رمضان وشوال لا يقيم
الامانة عدم جعل اليقين السابق متخولا بالشك في رتبة به والاضافة
ان هذه الرواية غير علم في هذا الباب من اجابة الاشتباه في انك قد عرفت
عدم الفرق بينهما وبين غيرهما مع ما صدر منه في الشك انك صرح الطعن في المناقاة

هذه الرواية لما عرفت من جواز اشتباه الزمان فان قال بعد ما اطال الكلام
في الاشكال في اشتباه الزمان ما لا يدخل الشك في هذا المقام به اشتباه الزمان
على الزمان لو كان حيا باقية عدم تحقق حكم العموم والافطار به انك قد عرفت
مشهور رمضان او شوال في علم المراد بقوله في الحكم بغير النقض في ادلة الاشتباه في اليقين
لا يدخل الشك في ذلك في الزمان جواز الافطار او وجوب الرماية لا يخرج على اشتباه
الحكم فيهم على حرمان اشتباه الاشتباه الا ان الشك في حكم رمضان مع كون في المناقاة
الشك بالارتفاع يكون صام كل يوم واصحاب **استقلا** في حصول هذا الكلام في
منع الاشتباه في المقام حيث انه لا يدخل في اشتباه معنى من الرتبة وحكم
علم معنى الدواية مع حصوله فيكون اضره في الباب بغيره في العلم فساد ما ذكر
عليه من الروايات الواردة على الاصل المزبور من رواية عبد الله بن مسعود في
بغير رواية النوفلي وهو يعلم ان رتبة بغيره في كل شهر في كل سنة في كل
الاوقات في شأنا وهو ظاهر له تعلم انه كبره فان العلم بالظاهرة انما هو كونه
في نفسك واما العلم بغيره في رتبة قبل ما يصير الذي في نفسه من رمضان كلامه بل
فلا معنى للرواية الا ان العلم يكون الشك في نفسه فلا يكون في عدم الاعتناء بها
طرح النجاسة في نفسه من الغم ومثلها **قوله في من عارض كل شيء ظاهر من تعلم**
في هذا المقام اسرور في الطهارة ليس الا عدمها والاصل في كل شيء هو العلم
فيكون ان لا يلقى الفرق بين اشتباه الطهارة وقاعدتها فانه لا يلقى من الادلة الا
عدم الاعتناء به في الارتفاع حتى في الشك في رتبة فانه قد ثبت في النقض ان الشك
في النجاسة مع علمه شك في الارتفاع وقال سبحانه بعد ذكر الرواية بنا على نفي
لبيان اسرور طهارة كل شيء انما يعلم حديث فدايته لا يثبتها لظواهره او يثبتها
هذه البحوث انما تعلم عدمها فالغاية وهي العلم بالظاهرة على الاول ما ثبت له
مراده لا يثبتها فكل شيء حكم ظاهر في علمها رتبة الحصول العلم بالظاهرة
فغايتها الحكم بغيره كونه لا مستور **في هذا المقام** في العلم بغيره او الغاية في
العلم بالظاهرة مراد الحكم بغيره في علمها رتبة المكنة اذا جعلت الغاية
نقض الحكم بطهارة لا نقضها اصل في ذلك ان الغاية الغاية سواء كانت لها

عن الواقع وكانت الغاية قيدا للمحل كما في قولنا الشرب طاهر ان كان في سبيل
ام كانت طاهرا من غير اعتبار بالعلم بعد المحل كما في قولنا فيه قد قصد المنكر
بثبوت المحل للموضوع طاهر او واقعا من غير ملاحظة كونه مسبوقا بثبوته له وقد
يقصد المنكر به جوا لا مستلزما لاصل الثبوت بحيث يكون اصل الثبوت مفروضا
والاول علم من الثاني من حيث المورد **المورد الثاني في معنى فاعلم انفس**
عن ان الانصحاب يعنى التحول على كماله السابقة لاصل له وان القاعدة
ليس الا الانصحاب فلان شكل ذلك اعتبار بمحل في محله على الاصول على سبيل
واحد كون العلم باطلا في غاية الحكم بما يثبت في الغاية لا يمكن الا ان يكون الحكم
سواء كان حكما بالبقا ام لا مع ان كون الغاية قيدا للمحل لا معنى له وانما هي
قيد للمثبت لا محال فيقع ان الحكم على الشئ باطلا من انما هو ان العلم بالعلم
منه درجة البيان المتأخر والموضوع واما هذا من نفسه المحل فانهم هذا
بجمل الكلام في تحقيق اصل المسئلة وما نقل فيها من الاقوال **ولم يبق الخلاف في**
المراد من التي عليها الاول ان الانصحاب لا يعقل ان يتعلق بالكل من
حيث هو من قطع النظر عن خصوصية السابقة فلم يجرى في الفرد الثابت
سابقا لم يقع جريانه في الكلي ضرورة ان يحصل الاصل عدم الاعضاء باحتمال
الانع بالنسبة الى تحقيق المعلوم فلو كان التصحيح وجودا جريانا للانصحاب
عبارة عن حكم باستلزام وجود المعلوم كمنفعة فلا بد من استبعاد ذلك الوجود في
الانصحاب وهذا هو اثره في عدم جريان الانصحاب بحيث دائر تحقيق التبعة
بين ان يكون سندا الى تلك المعنى وبين ان سندا الى الاجابة فلم قال
المالك اجرت الدار سنة وقال المصنف فيها انك واستمر فيهم اياها وشكلنا
بعد انقضاء السنة في بقا التحقيق المنفعة لاشارة الى اجابة وزواله
لاشارة الى الاجابة ثم قول المالك حكم بعدم تحقيق الاخر المنفعة اراد
من سنة فان الزمان معتبر في موضوع الاجابة وقابح عن تلك المعنى ولهذا
لا يعقل تحديد تلك المعنى بالزمان كما ان سبيل غير ذلك الاجابة ومن هذا
هذا القول وذلك سبب تحقيق المنفعة بين زمانين فانه يقتصر فيه على الاول اذا كان

مستحقا

مستحقا فان جعل في البقاء اثباتا من جعل بالموضوع من حيث الثبوت والملاحظة فيه
وقد انشأ له بعد جريان انصحاب تحقيق المنفعة وهو كونه اصلا عدم الا
مستحقا بالنسبة الى الاكثر ان كان الزمان مستحقا فان الاجابة والمكان عقد او
جعل الاعتراف بالنسبة الى الزمان كان اليمين بالنسبة الى اجزاء المسح المستحق يقتصر
على التحقيق في محله الاصل ان يكون وهو بقا المثل على تلك ما ذكره وما يخرج على عدم
معرفة الموضوع عدم جريان الانصحاب اذا اراد المراد من الحدود وبقا في الشئ
وامتداد الزمان بين الحدود ومنه ان الشئ في بقا الحكم انما كان من دوران
الموضوع هذا الفصل واما ان يحضر ذلك في ثبوت عليه حصة الوطى من سندات
العلم الذي يربط بالبقا وبين تحديق الذي لا يقع الا بالعلم الذي هو عبارة
عن الفصل من جهة اختلاف الفترة في قوله حتى بطون بالتعريف والتميز فان
انما هو كالتصريح وهو الواسطة في العرض ودرجات الاربع الاخرى جعل بالموضوع
فلا محال الانصحاب كونه بل انما الموضع هو الاصل ان وهو جزاء الوطى المستحق
المرجعية الثابتة وقد يقع عما يقتضيه لا يجري فيه الانصحاب وكذا الحال فيما
لو اراد المراد الموضوع لا انفصال بين ان يكون المبرمج يكون الحكم والتميز وجودا
وعدا فيزول لا انفصال بين حال المبرمج من قبله من مرة اشياء الحكم بزواله ونحوه
وهو ان يكون الماء ويكون البعير واسطة في الثبوت فلا يزوال الحكم
بزواله بقية على **مزيل** لا معنى **لانصحاب القياس** بالبيان **الشأن في**
الواقع فانه من اشياء حال الموضوع ودرجته من ما هو مبرمج فقط عاين
ما هو باق جزاءا وانما الحكم بقا الانفعال من حيث ان الموضوع مستحق فان
من المحقق في محله ان القياس على الماديات شرط والذرة عما هو البعير كما شفع
عن زوال الاعيان فليس البعير واسطة في عرض القياس فطعا وانما هو مزيل
للاعيان وليس الموضوع معروض التصديق كما هو في هذا القول واما المرجعية بين
التصديقين فليس بمراد احداهما جريانه الاخرى من انصحاب الزمان وبقا العلم الثابت
الذي دائره الزمان جريانه في المسكون سابقا لبقا بين ان يكون العلم الثابت
وطعا اشلا لم يجرى الانصحاب عليه فيخرج استصحاب الانفعال في العلم بزوال

احدا الطرفين فان التباينة الثانية لحد الانا بين مستحيين العلم بالعدم احدها
بعد غير التكيف هذا العلم المستحيين مع جهل بالموضع وانما اذا كان الشك في الواقع
من جهة عدم المعرفة بحال المستحيين ودراسة بين ما هو ماق ووجه ما هو مفع كما
اذا خرج من الشخص ما يتوهم بين كونه في لاد بين كونه مبنيا مع العلم بان كان مظهر لوعده
كونه كذا فانما لا يوجب العلم تحقيق امر الاخرين من كنهات الاصغر والاكثر مستحيين العلم
بالمثل يجب ان يكون بين الوضوء والفعل يحصل العلم بالواقع اليك العلم مستحيين هذا
ليس مستحيين الكل كما يتوهم بل انما مستحيين الشخص الموجود في الارض من معرفته
لعدم العلم بان لا يخرج من هذا العلم انما على النقص وعدم العلم بالكلية ومنع من
انما مستحيين واما ترتيب اشراك مع لا لان المستحيين هو كمال ما عرفت من
ان البقاء انما هو استمرار الوجود ولا معنى لغيره انما هو استمرار الطبيعة ولا يستمر مستحيين
الوجود ترتيب انما هو مستحيين بالنسبة الى المثل يتوهم الاخرى وان تشارك بالمشبه
ان الطلاق الصفة بما هو من العرف ما يتوهم من ان الشك فيها امر مستحيين مستحيين
الرائيل الباقى شاك مستحيين لا في البقاء فان كنهات مستحيين بالفرق ان الشك
في ثابته الامر المستحيين في ثابته الامر السابق والرائيل انما وانما الشك في كنهات
وهو غير خارج وجران الاحول بعد ما كان الشك في الارتفاع ومنه يظهر فساد توهم
ان اصل لعدم حدوث ما لو كان حادثا كان باقيا حاصلا على مستحيين شاك وان
هذا التعيين لحدوث ما لا اصل وهو معارض بطلان عدم كنهات مستحيين احد كنهات
لبي مستحيين حدوث احدها خاصة وكما حصل ان مستحيين **نكاح المستحيين**
وانما يستحيل الطرد المرد العلم بالعدم مستحيين كنهات الشك في وجوده في له في
وجوه موارد الشك المستحيين فان الاستفصال باحد الوجهين من الظاهر مجمعة
مستحيين المستحيين العلم بالواقع وكذا التباينة الثانية للعلم مستحيين الى العلم بالواقع
عن الانا بين وكذا مستحيين المرد بين كنهات مستحيين المستحيين المستحيين المستحيين
بالصلة حيث علم باحد الامر بين كنهات مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
او خزنه مستحيين المستحيين المستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
على مستحيين مستحيين المستحيين المستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين

مستحيين

مستحيين المستحيين في الاستعداد كنهات المستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
وان كان مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
الكبراد اصغر كما في ذلك الامر الثاني بين كونه كنهات البقاء مستحيين مستحيين
وانما انما مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
لان الشك في البقاء انما انما مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
المرد بين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
الخصائص والافان والاضاف والاشياء مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
ولعل المستحيين المستحيين المستحيين المستحيين المستحيين المستحيين المستحيين مستحيين
عدم حصول العلم عند دوران المستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
وقد وقع من المستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
فمن علم ان المستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
لله مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
هو مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
بانه مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
وانما مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
النبوة لا مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
حقيقة النبوة مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
المطلقة مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
او مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
احدا الامر بين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
الكل مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
اذا كان الشك في البقاء مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين
الكل مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين مستحيين

الوكلاء

والسبحان الله هو عدم التذكير الجماع للصورة وكذا عدم التذكير بالذات والذات هو العلم
فما نرى من مبدء ومن العلوم ان عدم التذكير في حال تعلق الروح الذي هو عين البنية
ليس له علم بما يشق من غير محض تلك التذكير في حال الطهارة مسببت
في التذكير فاما عدم السبب في حال التذكير في حال الطهارة فاما التذكير في حال
في حركات الاصل لا في عدمه على قدر كبره في التذكير في حال الطهارة فاما التذكير في حال
عنه في المقام ويحتمل ان الموضوع هو العلم في حال التذكير في حال الطهارة فاما التذكير في حال
انه حال الحيوة لم يكن له حكم ما في عدم التذكير وانما ثبت له الحكم من حيث هو
الروح في الموت فاما في الموت وكذا في التذكير في حال الطهارة فاما التذكير في حال
له حال الحيوة لا حكم له فلا يشق سببها في عدم التذكير في حال الطهارة فاما التذكير في حال
والتياسة في ان عدمها واقعا في الميت لا في التذكير في حال الطهارة فاما التذكير في حال
في حال الميت في الميت في العلم انما هو عدم التذكير في حال الحيوة واقعا
لموت فكذلك لا عين تذكير في العلم بالفرض واستصحاب عدم التذكير في حال الحيوة لا
ثبت به كون الموت لا عين تذكير في هذا الجواب في حقيقة لا يحصل له ثم قال كون
الانفصال ان رعلق حكم التماسه على مامات حقل الانفصال في الموت فاما التذكير في حال
هذا المعنى كما يراه بعض المتكلمين في الميتات هذا الوضع يخرج عدم التذكير في حال الحيوة لا
عدم التذكير في حال الحيوة المستصحب بان كان خروج الروح لا يثبت كون خروج حقل
الانفصال في حال عدمه حديث سبب التماسه في الموت فاما التذكير في حال
عن العاقل وان لم يثبت به التذكير ان التماسه في الموت فاما التذكير في حال
للموت والتماسه من البديهيات ولا معنى لجعله مذهبها البعض ضرورة توقف
التماسه على الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
حقل الانفصال في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
يقال ان الموت وان كان مقارنا للتذكير في حال الطهارة فاما التذكير في حال
الى الان لم يثبت له الميت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
مذك ينجو من غير من غير ان التماسه في الموت فاما التذكير في حال
عن الانفصال في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال

لا انفصال

لا الانفصال في حال التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
مختص فاما التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
بالتماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
او لم يثبت له الميت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
ما شاع احد الطرفين ولو لم يكن الاصل في حال التماسه في الموت فاما التذكير في حال
في التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
الاية او قلنا ان الميت هو ما نرى من مبدء ومن العلوم ان عدم التذكير في حال الطهارة فاما التذكير في حال
عن ان التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
مختص فاما التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
مختص فاما التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
على واطهارة بترتيب على المركز من التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
فرد من الانفصال في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
تعلق بالميت ولا يثبت في حال عدم التذكير في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
يكون سببه الملك يثبت كونه بذلك فاما التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
ان ما نرى من مبدء ومن العلوم ان عدم التذكير في حال الطهارة فاما التذكير في حال
عدم كونه في حال التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
قوة ما لا ينفصل عنه على ان لا يكون له ملك الا ان يكون المراد بالملك ان ينفصل
الروح من الجسد والتماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
هذا المعنى التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
وهي من الاساطير وبما حقلها يثبت ما في قوة كلامه من ان التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
لا انفصال فاما التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
كالليل والليل والشهر والشهر من ظهورها في التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
المعنى كون سببها في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
نقل الحقل من التماسه في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال
سببها في الموت فاما التماسه في عدم التذكير وان كان مجامعا للصورة فاما التذكير في حال

اذا كان مما يسلط به العقل كونه الظلم وقبح التكليف بما لا يطاق ونحوهما
بالفعلات والحقائق العقلية فلا يجوز تبنيها لان الاستصحاب بها اما كان حكم
لعقل موضوعه معلوم تفصيلا للعقل كما ذكره فان ادراك العقل بقا الموضوع في
الآن الثاني حكم به على انطوائها حكم او لا وان ادراكها تفصيلا فليس هو ذلك
تكم ولو ثبت مثله بدليل كان حكما جديدا احاديا فوضع جديد واما الثاني فبقا
موضوعه فان كان الاشياء خارجة عن العلم في بقا الامر في الاسم الذي حكم العقل ببقا
اكتفينا لذلك خارج عما نحن فيه وسواء في الكلام فيه ان كان لعدم تبيين الموضوع
تفصيلا واحتمال دخيلة موجهة او لعدم جاد في موضوع الموضوع فهذا امر
منصور في المسئلة العقلية لان العقل لا يسلط بالحكم الا بعد ازالة الغيرة وعرفته
تفصيلا لان اقتضاها العقلية اما ضرورة رتبة لا يتجاوز العقل في حكمه الى امر من تصور
الموضوع مما له دخل في موضوعه من قبوه واما نظرية يثبت في امر من ذلك فلا يعقل
احتمال الموضوع في حكم العقل مع ذلك منع في مثل شرط بقا الموضوع ان ذلك
في الموضوع خصوصا لاجل دخيلة في ما منع عن اخره الاستصحاب الاستصحاب
ان حكمه على معرفة الموضوع من الضرورة ولكن دعوى اعتبار كل واحد
في ثبوت في الموضوع وهذا هو ما مضى الفناء بل لا معنى لاعتبار هذا الفاعلية
ليثبتها في العقلية المادية فان المراد ان القضايا الواقعة لا يعقل فيها سوى الموضوع
بقبوه والحمل في النسبة في مكانة الوجودان ضرورة ان الموضوع بالشرط وعدم
المادة من الموضوع احاطت بذلك المرحلة وان نزع ان القضية العقلية وان لم
يكن القضية العقلية لمرتبته كلف في موضوعه في هذا حيث ان العلم تابع للمعلوم
مع انه لو سار ذلك لم يمنع من جريان الاستصحاب حيث ان الموضوع انما هو حكم
بحق الحمل لا بمعنى الحمل لا بمعنى الموضوع بالضرورة والحمل قد عرفت انه
انما ثبت في الواقع لا لا يقدر بشي من العلل ومن المعلوم انه يكون ان يقع في
في الموضوع الشرط والمادة حيث ادركت العقل ببقا الحكم في حال من الاحوال
ومثل في وقت آخر في بقا آخر في بقا آخر في بقا آخر في بقا آخر في بقا آخر
سواء لم يكن في ذلك من جهة زوال ما يحتمل الشرط او لا في بقا آخر

بحسب

قائمة السبب اذ من جهة جعل الموضوع له كونه الاستصحاب ودعوى الموضوع لا بد
معرفة تفصيلا ما مضى الشرط فاذ لا مانع من حكمه على ما يحتمل في بعض ما مضى
فاذا استدل بحال الفاعل الاشياء لاجل عدم معرفة الموضوع تفصيلا وعدم حكم العقل
عن كونه ضرورة ياد منها الى الاستصحاب في ذلك فان حكمه انما هو ما مضى
فوضع فاذ ما ياد الى الاستصحاب فاستاد الفصل في ما حكمه بالضرورة لا انما هو
معرفة موضوعه مما لم يكن ان يكون ببقا الحكم في بعض ما مضى فوضع
على الموضوع في اخره فيكون كذا في امر ان اشياء انما هو في ثبات اعتبار مجموع ما
دخل في الحكم في موضوعه بحسب الفاعل ولا دخل له في ذلك في ذلك فانه ليس هو
واما هو ببقا تحقيق الحكم في هذا الاشكال ليعبر في الامكان الشرعية بحيث
ان دخل في ما مضى في الحكم في الموضوع وكذا في ثباته لا يختلف باختلاف
كون حكمه يتوقف على جعل الشارع او يباين وعدم كونه كذلك ولا يكون الموضوع
بان المرجع في موضوعات احكام الشارع هو العرف فان الشارع العرفي هو الذي
مبنى الاستصحاب الكثرة مع انها ليست امور شرعية فان انشائها الامر ليس انفا
لدينا ان بل الموت ليس انفا للحياة ولا الوجود ليس انفا لعدم وانما الرغوة فيها امر
وبقي في ذلك في بيان الاصل الحاكم ان الله في جريان الاستصحاب انما هو
صدق الموضوع لا يباين في الشارع من هذه الجهة لا يباين كون الموضوع في جريان
او ما يسلط العقل ياد ذلك فالشارع العرفي حاسم في جميع الموارد ويحكم في ذلك
صدق البقاء والنقص وان لم يكن ذلك على الموازين العقلية من جهة ما يتجلى من
اعتبار كل واحد في حكمه في الموضوع والمحال ان ادراك الحكم مرحلة عامة
مرحلة في الموضوع وكون الحكم مدركا بالعقل واسفله له لا يباين في سائر ما عرفت
في موضوعه مما مضى في هذا هو المبدأ في موضوعه وحكمه يكون المناط في جريان الاستصحاب
المراتب العرفية في الموضوعات في ثباتها يقال ان كون المستصحب ثباتا لا يباين في
الشيء عرفت في الصورة وان غلب في الظاهر بما مضى بعضه في ثباتها او اخرها لا
ان العرفي حكمه انما هو ما مضى ان حكمه قال فان قلت قلت سواء سواء
مع انه كاشف عن حكمه في مثل فانه اذا ثبت حكم العقل يراى لو نريد حكم الشارع

انما هو في علم الملازمة لهذه الصلوة لا في علمها بالبدن جدها فاعلمنا بحقيقة ما سبقنا وفهم
بقاها بما لا يحتاج في العلم بها الى الاستصحاب ولكن الشارع في كنه الملام لا يركب
الامر ان يكون هو الغيب وهذا الوصف هو ان يكون هو الامر من الربطه التي
قالها في كنهه حتى لا ينسب الى وجوده التقدير من الغريب انه قال او اشكلا
في ان وصف الغيبية له مدخل في ما لم يعلين في حرمته ما فلا شر للعلين في التزم بعد
حفظ الغيب ضرورة من رتبة ما في فرق بين هذه وبين سائر الاحكام ان رتبة الغيب
للمرئيه يدل على عدم هذا اذا ثبت في بقاها بعد صبره من رتبة ما ^{الغيب}
ومر ان هذا ما يجره يدل على ان الشك في غير محله وان الذي يدل على حصول
سائر الاحكام الثابتة للغيب المرئيه يدل على عدم هذا الحكم والسند ان الله
الاستصحاب وانما المناط هو سفاة ان وصف الغيبية لا دخل في الاحكام ولو
وقع الشك في حصول الاستصحاب بالنسبة الى سائر الاحكام الغيبية ما ناسر الايقا
ثم قال نعم بما يناقش في الاستصحاب المذكور ثمة ما يقع الموضع وهو الغيب
اخرى مما يجره بالاستصحاب الا اذا ثبت الغيبان بل يجره على مثل الشرع والحق
ما له كون الاول لا دخل في الفرق بين الاثبات الثابتة للغيب في الفعل والثبات
له على تقديره وان آخره الثاني فاسد الحكمه يستصحب كونه على تقدير العلم به
على استصحاب الاثبات قبل الغيبان الغيب وقد ثبت ان مرجع الوجه الى وجوب
ليس كما نرى من انها وجه معتدة كما انه ظهر من ادعاء عرضيه عليها فانه
حيث يقع الشك في مدخله وصف الغيبية في الحكم ولم يعلم ان الموضع هو الغيب
ولم يفرق احد بين هذه الحكم التقديرية وسائر الاحكام الفعلية ولا معنى للحكم
فان مقصود المسند ان الشك في الموضع فلا ترجيح الاستصحاب كونه الثانية
في حال الرطوبة على استصحاب الاثبات الا ان فعله يترك الشك في الواقع
لعل العلم بالحدوث فلا اشكال في حكمه الاصل السببي فقطن ^{الاستصحاب}
ان نسخ المراجعة لا يمنع من استصحاب عدم نسخ ما لم يعلم غير من احكامه فان
نسخ الشارع عبارة عن نسخ النسخ فانه حيث سئل النسخ بالشرعية تنسخ الامور
حيث انه قادر على نسخ والمقرر وانما على ان تبدل الظاهر بها هو باعتبار شريك
من

من نسخ عليه فاستحقاق النسخ بالامر عبارة اخرى عن نسخ الشريعة وان الغيبية
فيها نسخ النسخ في بعض الاحكام فانه يقع ما يجره من ان الامور الشرعية انما تصدق في
نسخها نسخ جميع الاحكام فان بعض الاحكام ليس لبعض الشريعة ولا يصدق نسخ
الشرعية نسخا واضحا من هذا النسخ ان الحكم الثابت لجماعة غير ثابت لآخرين فان
مقدور بعدد الاطراف ومن المعلوم ان المكلف اذا طرأ حكم التكليف بهذا هو اس
في كنهه الى التثبت بدليل الاشتراك في الشك في شمول الحكم للغايبين والمعدومين و
الاكفي في ذلك دليل الحكم وينبغي ان المكلف انما يوجب تقديرا لعدم الحكم حيث كان
المقدور في الغيبان الكلي وانما المقدور المستوفى فلا يوجب هذا الحكم فانه انما يتعلق
بالكفي لا بالخاص ولا حاجة الى دليل الاشتراك الا لا يجره من المكلف بقصور
دليل الحكم ان كان على سبيل المناطية لجماعة مخصوصة من ذلك كما في بعض الاحكام
وحيث احتل اختصاص المناط بالحكم لم يجره من غير مقتضى في غير ذلك كما في الحكم
بالاشراك والشرعية الا اذا كان الاحتمال متدفعا باصل من الاصول الى
ما حقيقا يظهرها افادة العلم سابقا في ذلك المقام وانما العلم الاحتمالي بالشرعية
فلا شره بعد بين نسخ مجاز من الاحكام لفظها فان الشك في سائر الموردة
ومن الغريب ان الاستناد العلم من علم الاستصحاب على تقديره في علم
الاحتمالي في المقام عدم الحاجة الى اصاله عدم نسخ في الاحكام المعلومة في شرعية
بالادلة فان سبيل العمل بها سواء كان من مواردة نسخ امر لا يقرر في الشرعية
من ان الاصل في بعض الاطراف ان لم يكن جاريا او لم ينجح المبدأ فيعرف
احراز الاصل في بعض الاخر هذا محصل كلامه وفيه ان الاحكام الثابتة شرعا
ليست من طرف الشرع منزهة ان وجوب العلم نسخ منها فضاء فعدم الحاجة
الى الاصل انما هو لجره هذه الاحكام من الاطراف والاستغناء عن الاصل انما
يرفع الشك العلم الاحتمالي حيث كان الموردة من الاطراف كما اذا كان مخطا الى ذلك
بعض الاطراف قبل العلم الاحتمالي ليجازية على سبيل التخييل وتخصيصه فان
العلم الاحتمالي لا يترك الاحتمال فيكون النسخ ما اضطر الى ارتكابه فلا
ينبغي التكليف على جميع المقادير لا ينفصل هذا الغيب في المقام وفي الغرائبه

من

[illegible]

عليه عدم ما يترتب من ان الحكم على ما لا يرجع الى الشارع في حوزة الظاهر لا معنى له فان قيل
فيكون حكمه انما هو انما يتصور بالنسبة الى ما يرجع الى الشارع وينبغي بان الحكم بنبوت الامر بغير
الشرع يضر بهما والامتنان لا يثبت كفاهما في الحال والنبوة والدليل في الامتثال ان الشارع
ليعتبر ما هو ويزيل موادهما من العلم بان ان موادهما لا يجب ان يكون هرا من علمها
بالا يثبت بالنسبة الى الموضوعات بل الاول الموضوعية ثانيا يثبت الموضوعية في حوزة
الظاهر يرجع اليها ثانيا ترتيب الاحكام بالذات على ما كان مستحب كحكمة انما يثبت به
كحكمة او لا يترتب عليها ترتيب الاحكام الشرعية لان التسحب هو الاحكام فلا فرق
بين ان يثبت بالانصاف بجملة ترتيبه على الحكم الشرعي وبين ان يثبت بنفسه بجملة
جملة انما يثبت لحد فترتب عليه آثاره الشرعية ولو كان المانع هو ترتب نبوت الدين بما
لاصل الامر غير شرعي فانه كحكمة انما يحكي فيها الانصاف فان شئت **قلت انه**
لا فرق من هذه الحكمة بين ان يكون الدين متعلقا بالمتسحب وبين ان يرتب
على التسحب كحكمة بل لا فرق فانه هو مستقل في الدين بالاقضاء وعدم كونها
مستقلة كحكمة فان لها وجودا معياريا يرجع اليه فيقول ان الاصل لا يترتب عليه
الا الاثر العقلي والاعتقان ان يرتب على الاثر الشرعي فان الحكم الشرعي عليها انما
هو حكم ظاهري وهو يتحقق بمرحله بل انما هو تصرف في المرحلة الثانية من مراحل
الحكم بالنسبة الى دفعه من حيث صلتك بالحقا، منزلة العلم لا يسهل الا ان ما كان؟
يترتب على العلم علة من غير التكليف الواقعي الحكم العقل مثل ان يزيل اطراسك
والحقا، فانك في الحقا منزلة منزلة العالم وترتب الاثار العقلية على العمل
بالذات لا امتثال الانصاف بحيث تعلو على الاحكام التكليفية لم يعقل ان يرتب
عليها اثر شرعي فان الحكم الشرعي ليهو له اثر شرعي وانما يتوقف انزل علم فكانه انما
فكذا انما على انما بالحقا، والقول بان اثره على التسحب التكليفيات حكمه
شرعي مما لا يمكن الوقوف على كلامه ظاهري من جهة ان لم يجعل الشارع الحكم الشرعي اطراسا
فلا بد بل لا معنى له والرجوع الى الظاهر للترتيب على التسحب والرجوع الى الواقعي حقيقة
من غير الرجوع الى الواقعي على تقدير ترتبه والواقع على انما بالحقا، وكذلك الحكم فلا
الوضع فانه يستحب اظهاره اثره كونه المصلحة عند رول الانبياء باصله انما

ملفوظات

لها اذا علم كبريتها وشك في استقامتها وهذا معنى البناء على الظاهرة حال الشك في
ارتفاعها ولا معنى لثبوت ظاهرة ذلك الا اذا كان من المعلوم ان كونها موصولة
في مراتب الصلوات مع الظاهرة في العمل لا يترتب على التخصيص ليس من مرتبة
الشرائط بل بالجهل بالاصول كالاولى لا يثبت بها الا لا يترتب على التخصيص بل على
الجهل بالادلة فان جعل الوضوء للحايل كما هو معنى الاصول العينية وماذا اعني
الادلة الاجتهادية فانه ايضا اصل لا يترتب على فرضية ترجيحها في الصفات
العددية فبقية كونها موصولة لا يثبت ان يكون ما يترتب على الاصل الشرقي في مرتبة
وان الشك ليس الا تترتب الاثار الشرعية على الاصول مع انه لم يثبت ثبوت امر غير شرعي
بالدليل والبناء ايضا بما حققنا ظهر انقضاء ما اوردناه **الاستدلال على الفرق**
الاولى على الثاني حال العقل حيث نزع ان عدم تحقق العقاب المقصود بالبناء
في المقام حكم عقل الاصول الى الاثار العقاب بل بان ذلك هو مقتضى بناء على حقيقة
من باب الاستدلال لا يثبت ان يثبت به الا الاثر من غير هذا المحصل اما انما في اول
موجب اصله البرائة وفيه ما عرفت من ان ترتب الاثار الشرعية على الاصل لا معنى له
الا بيات بتحقيق العقاب ونحوه هذا معنى ما شئت من ان الترتيب على الاصول
والادلة الشرعية احكام ظاهرة فان حكم الظاهر في اصول الامر الشرعي والدين وذلك
ما يرجع الى الشارع في الجملة والحاصل انه لو كان ترتب استحقاق العقاب منه
على الاصل لكانت حريته لم يجرى شيء من المقامات حيث انه لا معنى لثبوت
الاصول الا اذا كانت تلك محال في الادلة الشرعية العينية وليس كون الاصول في هذه
الامتناع كما استمر في هذه الامتناع بل المتيقن عندنا هي الصانع ما يترتب عليه
يكون شيء في حاله لا يكون من شئون المعلوم كاللجنة العاصرة بحجة من
ويستعملها لا يحكم بانها هي كالعقل المعانيها، وينبغي ان لا يحكم بحقيقة كونها
الماتية لا تفصل به وكفى شخص كان مائتة كان مائة كان مائة في عقل
وهكذا فيها الانبجاء من الفرق واقفا ما لا يفسد له في هذه الحجة فليس ترتب على
التخصيص بياتا كما اذا اعتقد النكاح الويل او الويل لمن لا يعلم بمقارنات
المراتم العقد فانه لا يترتب الحكم بحقوق عقدة الزوجية بل بتخصيص كبرية وكذا

حكم

حكم بدخول المبيع في حكمه واقتال الثمن عنه اذا اشترى له شئ مع ان ثبت الرخصة للكل
من الاثار الشرعية لغيرها من التخصيص الفرق ان التخصيص على اقسامها على ما في الشرح
هو على لسان الاستدلال كجم ما هو من شئ من وطوار وان كان مغاير للادلة والقرينة
ذلك ليس على الاستدلال هو واحد الظاهر في انطوائها الاخر المعلوم واعتقد لعل
لتخصيصات اهل البيت كغيرها من الاستدلال على ما لا يحسن الذي لا يعلم اقله له
وجوز ان عليه بهذه الظهور في جميع المواضع السوقة قد يجرى في صور الدليل على ان
يجوز بالنسبة الى الاصول الشرعية حيث ان الشك من الروايات ان الاصل على
الاشارة على القول بالالتصديق من حيث يثبت به واما ما يجب عليه من حيث يثبت
فصل في الاستدلال على الفرق اعادة فلا يجب عليه ان وجوبها عليه بغير فرق على وجه
واقف لئلا ذلك الامر العقل او العادى او وجوب جعله في ان يقع مورد كقولنا في
حق من جعل جعل العقل الى جعل احكاما شرعية وحيث في عدم الوجوه والقرينة
والجعل لئلا ذلك الامر كان الاصل عدم وجوبه وعدم ترتب آثاره وفيه ان لفظ
من الروايات انما هو من حيث التثنية في اللفظ، منزلة عدم العلم بالامر في التثنية
تلك منزلة الباقي وان شئت قلت منزلة العلم بالمعنى منزلة العلم بالصفة
الثانية وعدم الاحتداد ما احتمل المانع وكيف كان فنقص من حيث يحصل منزلة
لعل ان ما ثبت للعلم بالذات يترتب على غيره بالجعل الشرعي والادلة من حيث
الطريق بقاء ترتب غير انما انما يترتب على الدليل المجعول ان حيث ان دليله بناء
لا يقبل الا دليل احتمال اختلاف غير منزلة عدم الرجوع الى منزلة عقده منزلة العلم
ومرجع الى ترتب انما العلم عليه وليس السبل في ترتب الاثار الشرعية على التخصيص
منه من ان جعل الشرع لا يعقل له معنى الا ترتب آثاره لغيره
عليه بل انما هذا من حيث ان الاثر من آثار الشيء لا الاثر من الشيء على
ما حققناه فالفرق عدم ترتب المزمع على التخصيص بما فيها الدلالة الا انما
الاثر في انما هو الترتيبية بغيرها والفرق بين الاصول الدليل انما هو اختلاف الاقسام
والاثر الاصل في جميع المواضع على نقيض ما صحت كان انما اللفظ كقولنا في
الدلالة وانما هو التخصيص بعدم الاحتداد با احتمال المانع صار فقط الحكم الا

كول المانع وان كونه من مأكول اللحم ليس شرطاً مع انه لا سبيل للملازمة في التصديق على ان
الاصحاب من جهة اخرى وقد جرى الفقه على الفرق بين المانع والشرط وان الثاني لا يمتنع
دون الاول وهو من اقوال المأهولة على القاعدة الزائدة مما ذكره من الاصل في المشاهدة
فما عتبه المحقق في كونه حجة في سبب ما لا يعلم سببها على الكربة وانه ما لم يكن حكمه
بان سببها عدم الكربة قبل الملاقات الرجوع الى سببها على المانع من الا
فما احدث وجود المانع له معارضه في سببها عدم الملاقات قبل الكربة فيقال ان
ان الملاقات معلومة فان كان اللابن في الحكم بالتمسك احراراً في حوزة فمما ذكره ان
والا لا اصل لعدم التاثير لم يكن وجه معارضته في سببها على الثاني بالاضيق الاول
لان اصل عدم الكربة قبل الملاقات لا ثبت كون الملاقات قبل الكربة وفي زمان قبل
حتى يلبس النجاسة الا من باب عدم انعكاس عدم الموت حيث الاسلام لوقوع
الموت بعد الاسلام لوقوع الموت بعد الاسلام وفيه ما عرفت من انه يكفي في الحكم
بالانفعال العلم بالنجاسة وهي النجاسة والشرط وهي الملاقات وعدم العلم بالمانع
وهي الكربة فانها حاصلة فكون الملاقات في زمان العلم وان لم يكن سبب العلم
بالاصل لكن المانع انما هو العلم بالنجاسة والشرط فاما لم يعلم بالنجاسة في زمان العلم
بالمانع فيحكم بتحقيق الاثر وقد عرفت ان الحكم بالميراث عند حمل بنات سرج الاسلام
من الاسلام من هذا الباب نعم معارضة سببها عدم الكربة حال الملاقات في حكم
عدم الملاقات حال العلم لا وجه لمعارضة من ان الملاقات هو حال العقد لا اثر
لها اعم الاثر في الملاقات ولست اظن ان عدم العلم العام ولا يجب من زمانها
فليس سببها عدم الكربة مبني لكون الملاقات حال العقد كما ذكره ومنها ما في
الشرع والتميز بها الحكم من المسبب من انما هو ان يجب ان الحكم عليه شرع
فان ما سبب ما ذكره ان ما كان بالاحتمال ان فيه سواء وكذا الملقوق في ذلك
اذا قد نضيف ما ذكره في الوقت ان كان حتماً وتمايز ان كان متبناً فالاحتمال ان
مساويان في حكم المسبب الشرع وفي الشرع سرج قول الجاني لان الأصل عدم
الغمان وفيه احتمال اخر ضعيف وفي التوهم ان الأصل عدم الغمان من جانب واحد
تكملة والاثبات الصل الذي هو سبب الغمان وفيه ان المانع من سرج هذه

عنه

عدم الاعتداد بسببها كبحر لا ثبات لثبات فان هذه المعنى في قول الاصل في الجواب
فان سببها كبحر على تقدير ما بان الحكم على الجاني عدم الغمان وقد عرفت في سرج التوهم
عن عدم جريان الأصل معارضة من كماله من كماله ان المراتب في الاصل
لا بد من صحة سببها كبحر او ثبات هذه الاثر هو كون الحكم في قول وللهذا
سرج في الشرع قول الجاني مع ان حكمه في الأصل في ذلك السبب اظهر من ان يحضر على
هذا الأصلين كما لا يخفى على من اعتبر باحكام في جميع ارباب الفقه ما لا يخفى في
حيث تريم لم يماثل في حكم الأصل في السبب وهذا معنى قوله وما فيه احتمال اخر
ضعيف من ان احتمال حكمه في سببها كبحر على سببها عدم الغمان فانه من
حذا كونه اصلاً متبناً في الغفل من ان مجرد كون الثلث سبباً لا يكفي في حكم الأصل
كبحر فيه ومنه ما نفعه في بان عدم اعتبار الأصل المتب وهذا هو الشرف
لحق جريان الأصل من كماله في قوله وفيه ما عرفت ان كون اصلها كبحر
ومعارضه سببها عدم الغمان مع ان الثلث في الثاني سببها الثلث في الاول
لا يحتاج الى النظر ليس امر او اضحا يظهر لكل احد وقد عرفت ان الاحاطة على هذا
تخص بها الاحدى من الناس وليست بشيء كيف يتوهم من هذا الكليات
التي ما ذكر في عدم اعتبار سببها كبحر لا ثبات لثبات الغمان الشرع جرياً
اسببها كبحر فهل يبقا الاثبات من الشرع فالذي ينبغي للتصديق ان
يستدل بهذه النكاحات على عدم اعتدادهم بالاهول المتب ومنها ما في التوهم
بعد هذا النوع ولو ادعى الجاني نفسه على الجاني عليه ما يصح احتمال تقديم قوله على ما
عدم القصاص فقدم قول الجاني عليه انما قال الاستدلال بعد كتابته ولا يخفى
صاحته في القول باصالة عدم زوال الاصح في ثبات كبحر على البياض اتمه والظاهر
ان مقابل الاقرب ما يظهر من الشرع في الخلاف في نظير المسألة وهو ما ان اختلف
الحكماء والجانبين على صحة العضو القطع عليه فان قروى عدم الغمان التلوي وفيه ان
اصالة السلام ليست عبارة عن التعويل على احتمال السابقة ولهذا اذا اخلاصه البائع
والشرع في المانع معاً فقدم قول منكر السبب في عدم الجاني سواء كان مخفياً عن
الخاف الاصل الذي هو حقيق الغيب بزيادة او نقصان حتى يثبت مشعر العامة

في الرتبة هو ان قيل يظهر بحكم كنهه لا يصلح ان يتوقف بالعدم وكيف كان فهذا
اصل معلول عليه لا يصح منه فقول ترتب ان اصله لا يرتب عليها انكم بوجه البيع
على الصريح وان ثبت كذا لم يخلو كذا الاشكال في حكمه من العقد عونا لعاقبة الترتيب اذا
المسما في كون العاقبة عونا كذا او عاقبة فقول الترتيب ان اصله عدم كنهه وانما
لا يرتب منه من العقد عونا لعاقبة فقول الترتيب ان اصله عدم كنهه وانما
على الاربع مع الترتيب فيما عظم والسرف في ذلك كذا ان الاربع ترتب على الاصل ليس
شاهدا بانما في هذه التحقق للتحقق بالاصل لعدم تنقده في المثال العرفي في العرف
ليس في كنهه يرتب على الصريح بل يمتد بها الى المعلوم وقوله على اليد والصحة
المعروفة بالتحقق وانما يكون مثبوتا ترتب على الاصل ليس كنهه ترتب بها
بشخصه بقا الشخص على حاله لعل بقاءه عليها اصابا بكونه يرتب على شخصه بالتحقق
على حاله الذي قد مضى في شخصه بكونه يرتب على شخصه لانبات
ذوق الروح الى هذا فقول كنهه ما اعاده انما له في هذه المسئلة له
الشعور ووجهه بان الصورتين المفروضتين في العرف بالتردد في احداهما ووجهه
بالاخر ان الاربع لو كانت كذا المعلوم مسبقا في بعضه الصحة لمعنى الا
صل هي الصحة من حيث عدم الاعتدال باحوال العيب المعبر عنه باصله
الصحة الشرعية من العرفين والثانية الاخذ بالكمال السابق الذي يخصه في الاصل
وبما ذاهل فيما خففه نظر تلك كمال في مسائل العرف المحترمة لتعريف الاصل
على الاصول المشبهة وكما صل ان الاصل الترتيب لا يقتضي الاصل كنهه انما
ولعل على خلافه ولم يخل هذا بما يشهد به لانه قد وجد بل من عزمه ان لا
سلام ولقد اجاب الاسناد في حيث قال بعد ما ذكر بعض ما يراه التزامه بكون
المعلوم عنهم ومن عزم من الاصل عيب عدم العمل بكل اصل مثبت فانما في العرف
في بعض العرف هذه المقدرة على ترتيب اللصاف بالسيف على وجهه لو كان من يد الموقوف
به سابقا بما قبل اللصاف اصله الا انهما اختلفا في بقاءه موقوف او حرة من
الافتقار الى من قبل من قبل احد من الاحكام انكم بان الاصل فيها لا يثبت
العمل الا اذا ثبت الاخر حرة او يتجدد فربما بين بقا سريه على اللصاف وبقا له على

الحيز المتوقف بحكم كنهه انما هو العقل عليها ولذا وقع الترتيب في جوف كنهه
ان صاحبها لم يثبت في بقاءه فقول كنهه احد بطهارة الترتيب بكونه اياها لا يثبت
انما وكذا لو لم يثبت احد بطهارة الترتيب بكونه اياها لا يثبت
الشخص باصله عدم كنهه انما هو العقل عليها ولذا وقع الترتيب في جوف كنهه
الاصل لاثبات الترتيب عونا لعاقبة فقول الترتيب ان اصله عدم كنهه وانما
فقول ان الاصل الترتيب ترتب عليه لا يقتضي العرف انما يقتضي على من له
سكنه من العقار ان لا يثبت بها وليس الا لكون الاصل عزمه على اداء الاصل
يقوم بغيرها من كنهه هذه العرف انما لا يثبت على من جري ان الاصل فيها قال لا
سناد وما ذكر كنهه فالمنع هو الدليل وقد عرفت ان الاصل عيب انما يثبت به من باب
الظن العرفي كما هو ظاهر المبدأ فقول كنهه ان الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
موضوعه بكونه نظر الشخص في جوف العقل في بقاءه في الاصل عيب انما يقتضي على من له
من باب الاصل بقاء بكونه بقاء عونا لاثبات الترتيب عونا لعاقبة فقول الترتيب ان اصله عدم كنهه وانما
وخصوصه في النظام انما يقتضي من كنهه ان الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
كيف يقتضي على من هو الاصل من الاصل عيب انما يقتضي على من له الاصل
هذه العرف فقول كنهه ان الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
عليه ليشهد بان كنهه ان الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
بكونه هو كنهه ان الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
لا يثبت كنهه ان الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
سناد كنهه ان الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
السيف انما يقتضي انما يقتضي كنهه ان الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
فما رتب مع ان كنهه ان الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
ان عدم صلح الاصل لاثبات انما هو من حيث كنهه ان الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
تجدد بان اصل الترتيب مع ان الاصل عيب لا يقتضي كنهه ان الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
او من افراد الاصل عيب ووجهه انما يقتضي على الاصل الترتيب بكونه اياها لا يثبت
في شيء من الموارد بل العقل الاصل في امورهم لا يقتضي على من احد من العقار

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
والحمد لله الذي هدانا
للهذا الذي كنا لنهتدي
لله

هذا الحديث وقع بعد عمل شرطه بالطهارة حتى قبل الزوال بعده فعلى تقدير بطلان
الصلوة بطلت الصلاة وأما بعد مجزئتها كالحائض ما كان السبب في بطلانها هو يحوط على
استصحاب صحتها مع كبرائها فيسافر الحج هو الأصل والأصل للعدم على الأصلين ليسا
قطعا وأرضي بحال هذا المثال الذي يضرب فيه كمال الأساطير أو كذا من الحديث
والطهارة أمر جوي ومفصل الأصل عدها من فرق بينها من هذه المجزئتها أيضا
فإنه لا يكتفى فيها بأن الأصل بالنسبة إلى الأول مجزئته بل وعدمه يترتب عليه ما
ما يثبت له الأحكام وأما الثاني فلا بد من أمر يشهد له فقد يكفي إذا كان شرط
الطهارة مجزئتها كما هو الوجه كصفحة من كتاب الفرائض في طهارة
حاجز الدخول في المسجد بطلت الصلاة بالطهارة جديدة ولم يجز من كتاب الفرائض
أن الأصل ما شرط له وأما الثاني الأصل في الطهارة على أي حال في الطهارة
لأنها عدها شرطاً والطهارة عن كسب على ما حققناه في كذا شيء ما شرطت
أن المانع يكفي في مجزئته بعد مجزئته الثاني مجزئته من مقتضى الأصل في اللغة وأما
الشرط فلا يصلح في حكم حقيقة الحدث الشرايط وأما المكان الشك فيه فاستحسن
المكان في اللغة له بعد به وأما إذا كان سبباً إلى مجزئته **أما بعد**
الشرط **بجمل المانع** فلا يكتفى بحقق الشرط هذه طريق الأصل في تمام الأصل
لأنه فيها العلم به وأما ساطع من القرب التهاجيف على الاستدراك وما
ما شرطت فيه الشرط والمانع فانه يقول أن عدم المانع شرط وعدم الشرط مانع وأما
بغير علمه في حكمه بأنه عدم المانع يكفي في العلم بالشرط في غير زمانه ثم يردون
بأنهم مع الزمان من غير أن يتكبدوا لعلهم يركبون في الأصل في وقتهم أن إذا لم
الطهارة شرطاً باجتماعها تحدث عنها كقوله عدم القبول ما كسب وهو حاصل في كسب
الكلام وينبغي أولاً بما تقدم من أن الطهارة عدم الحدث فإذا كسب كسبها فما
كان عدمه شرطاً فإما أن المانع لا يكتفى فيه عدم القبول ويورد به بل غير القبول بعده
ولا يكتفى الأصل **الذي** وفيه أولاً أن الطهارة ليس عدمه كسب فأنها أمران وحده
يأتيهم الطهارة عن محض ليس لعدمه معناه أنه لا يكتفى في عدم المانع شرطاً
لأن الشرط عبارة عن فعل مدخل في ترتيب الأصل على الفعلي كما هو المستوفى في اللغة والله اعلم

انه قصص الظاهرة و قد صاغ من حديث و شك في السابق فانه يشهد بحال ان على القول
و ان كان في ذلك الحال سطر اربع على طهارة لا يتبين ان بعض تلك الظاهرة و قد ظهر
الظاهرة الثانية مشكوك فيها فلا يزال اليقين بانك وان كان قبل الزوال محمدا
فهو الآن محمدا لا بد من ان السطر على الظاهرة ثم قصها الظاهرة فظهر
مشكوك فيه انما الفرق بينه وبين ما اذا القواعد بعد الاشتراك في نفس القالب
ان الفرق بين في القواعد اتحادها فلا يكونا للجد البتة في هذا وفي الخلف و
لهذا صرح في في الشك بما حققنا انهم عن آية السطر و قد عليه ظهر انه محمدا
فانك عن قد الناطق في طرف كل ما في هذا كله مع جعل تاريخها و ما في العلم بتاريخ
احدها ينقصه علم التاريخ و لا يصدق ما احتمل طرق القصد لجهه فان كان من
القديم و الناصر المظاهر قد وقع بله صل حيث ان لا يلزم مخالفة هذا العلم الا
جاء في علم ما كان من قبل اول الزوال في سطر الظاهرة و ان علم ما كان من
بين ان يكون واقعا قبل ابعده فان الاصل يجري بالنسبة الى خصوصية الزمان
فهذا الزمان نحاول ان يكون ان يدفع عنه الظاهرة لكان العلم يتقدمه انما كانت
فاحصا عدم وقوعه في العلم الحكم العكس و يتبين من هذا انما علم على فوات الله
مع النجاسة و كبره و لم يعلم التاريخ حكم و الافعال لعدم احراز الزمان مع العلم
فا سبب ما اذا علم تاريخ الفقد و لم يعلم تاريخ الملاقاة حكم بالظاهرة لا اصله
عدم وقوع الملاقاة في هذا الزمان كخاص الاصل في السبب كما علم في السبب كما
اذا و اعلم بالظاهرة تاريخ الملاقاة و لم يعلم تاريخ الملاقاة حكم بالظاهرة
بالظاهرة و اما اذا علم تاريخ الملاقاة حاشا و تاريخ الملاقاة فيما كان قريبا مع عدم
معرفة زمانها يخرج عن افتقار ذلك فيحكم بالانفعال كصورة جعل التاريخ بل
بالادوية من هذا الباب ما على اسلامه و لكن مع العلم بالظاهرة بما فانه يرضى
تعدم بثبوت الزمان المنافي بحقق السبب و اما اذا علم بان كان كافر فاسلم في زمان
معين لم نعلم تاريخ الموت فثبت لاحالا عدم وقوع الموت في هذا الزمان و اذا
علمنا تاريخ خروج عن الاسلام الى الكفر لم نعلم تاريخ الموت فثبت لاحالا عدم وقوع
الموت حال الكفر و اذا علم تاريخ الموت في جعل تاريخ خروج عن الاسلام الى الكفر

يجوز

يجوز تاريخ الاسلام لا يرتبط بظرف محقق ان ما ورد في الفرق و المردم علم بخلاف
للقواعد و الافتقار لقاعدة اختلاف الحكم باختلاف العلم بتاريخ احدها او بجعل
به كما ان الاصل مع احتمال الظاهر عدم الموت في تاريخ العلم بين احدهما الق
وان الرجح قاعدة العدل و الاصل على اختلاف و اما انهما ان بعض القاعدة الحكمية
كل منهما حتى مع العلم بين احدهما على الفرق فانه من قبل الاستدلال في كل طرف لا يجد
العلم في الفرق و المثل في ان في في الباب يتبين ما في الاختلاف فعمل ما في التمثل
التميم فانه من قبل الاقدام و لا يتبين ما في ان اصله ما في العلم و اما الاختلاف و اما
المثبت هو عدم التقديم و قد يبين ان بعض القاعدة هو المقدم اذا استلزم حكم بالقديم
و ترتيب تاريخه فيما العبر فيه الاصل المثبت و من هذا الباب اصل عدم المثل اذا ثبت
و كون لفظ متوقفا على معنى الى آخر مع العلم بمقتضى الفصل فانه لا شك في الحكم
بانه كان معناه و ذلك في الزمان الى بعد العلم لا اصل عدم المثل عدم تقدم الوضع
و العبر عنه بالانقطاع في الفرق و قد عرفت ان الاصل المثبت لا يعقل اعتبار و قد
هم محبة بما يتعلق بالانقطاع حتى بالنسبة الى ما يتعلق بالادوية فانه عني عني
فلا اصل لاصالة عدم المثل الانسابة الزمان الذي يوجب العلم بان فانه
حصل الاصل مع ما يربط الاصول و العلم ان بعض القاعدة الشرعية عدم الاعتداد
باحتمال المثل في غير فرق بين ما يترتب من الاثار على العلم بالوجود و بين ما يترتب
من الاثار على العلم بالوجود و بين ما يترتب على ذلك في هذه السيرة و الصورة
مع الشك في ثبوت العبرة الى آخر العلم فلا يعذر من لا يظن ببقاء المثل في حيز
الضام من غير ان السيرة العادلة و اما وجوب العلم مع احتمال زوال العلم
فليس من هذا الباب بل سبب السيرة مع العلم بحقق المثل و القاطع في العلم ما يربط
في ان الظاهر و علمت الزمان بها بخلافه فانه لا شك في عدم جواز زوال العلم
بالعلم بعبرة المثل و ذلك لان الواجب في شره زمان مع عدم التمكن من العلم
الانسان عن المثلات فيلزم عدم العلم من هذا الباب و وجوب الامساك على
العلم بالانقطاع مما جزم من انما بعض هذه الفرق على جواز الادوية العلم
بالعلم بالانقطاع و انما الفاد فان استحال الاخر و اختتم الامر الثاني و الله

الصادرة من الشيء حيث ان اطلاق الشيء لا ينافي اطلاقه في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 وهو الاطلاق في الكلام الذي يتكلم به من مطلق كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 الفاعل المفعول والفاعل لا يحدده ولا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 الشيء كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 الشيء في نفسه كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 سائر الذي في المطلق كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 فضلا عن غيره من المطلق كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 ما ذكره من حصول الشيء في ذاته لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 بالاصح فانه يحقق ان الشيء في نفسه كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 في الاطلاق كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 قبل استصحاب كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 في نفسه كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 فلا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 حصوله لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 الموضع فلا معنى للاستصحاب وهذا كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 في الموضع فلا معنى للاستصحاب وهذا كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 في الموضع فلا معنى للاستصحاب وهذا كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 المطلق لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 له في الموضع فلا معنى للاستصحاب وهذا كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 مع ذلك لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 على ان لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 بما عرفنا من الاستصحاب في الاحكام العقلية من ان كون الشيء كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 تمام استعداد واضح في ضرورة ان الحكم الشرعي كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا

بل قد عرفت ان ذلك
 لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا

في نفسه

قد عرفت ان الشيء في نفسه لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 اما لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 استعداد وكيف يمكن ان يقال ان الاطلاق لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 ملكا في نفسه كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 لا يحدده في نفسه كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 في نفسه فلا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 بالفتح والاشارة الى ان الشيء في نفسه كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 بما ذكره من حصول الشيء في ذاته لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 يحصل المطلق كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 الموضع فلا معنى للاستصحاب وهذا كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 في الموضع فلا معنى للاستصحاب وهذا كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 المطلق لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 له في الموضع فلا معنى للاستصحاب وهذا كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 مع ذلك لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 على ان لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 بما عرفنا من الاستصحاب في الاحكام العقلية من ان كون الشيء كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا
 الدليل الاجتهادي في نفسه في نفسه كقولهم لا يحدده في نفسه فيكون متعددا ولا يحدده وهذا

بما يتعلق به من ان يكون مقتضى العقل والاجتهاد في بطلانها بقاعدة الاستسكان
وغيرها من تلك الاشكال في الاستصحاب في القسم الثالث لان وجوب الاتيان بهذا الكيف من له
ليكن الاكبر واجب كونه من عبدة التكليف وهذا يقتضي وجوب الاتيان بالباطل في كل
مجرد وفيه ما قدم من ان وجوب كونه من عبدة التكليف بالباطل انما هو حكم العقل لا الاستصحاب
لا يشع الا باسناد الى اصل الحديث ولفظها انه لا يفرق بين ثبوت كونه بالباطل او بالاصل في معرفة من
جريان به تصحيح ليقا اصل التكليف وان كان بينهما فرق من حيث ان يستصحب التكليف
في المقام من قبل يستصحب الكلي المعنى سابقا فيمن فروعه من بعد العلم بالباطل في تلك
المعينة في يستصحب الاستسكان من قبل يستصحب الكلي المعنى فيمن فروعه من بعد العلم بالباطل في تلك
وقد عرفت عدم جريان الاستصحاب في الصورة الاولى لان بعض موارد ما ساعدت العرض
ثم اعلم انه منسب الى الفاضل هذه القصة بالاستصحاب في هذه السلسلة وفي سلك الاندفاع
والدفع كبر في المعنى والمثل لا يستلزم على وجوب عمل عاقل من اليد المقطوعة مرادون
المرتب بانه عمل يجمع في يد ربه ووجوده في اليد المقطوعة واجب فان تركه البعض لم يفسد الا
اشبه هذه الاستدلال فيمكن ان يرد منه مقام قاعده الميسر لا يقطع بالصور بل لا
يبدل في العاقل فيكون العمل في هذه سلك الاستصحاب ان يرد من هذا الوجه فيستدبر
وجود المقفود في زمان سابق وجوب فالذا ترك البعض لم يعلم سقوطه السابق والاصل
عدمه في الاستصحاب فيمكن ان يرد به انه يترك لهم ما دل على جريان كونه الاجزاء
من غير قصد بصورة التمكن من جمع لكن ضعفه احتمالا لا محتملا الخبر في هذا نظر
فيما ان المقدم من الاول خلية لا معنى لها فانها عند جارية وليس المراد الاجزاء
الا الاجزاء ما لم يثبت ليس الا بعد ملكة يستلزم كل تركه معنى وعدمه فلو كان معنى
آخر فوجب ان يثبت ليس الا بعد ملكة بل انما هو بطلان حكمه فيكون الحكم
حاشية الاستدلال الانعام فيقول انه ما عذر من الاجزاء فيكون الحكم بالميسر حال
القدرة معلوم واما الاعتبار علم بحيث يرتفع الحكم عن الميسر فيكون لغزنا
وجبت ان يرجع الى قاعدة الارتباط بالاصل عدمها وفيها ان لا يثبت في تلك
ان لا يثبت في تلك وارجع له ثم في المقام فان الوجوب للمقتضى في القولين في وجوب
بل انما يثبت في تلك فان العلية للوجوب مما يستلزمه العقل في تلك

وجوب

فوجب ما يثبت من الاجزاء اشك في كونه في العلم موضوعا للمعنى الحكم واما البعض فلم
يثبت فلو كان الحكم باطلا مع ان الاصل ما كان العقل للوجوب المذهب للمعنى سابقا فيرتب على ذلك
عدم العذر في ترك الواجب تركه لا ليل يسل وجوب معنى في العرف واما ان العرف لا يرد بها
معارضة فلا معنى لجدد في المعارضة وكيف يمكن ان يرتفع عن ان المقدم من عبدة الاشكال ما
يتصور ان يبالى في العرفية فيكون الوقوع لم يعرف من ان الكلي عن الاجزاء كصفا الاشياء
وما ذكره في قوله وان كان تركه من جهة العلم فافهم ان المقدم من عبدة الاشكال ما
يحل الوجوب المعنى كونه الاجزاء لا يفسد لبقا لعدم المرجح المعين فاشك في علة كونه الا
فهام فيكون الحكم به بل في تلك العرفية فيكون الحكم في تلك العرفية لا الميسر لا المعنى واما
الشافعي فلم يعرف من ان المقدم من عبدة الاشكال ما يوجب الجعلي فاشك في ذلك في تلك العرفية من مضمونه
ولم يرد من ان يعرف بعدم جريان يستصحب الكلي المعنى في تلك العرفية في تلك العرفية فان
الكلي المعنى في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
كان ليقول المقدم من العلية معناه في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
يستصحب في فائدة عظم الاجزاء في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
وكم كان الباطل في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
وهو مع فاده في نفس امره في الاستصحاب في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
حاصل واما السلسلة في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
صرف كونه في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
قاعدة الميسر لا الاستصحاب مع ان القاعدة لا مسان لها واما المراد بهذه القول البنية
على يد المعنى في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
ليس من جهة ما في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
الا لما عرفت واما ذكره الشاهد في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
لا لاختلاف الفرض في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
وهو ان من ان يكون على مثله في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية في تلك العرفية
احصا من المقاصد انما سعة ان قد ظهر من ان القاعدة الشريفة اصل من العقل بالاول
كعدم ابراهان عليه وقدره ان مع افلا العقل يخرج عنه الا بدليل في نظر جلال الاعمال عليه

لأنه

على ما حققناه في سائر هذه المطالبات اصل ثابتها هل سواه كان غافلا او مدركا او شاك
 بل هذا هو الحال الاصل لهم وما يترتب من اعتبار الاستصحاب من باب الظن قد عرفت خفاه و
 حيث يخص هذا الحق على الاستدلال وقد تقرر في سائر المطالبات وان كان ذلك في سائر
 قال لا فرق في اعتبار احتمالها الاصل من ان يكون سلبها الاحتمال بقاها او روي عن ابي
 عن غيره وجعل عليه جوا الاصل لا يجمع القطع على تقدير اعتبار الاستصحاب من باب الاحتمال
 ان المراد بالشك في الربايات معناه الذي هو خلاف اليقين كما في بعض الاحتمالات في ظاهر
 او يحتمل في الظن في الربايات الى معناه الاخير هو احتمال المسألة لا شاهد لها بل يشك في
 فيها صحتها الى اعتبار الشك في الاحتمال على المعنى الاول من مراد من الاحتمال هنا معناه ما كان الشك
 باليقين في **باب الاحتمال** منها قوله في سائر المطالبات الاول فان حركت بعض الى جنبه فهو لا
 يعلم به المثل فان كان هو فالحال ان كان معناه عدم العلم ومنها قوله في سائر المطالبات الثاني
 فلهذا لم يرد عليه بل ليس ينبغي ان يشك في اليقين بالشك فان كان له على ظاهره في
 الاحتمال في حواسه ورواه في مقام ابداه ذلك كما في المقام فيكون حكمه معناه عليه ومنها
 في قوله في المراد من الظن في قوله في اليقين لا يدخل الشك الثاني ان الظن العرفي
 ان العلم بعدم اعتبار ما لا دليل له فغناه ان وجوده كعدمه عند الشارع وان كان مترتب شرعا على
 تقدير عدمه فهو المترتب على تقدير وجوده وان كان مترتب في اعتبار في جميع المقامات
 ما حكم العقل السليم به الى فصل اليقين بالشك **فقال في هذا المقام** في بيان المسألة **باب الاحتمال**
 ان كان ما حققناه وعليه جميع المحققين من ان اصل فلا حاجة الى التثبت علم الاخبار لان
 المقروض ان الظن المتألف له يشك اعتبارها في الاصل مستند الى هذه البرهان لان دليله على
 فانما كونه ما حقق على احد الان اسرعت في تعليق من صاحب الترتيب بها بعد ان افهم
 مع اننا قد حققنا ان الاحتمال من سببها من اعداء الدين ولا يعمل عليه بوجه من الوجوه و
 بما حقق عرفت ان الاحتمال الى معناه معنى الشك مع اننا قد عرفت ان حكم ثبت للباحث
 وان كان غافلا والزم ولا يدخل في ثبوت هذه الوضعية والاحتمالات ان الاستصحاب المعبر عنه
 بقاعدة اليقين ليس الا الاحتمال باليقين وحدها الامر ان في بعض المقامات باليقين مع وجوب
 بالامر **باب الاحتمال** لا يثبت في بعض المقامات من جهة اخرى فليس للشك معناه عديدة بل انما
 هو كذا يشك في بعض المقامات ثم قال هذا كله على تقدير اعتبار الاستصحاب من باب اليقين

استصحاب

المستدرك من الاخبار ما على تقدير اعتبار من باب الظن كما حصل من تحقيق الحق فيها ان
 فظاهر كل انهم ان لا يقد في بعض وجود الامارة العرفية فيكون العرف فيصدقهم بالظن بالامر
 وان كان الظن انحصر على خلاف ذلك انما يكون في مقامات من جهة اخرى على وجه الظن في ثبوت
 الى وجود الامارات العرفية في بعض المقامات **فقال في هذا المقام** في بيان المسألة **باب الاحتمال**
 ان الظن العرفي معناه الظن الاصل في المسائل العلم المشقة اما قوله في هذا المقام انما
 الظن به مع وجود الامارات العرفية ثم قال واعلم ان الشك منه في الذي ذكره بعد ذلك
 مسئلة الشك في عدم حدوث الظن في المقامات قال في سائر المقامات انما الشك لا
 معنى به اجماع اليقين والشك في زمان واحد لا يشك في ذلك ضرورة ان الشك في احد
 اليقين من جهة بعض الاحتمالات في بعض المقامات انما الشك في ذلك في الزمان الاول لا يخرج من
 حكمه بالشك في الزمان الثاني لا سيما لا يبقا ما كان على ما كان في قولنا لا يخرج من الظن بالشك
 في زمان واحد في جميع المقامات على ما هو عليه في المقامات **باب الاحتمال** في سائر المقامات
 العرفي هو وجود الاحتمال في المقامات في ثبوت الظن كما حصل من اصالته في المقامات
 كان على ما كان فلا يرد ما اورد عليه من ان الظن كاليقين في عدم الاجتماع مع الشك
 فغيره على ما ذكرنا من الوجوه انما يشك منه في مقام دفع ما يتوهم من الشك في العلم
 في قوله باليقين لا يرفع الشك لاسباب ان الشك الذي حكم به لا يرفع اليقين ليس
 المراد من الاحتمال في المقامات لانه انما يصح هو ما بعد ملاحظة اصالة بقاء ما كان على
 المشكوك في الذي يرد بحجته بالاعمال فانما يصح نظريا بعد ملاحظة الغلبة وعلى تقدير بقاء
 الاحتمال في المقامات كما ذكره المدعي نحو ما في المقامات فلا يرفع من جهة اجتماع المقامات في بعض المقامات
 من عدم رفع الاول الثاني والامر انما اليقين السابق والشك لاحق بقاء من ارادة خصوص
 الوهم من الشك وكيف كان فاذكره المراد من الشك ان الظن اليقين في عدم الاجتماع مع الشك
 في عدم الاول ان يقال ان قوله اليقين لا يرفع الشك لانه لا يرفع على اجتماعهما في زمان
 واحد لا من حيث حكم في تلك القضية بعدم الرفع ولا من حيث ان هذا اليقين جازا من
 الواقع لانه لا يرفع حكمه شرعا بقاء نفس اليقين ايضا لا يرفع على ما هو حكمه
 من عدم رفع آثار اليقين السابق بالشك لاحتمال سواه كان احتمالا لاسباب اخرى مما
 اخرى في زمان مراد الشك من الظن هو الظن الاصل وهو الذي يجمع مع بعض المقامات

المرجع فان من ملكه سلعاً ملكه الاقارب وبشرها فيه كمرجعها سلعاً فلا لا
 قرار من شئ من سلطة العامة العز عن اليد في مقامها وفيها من صواب
 المقامات يمكن الغنى فيها ما يجب الرجوع الى اهل العلم ومن شئ الرجعة
 العامة لغو القربى والقرابة والابن فكان فخره حكم حكمه بالنسبة الى امرئ
 من شئ ولا يرد وسطاً فلا سقوط القربى من شئ ولا سلطة مدعيه لغيره
 فالحال ان العدا اذا كانت على وجه الملكية كانت مقبولة لها خصال الغنى
 بدفع بالاصل ان **الملك انما يملك ما يملكه** الا انصاف لغو الامن في الرجوع
 المانع العلم حدوده وتقدر على الغنى بل يقول ان يقول الملك ان شرط
 الاصل ان الملك بعدد وشبهه كذا هو المورث شرط في الرجوع فلا بد من امرئ
 ولا يحمل اصل قلت ان الاشكال في ان الامتثال سبع او هـ او ميراث الاجل
 حكم بغير ان الشك في حق الملك والغنى والاصل يمكنه اذا احتال
 اعراض الملك السابق وقا بغيره من زوال الملك السابق ودخل الملك السابق
 حيث فان الاصل بقاء الملك السابق وعدم ما يملكه البعض الا ان حكمه
 للملكة لا يرد من جهة اخرى لا شأ في ذلك فخره من حيث لا يشاء لا دفع
 المتأخرات الوافقة في رجوع الاصل فان الاصل كثيراً ما يوجب الملكية لغيره
 والمعلوم فيقول ان الرجوع يجب الرجوع الى الاصل الى الذي له ذلك انما يصاحب
 كما عرفت بل لا يملك الاضمان في الرجعة وانما هو منسحق له ما هذه هو اثر
 في كون حكمه العوض من غنى على مود اسفل عنه اشكال الغنى بالاقية فان
 البيع مثله لغيره بل في ارجاء المبيع الى المستحق في العقد يكون دخل ذلك
 السرى ولكنه لا يملك الا يخرج عنه العدة الا باضافته في البيع مرجع الى الغنى
 لا محقق الا يستلزم على قول القيس يعني ان يكون المال الرجعي اليه وانما
 مرجع اليه لا يستلزم الا يستلزم معنى لا يرد عنه الرجعة بل لا يرد اليه
 وانما يقع من تمام الرجعة وحققاً في الغنى في الغنى وانفصل الرجعة في
 الغنى من الرجعة في الغنى لوجود المال هو الغنى في ملكه فان مرجع المال
 الى الاصل هو ما يرجع الى الملك السابق حتى يكون من شئ من مود او اذانه

25

[illegible]

عقلا على الايمان من الفصل
البيد قبل طوس انا انا لك
الساكن كونها على وجه الامتحان
اما لا يوافق وبعد بما لا يوافق
المتحصل يحصل الانكسار
ح

كذا من بعد ذلك بعينه خيلك فانه شهد عليك حضوره ما ان قال له ان قد
 قصدك ذلك بهم والفاستماعا عن اهل البيت ومن العلم ان الامام الثالث ما في العلم
 ما ان قال له ما وضع من بينكم بين السبع البصر المقصود من الرتبة اعناه الصفه
 الا في ما اطلع عليه من محبوب الناس خصوص ما يرجع الى الشخص نفسه كما اذا اطلع
 عليه نفسه وانما يحضره من هذه الباب قوله وقد ارسل على النبي سبطي وابي نفيس
 في الامام الثاني بعد هذا الاصل كما ان الامام قد تحقق على القاصد وثبت حكم في خبر
 من الصفه والابايع لا يمنع فاما نحن قصدنا ونقل لا حشر فيه وانما العقل قد قد
 انه لو لم يزل هذا الاصل لم يختلف نظام المعاد والمعاشر بل الاختلاف في المعاملات من
 العقل بدلا الاصل انما يزداد من الاختلاف حال من ترك العقل سدا لمع ان الامام
 قال لعقوب بن عتيق بعد حكم كان الميراث لبل الملك وخرجوا من بينه الملك لم يزل
 انه لا زاد الا لسانا فام السبي صوف قبل الخفي على اعتبار اصالة الصبي وعقل الميراث
 متفاد الى ان لا يراه الظاهر لفظ حيث ان الظاهر كان كما لو لا لم يختلف في حق
 لان الاختلاف باطل فيصير وهو اعتبار اصالة الصبي عند الشرع في صفته ما
 صدر عن الغرض بغير العلم ما ومن في الجمع وتوسعة الدين ودم من صفته
 على انهم بجهاتهم لا يخلون ان يحصل هذا الظاهر بل ان الامام من اصالة
 والبناء على الصبي مع الملك فبما الكفاية فاضاه العقل لا يستلزم بضم حرمته
 رفع اليد عن الاصل ما يظن وكيف ليس في المقام ان لا يفسد الا ان الامام
 جهته قد فصل نظام عليه جرحه لانه لا يوجب كما هو الحال في الاعيان وعلى الميراث
 وفي ان المعاملات معتلة لان على الحصة وقول الامام لا يدل على سنا حجتها
 القيام بسوق بها بل انما المقصود ان اعتبارها عليهم باللفظ وان هذا عليه
 عدم احطال في السوق مع ان ليس من ما يبرهن ان الربا بالاي لا في الاثبات
 باهضة في رقبته وعلى هذه المعاملات وكان حال السوق كما ان قصدوا على
 لا يدل على المصلحة فليس هذا لزم الاختلال اذ لا يجرى الا في حال عدم
 الاعيان في الاصل لا يثبت انتم الناس على المعاملات واخلل في نظامه وسوق انتم
 كنتم في كل مورد القول والحق في نظامه سقم عليه كما هو مضمون ذلك العلم

معان

[illegible]

ثمنها في هذا الاحوال بالنسبة الى المحيط اما السائل عليها مشكوكا في صحة العقد عليهم وكذا
بل ان الشبهة في تاريخ العقد الواقع عليها في الامثلة على حذوهم لا حذوهم من العقد فبما ان
كون الشبهة بعد العقد الاحاطة شاهد على اعادة حذوهم على الخطب فيها لا الدقة منه ومنعت
العقد من ان يشك في بطلان العقد كما ان الشك في بطلان العقد من غير ان يكون من جهة
كونها اجنبية وعدم كون الامر من وقع عليها العقد فلا شك في ان حكم هو من غير ان يكون
الاية على ان كان مثله الحكم بلام باع وهو العرف بانه فحق للمدة الاشكال ولكن لا يجب
عندها الاصل في ان كان قد شاع ان الرأى كما تشبه ما اذا شاع في كل حال كذا في حق
شرا او رايه في حق كذا بل الرأى او الشك في كل الصلة في التوبيل المحلى الذي يفسد العقد لا يفسد
من غير ان يكون محلى على كل شيء بل في شدة من الرأى او الاجنبية وعلى العرف في صورته بغير اية
مرة قد جازت منه او ان الرأى في حق كذا من الرأى او الاجنبية والمدة على هذا في الرأى
في هذا في المشايك في حق كذا من الرأى او الاجنبية في الرأى او الاجنبية في الرأى او الاجنبية
في الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في الرأى او الاجنبية في الرأى او الاجنبية
الرضاء في الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في الرأى او الاجنبية في الرأى او الاجنبية
مورد حكم بالحق في المشايك في حق كذا من الرأى او الاجنبية في الرأى او الاجنبية في الرأى او الاجنبية
المحضر في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
فما حصل الاية من مع الشك في كل الصلة في التوبيل المحلى الذي يفسد العقد لا يفسد
والمرتبة فلا غير من مع الشك في كل الصلة في التوبيل المحلى الذي يفسد العقد لا يفسد
فيها الشبهة صاهقا قبل العمل والحاصل ان صاهقا في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
والمرتبة في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
لدا انما لا يفسد في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
الان في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
منه وقد عرفت من هذا الكلام بانه معنى النظر العاجل الى ان يقع التماس في نظر رايه
لا دليل على ان الاصل في كل مكان وما يصدر من الناس من الصادات والمعادلات هو العرف
اشتركت طائفة من القواعد في شدة من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية

فان

فان معضاها قبل قبله في الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
لحقها حيث ان هذه القاعدة من شدة من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
الايجاب ومع ذلك حذوهم من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
لحقها في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
وقد عرفت من شدة من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
من شدة من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
والا في الاصل في الاية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
ويجوز ان يكون من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
انما عرفت من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
عز من قابل العرف في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
او ان يكون من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
المشتركة من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
حاصل العدا والتمسك بالوقت في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
المشتركة في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
فان العرف في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
المرتبة الاولى عليه بفتح اقراره على نفسه بالدين والاضمان والاجارة بل الشبهة في حق كذا من الرأى او الاجنبية
مع حذوهم من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
حيث ان اول ثبوت العقد للرب بغير خلافه صامر رجعا في استعمال حاله في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
الولاية وكما حال ان كون الشك في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
بهذا الوجه في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
المنافع في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
استبراء على ذلك في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
بل كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
كفوا الحاد وقد عرفت من صحة فالكا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية
الاية على الفعلية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية في حق كذا من الرأى او الاجنبية

[illegible]

